التحدى النووى الإيرانى

الآفاق - العقبات - المواجهة

طارق الكركيت

تقديم

مجدى أحمد حسين



المركز العربى للدراسات

تقديم: مجدى أحمد حسين

المركز العربى للدراسات

٢٣ شارع إبراهيم باهر زغلول – المنيل – القاهرة

تليفون: ٢٥٣٢٧٨٠٥ – فاكس: ٢٣٦٢٣٩٣٥

E. mail: almarkazalaraby@hotmail.com

رقم الإيداع: ٢٠١٠/١٣٠٢١

*****

إهداء..

إلى روح أبى الحبيب: عبد المنعم الكركيت

الذى ضحى بسنوات من عمره خلف الأسوار كى يعلمنى أن الحق لابد له من قوة تسنده.

طارق

تقديم

بقلم: مجدى أحمد حسين

يأتى هذا الكتاب توثيق لقضية الساعة على مستوى العالم، وليس على مستوى أمتنا العربية الإسلامية فحسب. وقد كان قدرنا التاريخى أن تكون قضايانا هو محور قضايا العالم بأسره، فقد اعتبر الغرب دائما أن تركيع الشرق ثم العرب والمسلمين قضيتهم الأولى منذ الإسكندر الأكبر حتى أوباما!

والحقيقة فقد انقشعت سريعا "أسطورة" أوباما كما توقعنا، وقلنا أنه مجرد موظف علاقات عامة أمريكى مهمته ترويج نفس المشروبات الأمريكية فى أوان جديدة، ولكنه بدأ العودة حتى إلى الأوان القديمة: التهديد العسكرى للبنان وسوريا وإيران، وتصعيد المواجهة المسلحة فى أفغانستان وباكستان.

إن أهمية هذا الكتاب الذى يوثق لقصة الصراع النووى فى منطقتنا العربية الإسلامية، أنه جرس إنذار، فقد نجح الأعداء خلال العقود الأخيرة فى تفتيت جبهات العدوان على أمتنا. فالقضية الفلسطينية مجرد قضية إرهاب، ومشكلة لبنان أيضا فى حزب الله الإرهابى. الذى حرر لبنان ويدافع عن استقلاله. ومشكلة العراق هى مشكلة أسلحة الدمار الشامل وانعدام الديمقراطية، ومشكلة ليبيا هى إسقاط طائرة لوكيربى، ومشكلة السودان فى دعم الإرهاب. وعدم إنصاف الجنوب أو الغرب، ومشكلة سوريا أنها تدعم الإرهاب (المقاومة)، ثم الآن مشكلة إيران أنها تسعى للسلاح النووى.

وهكذا طرحت كل مسألة بصورة منفردة وكأنها مسألة معزولة، وعندما يتم الفراغ منها، يتم التركيز على حلقة أخرى، وهكذا.

والمشكلة أن العرب حكاما ومحكومين يقعون فى الفخ كل مرة. وينشغلون بالأزمة وفقا لما يروجه الإعلام الغربى، وكأنها أزمة معزولة عن باقى الأزمات، وعن مجمل الحملة الصهيونية - الأمريكية - الغربية على العرب والمسلمين. وانقسام الرأى العام العربى والإسلامى يسهل للأعداء توجيه ضرباتهم المتلاحقة.

وإيران هى الدولة الإسلامية الوحيدة التى صمدت حتى الآن، بل واخترقت الخطوط الحمراء من حيث امتلاك حد أدنى من القوة والمنعة، والدخول عمليا فى النادى النووى، فى إطار موقف استقلالى (على خلاف باكستان)، ولا شك أنها أدارت الأزمة مع الولايات المتحدة والغرب بأكفأ شكل ممكن، وهذا ما يصعب استهدافها عسكريا، والمسألة لا تقتصر على الكفاءة فى التفاوض. فبدون أوراق القوة، فإن أكثر المفاوضين ذكاءا لن يحققوا شيئا مذكورا.

ونحن لا نعول على الحكام العرب الذين برهنوا عبر الأزمات الماضية أنهم ينحازون فى النهاية للقرار الأمريكى. ولكن الرأى العام العربى والإسلامى والحركات والقوى الشعبية الوطنية والإسلامية هى المنوط بها أن تقف ضد هذه الغطرسة الأمريكية.

إن أمتنا العربية الإسلامية فى أمس الاحتياج لوقف هذا المسلسل المهين، فالغرب هو الذى يطرح الأزمة ويحدد الهدف، ويحول العرب والمسلمين كل مرة إلى مجرد تلاميذ عصاة ومشاغبين، هم آفة الكرة الأرضية، وأنه يجب تأديبهم بالعقوبات وبجدع الأنف، وقطع الرقبة إن أمكن.

فعندما يقولون أن إيران لديها برنامج سرى للأسلحة النووية.

يتعين أن نرد بالقول: ومن أعطى أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين الحق الإلهى فى امتلاك الأسلحة النووية.

وإذا قالوا هناك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

نرد عليهم: ولكن إسرائيل والهند وباكستان لم تنضم لهذه المعاهدة، وتمتلك أسلحة نووية علنا، ولا تتعرض لأى نوع من التفتيش أو العقوبات.

وإذا قالوا أن القوة النووية مأمونة لدى البلاد الديمقراطية ولكنها غير مأمونة في يد العرب والمسلمين لأنهم همج ومتخلفون!

نقول: إن الصين بلد غير ديمقراطي، وروسيا امتلكت القوة النووية قبل الديمقراطية المشكوك فيها حاليا. بل إن أمريكا الديمقراطية هى البلد الوحيد الذى استخدم القنبلة النووية فعليا ضد اليابان.

إن الناظر (أمريكا) الذى يؤدب التلاميذ العصاة، هو أكبر مجرم فى التاريخ، ولا يحق له أن يعطى أحدا دروسا فى الأخلاق أو السلام أو حقوق الإنسان

إن العلاقات الدولية لا تعرف إذن إلا لغة القوة، وقوة الأمر الواقع. أما ما يسمى القانون الدولى والاتفاقات الدولية، فإنها لا تساوى قيمة الحبر الذى كتبت به. فالقوى هو الذى يضع القاعدة، وهو الذى يفسرها على هواه، وهو الذى يخرقها عند الضرورة.

ومن المؤسف أن الإعلام العربى يقع فى نفس فخ السياسة الغربية والادعاءات الغربية، ويطرح القضية على هيئة سؤال: هل الغرب محق فعلا فى اتهام إيران بتنفيذ برنامج نووى سرى أم هى أكذوبة جديدة كأكذوبة أسلحة الدمار الشامل فى العراق؟ والحقيقة فإن طرح المسألة بهذا الشكل هو الخطأ بعينه، وهو الوقوع فى براثن ادعاءات الناظر (أعنى ناظر المدرسة) الذى يود

تأديب التلاميذ العصاة، والمشكلة أن الناظر الأمريكي يمكن أن تكون معلوماته خاطئة!

فهل كانت مشكلة العراق هي في احتمال امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهل هي جريمة؟! وهي أسلحة مكدسة لدى أمريكا وباقي الدول الكبرى، وتصنع بصورة علنية في إسرائيل. إن أسلحة الدمار الشامل جريمة مصطنعة من حيث المبدأ، والهدف الحقيقي ضرب أي دولة عربية أو إسلامية تمتلك حرية واستقلال القرار، وتمتلك قدرا من القوة المادية العسكرية، وكسر إرادة هذه الدولة وإلحاقها قسرا بالمعسكر الغربي.

إنها باختصار شديد الحرب الصليبية في طبعتها الحديثة في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين.

فهل لو وجدت القوات الأمريكية أسلحة دمار شامل في العراق كنا سنصفق لها ونقول: أحسنت يا بوش! إنك رجل عادل وكانت هواجسك في محلها!!

وكلما أطلقت إيران صاروخا جديدا أجمع كل مسئولي الغرب في الأعراب عن قلقهم من هذا التطور الخطير، وأن إيران أصبح لديها صواريخ أبعد مدى. والحقيقة أن الصواريخ بعيدة المدى ضرورية لإطلاق الأقمار الصناعية لأغراض سلمية، وأيضا ضرورة للدفاع أمام عدو صهيوني يمتلك صواريخ أريحا ١ - ٢ - ٣!! والهند لديها صواريخ بعيدة المدى، وكذلك الصين. والمطلوب من المسلمين وحدهم ألا يمتلكوا إلا السيوف! وهناك عشرات الدول في العالم تخصب اليورانيوم، ولديها مفاعلات نووية. فلماذا لا نسمع أي ضجيج أو حتى همس عن هذه الدول جميعا.

ولاحظ أنه لا يوجد بلد عربى أو مسلم واحد لديه مفاعل نووى واحد للطاقة الكهربائية. (حتى مشروع باكستان الذى أفلتت به فهو مشروع عسكرى مباشر) رغم أن فرنسا تعتمد على المفاعلات النووية فى تغطية ٨٠٪ من احتياجاتها من الكهرباء!!

هم السادة ونحن العبيد.. هذه هى المسألة، وهذه هى القضية، ولا تجعلوا التفاصيل الفنية تشغلكم عن هذا التحدى.

يقول أصحاب مدرسة الهزيمة أننا ضعفاء ويجب أن نرضخ، وهؤلاء يغفلون أن قوة أمريكا والغرب لم تعد كما كانت، ولا نحن ضعفاء إلى هذا الحد.

فقد رأينا ماذا فعلت المقاومة العراقية والأفغانية فى كسر شوكة الاحتلال الذى ضم قوات أمريكية وغربية. ورأينا ماذا فعل حزب الله فى إسرائيل عام ٢٠٠٦، وماذا صنعت حماس فى عام ٢٠٠٩.

ولاحظ أن معظم الحكام كانوا فى كل مرة مع الأعداء وليس مع المقاومة، ومع ذلك فإن المقاومة تنتصر. فما بالكم إن كان لنا موقف موحد ضد العدوان الخارجى.

إن أمريكا لم تضرب العراق إلا انطلاقا من أراضى وموانىء وأجواء الدول العربية.

وأن إيران إذا تعرضت لعدوان أمريكى فسيتم بنفس الطريقة. ومن هنا تكمن أهمية دور الحركة الشعبية العربية فى التصدى للعدوان ومقاومته.

إن التحالف الإيرانى - السورى الذى يمتد إلى المقاومة فى أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان وباكستان هو المربع الأخير فى قلب الأمة العربية

الإسلامية الذى يقاوم الحملة الصليبية – الصهيونية المعاصرة، ومهمة المؤمنين بالحرية والاستقلال وإعادة بناء مجد حضارتنا العربية الإسلامية أن يدافعوا عن هذا المربع، وأن يعملوا على توسيعه لا انكماشه، وقد رأينا بأعيننا قدرة الأمة على محاصرة العدوان ودفعه إلى التراجع.

إن القوة الأمريكية العدوانية تتراجع فى مختلف أنحاء العالم. خاصة فى أمريكا اللاتينية وآسيا، بينما لا تزال تبدو راسخة ومتماسكة فى الوطن العربى بسبب عمالة وتبعية معظم الأنظمة العربية. وبكل الحسابات الإستراتيجية فإن هزيمة أمريكا فى معركة الملف النووى الإيرانى ستكون مفتاح الانقلاب التاريخى فى المنطقة، خاصة بعد الانكسارات العسكرية لها فى العراق وأفغانستان، وانكسار إسرائيل فى عدوان ٢٠٠٦ على لبنان.

إذا انتصرنا – بإذن الله – فى معركة الملف النووى الإيرانى، فإن العد التنازلى للوجود الأمريكى – الصهيونى سيصبح واضحا. وسندرك ساعتها أننا نعيش عهد غروب هذه الحملة العدوانية، وعهد الاستقلال العربى الإسلامى الحقيقى. خاصة ونحن محاطون بظروف تاريخية مواتية يجب ألا تفلت من أيدينا. لعل أبرزها التطورات الإيجابية لموقف تركيا التى يتعاظم دورها يوما بعد يوم فى مساندة قضايا الأمة العادلة، مع تقديمها لنموذج تنموى باهر. بينما يتواصل الصمود على المحور العربى – الأفريقى فى السودان. وحيث تتزايد احتمالات تحرير ووحدة الصومال. وإمكانية استعادة اريتريا إلى المحور العربى – الإسلامى.

وفى ظل هذه الأزمة (النووية الإيرانية) كما حدث فى العراق وغيرهما من الأزمات يظل الموقف الرسمى المصرى هو أخطر المواقف السلبية (لوزن مصر

المعروف)، وهذا هو سبب إلقاء الولايات المتحدة بثقلها دعما للنظام المصرى. وهذا هو سبب تصريح الوزير الإسرائيلى "بن إليعازر" العجيب: (إن مبارك هو الكنز الاستراتيجى لإسرائيل)، وهو ما يلقى بالمسئولية الكاملة على الحركة الشعبية المصرية فى تغيير هذه المفارقة التاريخية.

الكتاب الذى بين أيدينا مهم من زوايا عديدة فى كشف حقائق الصراع حول البرنامج النووى الإيرانى. وقد روى قصة الاندحار والفشل فى كافة المشروعات النووية العربية، وهو فشل للأنظمة لا للأمة. كذلك عرض ملحمة إيران فى بناء قوتها العسكرية والعلمية استنادا إلى قوتها الذاتية بعد الاستعانة بخبرات خارجية من باكستان والصين وروسيا وكوريا الشمالية.

واجبنا الآن أن نحمى تجربة النجاح، وأن نطورها، وأن نتعلم منها. وندرسها، ونحاكيها. ونوسع نطاقها، وأن نسعى لدفن تجارب الفشل. التى أخرجت أمة العرب من خريطة التاريخ.

علينا أن نتوحد جميعا لوقف هذا المسلسل المقيت. مسلسل فرض العقوبات على دولة عربية أو إسلامية الواحدة تلو الأخرى: العراق ثم ليبيا ثم السودان ثم أفغانستان ثم سوريا ثم إيران. وكأن العقوبات لم تخلق فى النظام الدولى إلا للعرب والمسلمين.

وإذا جاز للغرب الذى يحكمه منطق السيطرة دون العدل أن يتصور نفسه أنه سيد العالم، وأنه يعرف من هى الدولة الجيدة ومن هى الدولة السيئة التى يتعين فرض العقوبات عليها (وهى بالصدفة دائما مسلمة!). إن جاز ذلك لهم

وفق منطقهم. فإن من واجبنا - كعرب ومسلمين - أن نتمرد على هذه العبودية لغير الله، وأن نرفضها، ونقاومها بكل السبل.

﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾

مجدى أحمد حسين

مقدمة

يـأتى الاهتمـام مـن وسـائل الإعـلام الغربيـة بالحـديث عـن قـدرات إيـران النووية، نظرا لما يمثله اختراق إيران للحاجز النووى، وهو الذى سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوروبية إلى عدم اختراقه، خاصـة إذا كـان مـن يخترق هذا الحاجز دولة مسلمة، بل ومعارضة للسياسة الأمريكيـة، وذلـك مـن أجل فرض الإمبراطورية الجديدة سيطرتها على العالم.

هذا التصاعد فى حجم الـضغوط مـن الولايـات المتحـدة وحلفائهـا الغـربيين يوضح لنا أن مبدأ القوة فـى الـسياسة الدوليـة هـو المبـدأ الحـاكم، ولـذا تتـصور الإمبراطورية الأمريكية الجديدة أن القوة هى وسيلة حل المنازعات بين الدول.

ورغم أن هذه السياسة قد ثبت فشلها فى العراق وأفغانستان فى عهد الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة "بوش"، إلا أنهـم لا يريـدون تغـيير سياسـتهم، فهـم يريدون أن يصبحوا القوة التى تهيمن على العالم، وعلى المنطقة، وأن تتحكم فى سلوك دولها شرقا وغربا، وأن تصبح الدول من حولها ذيول لها، لا يحكمها إلا الصعاليك أو التابعين، ولذلك فلابد من تقييد جميع الدول العربية والإسـلامية، ونزع أى قوة، وأى سلاح، يستطيعون بها أن يرفعوا رؤوسـهم ليعلنوا موقفا معينا تجاه قضية محددة.

ومن المثير للجدل أن حدة الموقف الأمريكى والأوروبى نجدها واضـحة تمامـا إذا كان الأمر يتعلق بدولة عربية أو إسـلامية، أمـا إذا كـان الأمـر يتعلـق بدولـة خارج هذا السياق مثل إسرائيل أو كوريا الشمالية فـإن المعالجـة تختلـف، وتـتم بكل حكمة، وفى إطار المحادثات والحـوارات الـسياسية الوديـة، أو التغاضـى الكامل عن البرنامج النووى، مثلما هو حادث مع إسرائيل.

ولا عجب فى ذلك. فهذا هو مبدأ الاستعمار قديمه وجديده، فرغم أن البرنامج النووى الإسرائيلى هو أول برنامج فى المنطقة، إلا أننا لم نجد من يقف ضده، أو يطالب بالتفتيش على منشآته، بل نجد الدعم المتواصل له بدءا من فرنسا التي شاركت في بنائه، وانتهاءا بالولايات المتحدة التى تدعمه حاليا، فالانحياز سافر أشد ما يكون السفور.

غير أن هذا الانحياز ربما كان حافزا لتجارب أخرى فى المنطقة للدفاع عن كيانها وذاتها، عبر إنشاء برامج نووية، لتحقيق توازن الرعب النووى، ضمانا لردع الكيان الصهيونى عن استخدام هذا السلاح، ومن ناحية أخرى لوعى هذه الدول بأهمية الطاقة النووية كمصدر لا ينضب ومضمون للطاقة، سيكون له دور هام فى المستقبل القريب.

لقد كانت مصر تشكل الخطر الاستراتيجى على إسرائيل، ولكنها خرجت من المعادلة بتوقيعها معاهدة كامب ديفيد، ثم كان الخطر الاستراتيجى الثانى الذى يهدد إسرائيل هو العراق، وذلك عندما ظهر سعى العراق لامتلاك القدرات النووية والكيماوية. وهو ما دعى إسرائيل إلى ضرب المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١، وظنت إسرائيل أن ذلك نهاية المطاف، وأن معظم الدول العربية والإسلامية القريبة منها قد تعلمت الدرس، ولن تسعى أى منهم لامتلاك الأسلحة التى يمكن أن تهدد بقاء إسرائيل، حتى ظهرت إلى الساحة القدرات النووية الإيرانية، والتى أصبحت تشكل التهديد الرئيسى لإسرائيل.

والمشكلة الكبرى بين إيران من جهة، والولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى، هى أن الغرب يريد أن يحاسب إيران على ما بداخل نيتها، فهم يرون أن سعى إيران لامتلاك برنامج نووى لابد أن ينطوى على نوايا عسكرية. على

الرغم من أن إيران لا تتقول بذلك، وتصر على أن برنامجها النووى للأغراض السلمية، وأن ما تفعله تسعى إليه كل الدول المتقدمة، وهو إيجاد مصادر بديلة للطاقة وتحلية المياه، خاصة مع وجود مادة اليورانيوم الخام فى الأراضى الإيرانية.

غير أننا لا نستبعد أن تكون نية إنتاج السلاح النووى موجودة لدى القادة الإيرانيين، وهذا حقهم، فى ظل ما تشهده الثورة الإيرانية من حصار وضغوط وتهديدات متواصلة من الغرب والولايات المتحدة منذ قيامها. ومن الغباء السياسى والاستراتيجى أن يكون بإمكان دولة ما أن تصنع سلاح ردع لأعدائها. ثم تتقاعس عن فعل ذلك، خاصة فى ظل حالة الضعف والتخاذل التى تحيط بالعالم العربى والإسلامى.. والتجبر والعدوانية من الولايات المتحدة والكيان الصهيونى، والتغاضى عن ذلك من الدول الأوروبية.

والكتاب الذى بين يديك عزيزى القارىء هو محاولة لفهم ما يحدث على أرض الواقع من محاولة بناء قوة نووية إسلامية، نعتز بها كرصيد استراتيجى لكل الدول العربية والإسلامية، وليس لدولة إيران فحسب، لأننا ندرك أن امتلاك السلاح النووى أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للعرب والمسلمين. وأمرا لابد منه اليوم قبل الغد، حتى نواكب المتغيرات الدولية الخطيرة. خاصة أننا نملك كل الإمكانيات التى تسمح لنا بذلك، وأهمها المال والعقل. ولا شىء يقف فى وجه دخول النادى النووى إلا اتخاذ خطوات عملية. والتخلى عن الخوف والتردد، لكى نرفع رأسنا، ونشعر بالثقة فى أنفسنا، والاعتزاز بالانتماء إلى الصف العربى، وإلى الإسلام.

فلو امتلكنا السلاح النووى، فإن الوضع سيتغير رأسا على عقب، ويرتفع شأننا، ونصبح أمة مسموعة الكلمة، ورأيها له مكانة، ولا أحد يفكر فى الاقتراب منا، بما في ذلك إسرائيل.. بل وسنستعيد ثقتنا فى أنفسنا ومجدنا السابق، ونتحول إلى أمة تتحدث من مركز قوة، بدلا من لغة الضعف والرضوخ.

بقى أن أشير إلى أنه من الصعوبة أن يجد الكاتب نفسه مهتما بموضوع تجرى أحداثه ووقائعه وقت كتابته لبحثه، وتتجدد أحداثه تلك يوما بيوم، وهو ما وجدت نفسى واقعا فيه، حينما قررت أن أتعمق فى بحث موضوع البرنامج النووى الإيرانى.

لقد كانت البداية فى بحث كتبته تحت نفس عنوان هذا الكتاب فى العدد رقم ٢٢ من مجلة "منبر الشرق"، لكننى وجدت أنه لاعتبارات المساحة الخاصة بالنشر فى المجلة أتوقف.. لكن ما يزال هناك الكثير الذى لابد أن يُكتب، لذلك رأيت أن استمر.

لكننى كثيرا ما انتهيت من الكتابة، لكن قبل الطبع أجد أن هناك ما يمكن إضافته. وأن أحداثا قد جرت لابد من تضمينها الكتاب، حتى أدركت أنه إذا كان هذا هو النهج، فإن هذا الكتاب لن يرى النور. لأن الأحداث تتلاحق.. لذلك قررت أن أتوقف عند هذا الحد.

أسأل الله تعالى أن يكون قد وفقنى فيما كتبته. وأن يتقبل عملى هذا خالصا لوجهه، ثم لخدمة الإسلام، وأن أكون قد شاركت فى توضيح رؤية أعتقد أنها هى ما أؤمن به، وهى أن الحق لابد أن يكون قويا، ولابد من أن تسند هذا

الحق قوة، وأن هذه القوة هى امتثال لأمر الله تعالى حينما قال: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ صدق الله العظيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

طارق الكركيت

القاهرة - مايو ٢٠١٠

الفصل الأول

الطاقة النووية والمستقبل

بعد تزايد الطلب على الطاقة بمختلف أشكالها لتحقيق النمو الاقتصادى. ازدادت الحاجة إلى استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية من أجل توليد الكهرباء، خاصة للدول النامية التى تسعى للحصول على الطاقة منخفضة السعر.

وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن هناك عجزا فى المعروض من الطاقة الكهربائية. فهناك ما يقرب من ١.٦ مليار شخص – أى أكثر من سدس سكان الأرض – يعيشون بلا كهرباء، بينما يعيش ٢,٤ مليار شخص على المصادر التقليدية للطاقة مثل الحطب والفحم، وقد وصل نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء فى بعض الدول الأفريقية إلى ٥٠ كيلو وات / ساعة سنويا، وتبدو ضحالة هذا الرقم إذا ما علمنا أن نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء فى الدول الأوروبية يصل إلى ٨٦٠٠ كيلو وات / ساعة سنويا.

من هذا المنطلق كان سعى الدول النامية لتضييق هذه الفجوة عبر التوسع فى استخدام الطاقة النووية كوسيلة رخيصة الثمن فى توليد الطاقة الكهربائية.

ويشير التقرير النصف سنوى الذى تصدره الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والذى صدر فى أكتوبر ٢٠٠٨، تحت عنوان "القوى النووية فى العالم.. الوضع والتوقعات". يشير إلى أن إنتاج العالم من الكهرباء وصل إلى ٣٧٠ جيجا وات كهربائى (١ جيجا وات = ألف ميجا وات = مليار وات)، وينتظر أن يصل بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ما بين ٤٤٧ جيجا وات بحد أدنى، أو ٦٧٩ جيجا وات كحد أقصى.

ويظهر التقرير أن دول العالم بدأت تتجه بشدة نحو مجال بناء المحطات

النووية؛ خوفا من أزمة عالمية قادمة فى البترول. وأن ١١ دولة تعمل حاليا على بناء ٢٧ محطة نووية لإنتاج حوالى ٢١ ألف ميجاوات من الكهرباء، منها ٨ محطات فى الهند و٤ فى روسيا و٣ فى الصين و٢ فى بلغاريا، وواحدة فى اليابان وأخرى فى إيران.

وتبين تقارير أخرى للوكالة أنه فى الوقت الذى تخرج فيه ٦ محطات من الخدمة خلال الأعوام القادمة بعد أن عملت بعضها أكثر من ٣٣ عاما، ما زالت تعمل ٤٤١ محطة نووية على إنتاج الكهرباء فى أنحاء العالم، منها ١٠٣ محطات فى الولايات المتحدة التى شهدت تقليديا أكبر عدد من الحوادث النووية على مدار ٥٠ عاما، و٥٩ محطة فى فرنسا، وفى اليابان ٥٥ مفاعلا، وروسيا ٣١، وكوريا الجنوبية ٢٠، وكندا ١٨، وأوكرانيا التى شهدت كارثة تشرنوبيل تعمل بها ١٨ محطة نووية وتخطط لبناء ٢ جدد، والهند ١٥، والصين ١٠، والسويد ١٠، وتايوان بها ٦ مفاعلات، وأسبانيا ٨، وسويسرا ٥، وجنوب أفريقيا مفاعلان.

وتكشف الوكالة أنه فى الوقت الذى توقفت فيه بعض الدول عن الخوض فى هذا المجال، وبرزت دعاوى عديدة لوقف العمل فى أى محطات نووية خوفا من مشاكلها، فإن دول أخرى لم تتوقف عن استخدام الطاقة النووية، خاصة أنه مع اكتشاف نظم جديدة لإقامة مفاعلات أكثر أمانا. وعمل شبكات دولية للرصد الإشعاعى تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الطاقة النووية تزود العالم بنحو ١٦٪ من احتياجاته من الطاقة، وتؤمن ٤٦,٧٪ من احتياجات المواطنين فى السويد من الكهرباء، و٤٤,٧٪ فى كوريا، و٣٢٪ فى

سويسرا، و٣٠،٥٪ فى اليابان، ١٩.٣٪ فى الولايات المتحدة، و٥٪ فى جنوب أفريقيا، و٢٪ فى الصين.

وفرنسا وحدها تحصل على ٧٧٪ من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية، ومثلها ليتوانيا. بينما بلجيكا وبلغاريا والمجر واليابان وسلوفاكيا وكوريا الجنوبية والسويد وسويسرا وسلوفينيا وأوكرانيا فتعتمد على الطاقة النووية لتزويد ثلث احتياجاتها من الطاقة على الأقل.

أهمية الطاقة النووية:

تزداد أهمية الاعتماد على الطاقة النووية لتوليد الكهرباء لعدة أسباب هى:

١- الرغبة فى تنوع مصادر الطاقة، وتأمين مواردها، فى ظل الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التى تحيط بمصادر البترول والغاز. إضافة إلى التوقعات التى تشير إلى نضوب الكثير من آبار البترول والغاز فى غضون عقود قليلة.

٢- دافع المحافظة على البيئة، حيث يعد توليد الكهرباء من خلال المفاعلات النووية الخيار الأكثر نظافة بين مصادر الطاقة التقليدية.

٣- انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من خلال المفاعلات النووية مقارنا بالمصادر الأخرى.

مميزات الطاقة النووية:

إن كمية الوقود النووى المطلوبة لتوليد كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية، هى أقل بكثير من كمية الفحم أو البترول اللازمة لتوليد نفس الكمية. فعلى سبيل المثال طن واحد من اليورانيوم يقوم بتوليد طاقة كهربائية أكبر من تلك التى

يولدها استخدام ملايين من براميل البترول أو ملايين الأطنان من الفحم. كما أنه لو تم الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد معظم حاجة العالم من الطاقة لكانت كلفتها أكبر بكثير من كلفة الطاقة النووية.

وتنتج محطات الطاقة النووية جيدة التشغيل أقل كمية من النفايات بالمقارنة مع أى طريقة أخرى لتوليد الطاقة، فهى لا تطلق غازات ضارة فى الهواء مثل غاز ثانى أكسيد الكربون أو أكسيد النتروجين أو ثانى أكسيد الكبريت، التى تسبب الاحتباس الحرارى والمطر الحمضى والضباب الدخانى.

إن مصدر الوقود (اليورانيوم) متوفر بكثرة، وهو سهل الاستخراج والنقل، على حين أن مصادر الفحم والبترول محدودة. ومن الممكن أن تستمر المحطات النووية لإنتاج الطاقة فى تزويدنا بالطاقة لفترة طويلة، بعد قصور مصادر الفحم والبترول عن تلبية احتياجاتنا.

كما تشغل المحطات النووية لتوليد الطاقة مساحات صغيرة نسبيا من الأرض بالمقارنة مع محطات التوليد التى تعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. فقد أكدت إحدى الدراسات للمفاعلات النووية على أننا بحاجة إلى حقل شمسي بمساحة تزيد عن ٣٥ ألف فدان لإنشاء محطة تدار بالطاقة الشمسية لتوليد طاقة تعادل ما تولده المحطة نووية بمقدار ١٠٠٠ ميجاوات، كما أن مساحة الحقل المعرض للرياح اللازم لمحطة توليد تدار بالرياح لإنتاج نفس الكمية حوالى ١٥٠ ألف فدان أو أكثر.

العوائق والقيود:

على الرغم من أهمية الاعتماد على الطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التى يمكن أن تشكل عوائق وقيود يجب أن توضع فى الحسبان عند التفكير فى استخدامها. وهذه العوامل هى:

- القدرة على تحقيق الأمان النووى عند تشغيل واستخدام المفاعلات النووية.
- كيفية التخلص من النفايات النووية الناتجة عن الاستخدام.
- تزايد المعارضة الجماهيرية لاستخدام الطاقة النووية.
- رفض الدول الكبرى لمبدأ اعتماد الدول النامية على الطاقة النووية خشية أن تستخدم هذه التكنولوجية عسكريا، بما يؤدى إلى الإخلال بمبدأ الانتشار النووى.
- التكلفة العالية لإنشاء المفاعلات النووية، والفترة الزمنية الطويلة التى يستغرقها بناء المفاعل.

غير أن الأهم من كل ذلك هو البنية الأساسية التى يقام عليها مشروع المفاعل النووى. لأنه مشروع يختلف عن أى مشروع آخر من مشاريع الطاقة. حيث أن خطأ واحدا قد يكلف البشرية مئات الآلاف من القتلى. ومثلهم من المشوهين لعقود تالية.

أنواع المفاعلات النووية:

ثمة نوعان من المفاعلات النووية: مفاعلات للبحث وأخرى لتوليد للطاقة.

وتستخدم مفاعلات البحث لإجراء الأبحاث العلمية، وإنتاج النظائر لأهداف طبية وصناعية، وهى لا تستخدم لإنتاج الطاقة، أما مفاعلات الطاقة فيتم استخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية.

وتستخدم المفاعلات النووية أيضا كمصانع لإنتاج الأسلحة فى البلدان التى تمتلك برامج حرب نووية؛ فيمكن استخدام المفاعلات النووية السلمية لإنتاج الأسلحة النووية، وإجراء الأبحاث المتعلقة بها.

ما هو السلاح النووى؟

السلاح النووى عبارة عن سلاح يعتمد فى قوته التدميرية على عملية الانشطار النووى، ونتيجة لعملية الانشطار هذه تكون قوة انفجار قنبلة نووية صغيرة أكبر بكثير من قوة انفجار أضخم القنابل التقليدية، حيث أن بإمكان قنبلة نووية واحدة تدمير أو إلحاق أضرار فادحة بمدينة بكاملها.

تم تفجير أول قنبلة نووية للاختبار فى ١٦ يوليو ١٩٤٥، فى منطقة تدعى صحراء "ألاموغوردو" الواقعة فى ولاية "نيو مكسيكو" فى الولايات المتحدة الأمريكية. وسميت القنبلة باسم القنبلة (أ)، وكان هذا الاختبار بمثابة ثورة فى عالم المواد المتفجرة، التى كانت قبل اختراع القنبلة النووية تعتمد فى قوتها على الاحتراق السريع لمواد كيميائية. وكان هذا الاحتراق يؤدى إلى نشوء طاقة معتمدة على الالكترونات الموجودة فى المدار الخارجى للذرة، على عكس القنبلة النووية التى تستمد طاقتها من نواة الذرة، مستندة على عملية الانشطار النووى، وبهذه العملية فإن شكلا دائريا صغيرا بحجم كف اليد يمكن أن يسبب انفجارا يصل قوته إلى انفجار يحدثه ٢٠.٠٠٠ طن من مادة تى إن تى.

أنواع السلاح النووى:

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الأسلحة النووية وهى:

١- الأسلحة النووية الانشطارية، وتشتمل على هذه الأنواع الفرعية: قنابل الكتلة الحرجة، قنابل المواد المخصبة.

٢- الأسلحة النووية الاندماجية، ومن أهم أنواعها القنابل الهيدروجينية، التى تعرف أيضا بالقنابل النووية الحرارية، والقنبلة النيوترونية.

٣- الأسلحة النووية التجميعية، وتشتمل على هذه الأنواع الفرعية: القنابل ذو الانشطار المصوب، قنابل الانشطار ذو الانضغاط الداخلى.

التأثيرات الناجمة عن الانفجار النووى:

تنقسم تلك التأثيرات إلى ثلاثة أنواع هى:

أ- التأثيرات الناجمة عن انفجار القنبلة النووية: ويقصد بها التأثير الذى يحدثه انفجار الأسلحة النووية نتيجة لعملية الانفجار بحد ذاتها، وليست الأضرار الأخرى. ومن المعروف أن قوة الانفجار فى هذه الحالة شديدة جدا، وتؤدى الحرارة والضغط الشديدين الناجمة من الانفجار إلى حركة سريعة للغازات نحو خارج منطقة الانفجار، مسببة ضغطا هائلا على شكل موجات دائرية متعاقبة، وتكون سرعة هذه الموجات مئات الكيلومترات فى الساعة.

ب- التأثيرات الحرارية للقنبلة النووية: ويقصد بها الأضرار الناتجة من حرارة الانفجار فحسب، وتنتج هذه الحرارة من انبعاث كميات هائلة من الأشعة الكهرومغناطيسية مثل الأشعة تحت الحمراء وفوق البنفسجية، وتعتبر الحروق

الجلدية وتلف الأنسجة البصرية من أهم التأثيرات للحرارة الناتجة من الانفجار.

ج- التأثيرات الإشعاعية للقنبلة النووية: ويقصد بها التأثير الإشعاعى الناتج من جراء انفجار الأسلحة النووية، وينقسم لنوعين رئيسيين:

التأثير الإشعاعى الأولى، وهو الناجم من الانفجار فى الدقائق الأولى منه.

التأثير الإشعاعى الثانوى، وهو الذى يبقى بالجو والتربة لمدد طويلة بعد فترة الانفجار، وقد تطول هذه المدة لعدة سنوات.

فعلى سبيل المثال إذا دخل شخص ما إلى منطقة تبعد ١ كيلومتر عن انفجار قنبلة نووية بعد ١٠٠ ساعة من الانفجار فسوف يتعرض إلى التأثير الثانوى للإشعاع.

النادى النووى الدولى:

اعتبارا من عام ١٩٧٠ تم التوصل إلى معاهدة دولية لمنع الانتشار النووى تحت إشراف دولى، وتضمنت بندا ينص على عقد مؤتمرات مراجعة كل خمس سنوات، وبندا ينص على أن مدة سريان المعاهدة خمسة وعشرون عاما، وفى مؤتمر المراجعة عام ١٩٩٥ تقرر أن يكون سريان المعاهدة لأجل غير مسمى.

فى ذلك الحين كانت عضوية النادى النووى الدولى (أى الأعضاء الذين يملكون برامج نووية معلنة) مقصورة على خمسة أعضاء هم: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين. ولم تمض خمس سنوات على مؤتمر التمديد حتى دخل النادى النووى الدولى عضوان جديدان هما: الهند،

وباكستان. ثم لحقت بهما كوريا الشمالية وإسرائيل. وأخيرا نشبت الأزمة النووية الإيرانية حول طبيعة البرنامج النووى الإيرانى

وتعود جذور الاكتشافات الذرية إلى عام ١٩٣٠. بعدما اكتشفت "مدام كورى" الراديوم. وقامت ابنتها "إيرين" بالتعاون مع زوجها "فريدريك" بالتوصل إلى إحداث الإشعاع الاصطناعى فى باريس. وفى عام ١٩٣٢ اكتشف العالم البريطانى "جيمس تشادويك" النيوترون. واقتسم مع "إيرين وفريدريك جوليو جورى" جائزة نوبل للكيمياء عام ١٩٣٥. ونشطت البحوث حول هذا الاكتشاف فى معظم الجامعات الأوروبية. وبرز من العلماء الأوروبيين العالم الإيطالى الأصل والمولد الذى هاجر إلى أمريكا لاحقا "أتريكو فيرمى" الذى كان أول من تنبأ بإمكانية قصف المواد ذات الكتل الثقيلة بالنيوترون لإنتاج عناصر مشعة جديدة. لكن العالمة الألمانية "إيد نوداك" صححت ذلك المفهوم وقالت إن ما يحدث هو فقط شطر للنواة وتحويلها إلى نوى أصغر لعناصر معروفة.

وفى عام ١٩٣٨ فاز "فيرمى" بجائزة نوبل فى الفيزياء. وبدلا من العودة إلى إيطاليا واصل سفره إلى الولايات المتحدة ليعمل أستاذا وباحثا فى جامعة كولومبيا. وكان "فيرمى" يحلم بإحداث انشطار نووى متسلسل وتفجير طاقة الذرة من خلال شطر نوى العناصر الثقيلة وبخاصة اليورانيوم، واستطاعت الجامعة أن توفر له كميات كبيرة من اليورانيوم الخام من كندا والكونغو. وبعد دراسات نظرية وحسابية مضنية بالتعاون مع فريق من الباحثين والمساعدين استطاع فيرمى فى عام ١٩٤٢ أن يحقق أول نجاحاته بإحداث انشطار نووى متسلسل مستمر بقوة ذاتية باستخدام سبعة أطنان من اليورانيوم والجرافيت.

والاعتماد على قضبان الكادميوم للسيطرة على التفاعل، وقد تم ذلك فى أحد ملاعب الاسكواش المهجورة في جامعة شيكاغو.

وإزاء هذا النجاح كانت مسألة إنتاج السلاح الذرى واستخدام الذرة لإحداث تفجيرات قوية غير مسبوقة فى التاريخ البشرى مسألة وقت فقط، وتوصل "فيرمى" إلى أن عنصرا محددا من اليورانيوم هو "اليورانيوم ٢٣٥" هو العامل الحاسم، وأن تواجده فى الطبيعة نادر جدا، إذ أن الأطنان السبعة التى استخدمها فى التجربة كانت تحتوى على ٥٠ كيلوجراما من "اليورانيوم ٢٣٥" فقط. ومن هنا ولدت فكرة تخصيب اليورانيوم، والعمل على زيادة نسبة اليورانيوم الثقيل لإحداث التفجير المطلوب بوزن معقول من اليورانيوم يمكن نقله.

فى ذلك العام كانت الولايات المتحدة قد دخلت الحرب العالمية الثانية، وتلقت تقارير تفيد بأن هتلر بدأ فى صناعة السلاح الذرى الذى يتحدث العلماء عن قوته التدميرية الجبارة، فاختارت أن لا تتأخر عن ألمانيا فى هذا المجال. فقررت إنتاج السلاح الذرى وتم اعتماد مشروع "مانهاتن" السرى تحت إدارة الجنرال الأمريكى "ليزلى جروفز"، ورئاسة الدكتور الألمانى الأصل وخريج الجامعات الألمانية "روبرت أوبنهايمر" الذى عُرف باسم "أب القنبلة الانشطارية"، وبدأت خطوات إنتاج القنبلة الذرية الانشطارية فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٣ بتجميع جميع العقول والعلماء ذوى الأبحاث والمعرفة فى الفيزياء النووية فى منطقة "لوس ألموس"، وعزلهم عن العالم تحت قيود أمنية شديدة الصرامة، وفرغهم لإنجاز مهمة واحدة فقط هى إنتاج القنبلة الذرية (كان

من بينهم عشرون عالما بريطانيا قام أحدهم فيما بعد بتسريب أسرار صناعة القنبلة الذرية إلى الاتحاد السوفيتى).

وتشير بعض التقارير والكتب التى صدرت بعد الذكرى الخمسين لإلقاء القنبلة الذرية الأولى على هيروشيما إلى أن القنابل التى أُلقيت على اليابان لم تكن أمريكية المنشأ، بل كانت ألمانية استولى عليها الأمريكيون ونقلوها إلى الولايات المتحدة، وهناك اطلعوا على أسرارها وتقنياتها وشرعوا فى تقليدها، وقرروا استخدام القنابل الألمانية فى قصف اليابان، ولعل ذلك منطقى إذ إن الفترة الزمنية بين بدء البرنامج الذرى الأمريكى فى ربيع عام ١٩٤٣، وإلقاء القنبلة الأولى على هيروشيما فى صيف عام ١٩٤٥ فترة وجيزة جدا، وتعطى مجالا لتصديق الرواية الثانية التى يرويها العالم الألمانى "آرفين أوبنهايمر" عن البرنامج الذرى الألمانى الذى عُرف باسم (الثالوث).

البرامج النووية المعلنة:

على الرغم من سعى بعض الدول لدخول النادى النووى الدولى، إلا أن القليل منهم قد أعلن عن برامجه الفعلية بشكل علنى، وهذه البرامج النووية هى:

أ- البرنامج النووى الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية "الثالوث": انفرد بتفاصيل هذا البرنامج العالم الألمانى "آرفين أوبنهايمر"، وهو شخص آخر (غير "روبرت أوبنهايمر" رئيس علماء برنامج مانهاتن الأمريكى) فى كتاب نشره عام ١٩٦٦ فى الولايات المتحدة، إذ تم اعتقاله فى ألمانيا بعد استسلامها مع سبعة وعشرين عالما ذريا وفيزيائيا آخرين، ونقلوا إلى الولايات المتحدة للاستفادة من عقولهم وخبرتهم، ومنح الجنسية الأمريكية فى عام ١٩٥٤، بعد تسع سنوات من العمل فى خدمة الأبحاث الذرية الأمريكية.

ب- البرنامج النووى السوفيتى "جو": كان الاتحاد السوفيتى يتملكه الرعب من إمكانية حصول ألمانيا على السلاح الذرى، فقد كان ستالين يعتقد أن هتلر لن يتردد فى استخدامه ضد روسيا، ولذلك كلف فريق من ضباط المخابرات من خريجى الجامعات المتخصصين فى علوم الذرة والفيزياء بمتابعة كل ما ينشر عن العلوم الذرية فى الدوريات المتخصصة، وقد لاحظ أحدهم فى منتصف عام ١٩٤٢ انقطاع كتابات وبحوث كبار العلماء المتخصصين فى علوم الذرة من المجلات والنشرات العلمية، واستنتج أنه لابد وأن يكونوا منشغلين ببرنامج سرى وهام أدى إلى توقف أبحاثهم، فكتب إلى رؤسائه محذرا "من الكلاب التى توقفت عن النباح". وبعد استقصاء الأمر، اكتشف الروس أن حلفاءهم الغربيين يتعاونون سرا لإنتاج السلاح الذرى، فبادروا هم أيضا إلى بدء برنامج متواضع فى عام ١٩٤٣ برئاسة العالم السوفيتى الشهير والأستاذ فى المعهد التقنى فى مدينة خاركوف "آيجور كورتشاتوف" والذى كان يواصل أبحاثه على الانشطار النووى منذ مطلع الثلاثينيات، وسُمى البرنامج السوفيتى الذرى "جو"، وهو مصغر اسم "جوزيف" الاسم الأول لستالين، واستعان الاتحاد السوفيتى بجميع العلماء ذوى الميول الشيوعية فى الغرب للحصول على أسرار صناعة القنبلة، كما استقطب عددا من العلماء الألمان بعد استسلام ألمانيا، وقام العالم البريطانى المشارك فى صناعة القنبلة الذرية الأمريكية "كلاوس فوخس" (وهو شيوعى سابق من أصل ألمانى هاجر إلى بريطانيا عام ١٩٣٣، واكتسب جنسيتها) بتسريب أسرار القنبلة إلى السوفييت مما مكنهم من تسريع برنامجهم وتفجير أول قنبلة انشطارية (جورا) فى ٢٩ أغسطس من عام ١٩٤٩ فى جنوب سيبيريا.

ج- البرنامج النووى البريطانى: بعد واقعة التجسس السوفيتى على البرنامج الذرى الأمريكى بواسطة أحد العلماء البريطانيين، قررت الحكومة الأمريكية حجب معلومات التسلح النووى عن حلفائها، وإزاء خطورة التخلف عن الآخرين فى مجال السلاح الذرى قررت الحكومة البريطانية فى عام ١٩٤٧ تمويل برنامجها الذرى الخاص، وأسندت رئاسته إلى العالم البريطانى "ويليام جورج بينى" الذى كان أحد العلماء البريطانيين المشاركين فى مشروع مانهاتن الأمريكى، ومنح لقب لورد لاحقا تقديرا لجهوده، على الرغم من كونه شخصية مقيتة بين زملائه الذين أطلقوا عليه اسم "القاتل المبتسم"، فقد كان يشرح آثار ونتائج استخدام السلاح الذرى للعلماء الواجمين من الهلع والتأثر وهو يبتسم بسعادة واستمتاع.

وقام البريطانيون بتطوير النتائج التى اكتسبوها من التجربة الأمريكية، وتمكنوا فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٥٢ من تفجير أول قنابلهم الذرية، وكانت بقوة ٢٠ كيلوطنا فى استراليا، وقد كانت لها نتائج كارثية على البيئة، كما تعمد البريطانيون أن يكون موقع التفجير على مقربة من بعض القوات الاسترالية التى تجرى مناورات روتينية، مما عرض حوالى ١٣٠٠ منهم لجرعات عالية من الإشعاع دون أن يعلموا.

د- البرنامج النووى الفرنسى: حرصت الولايات المتحدة فى بادىء الأمر أن تكون هى القوة الذرية الوحيدة فى العالم، ولكن بعد تمكن الاتحاد السوفيتى من فرض نفسه كقوة ذرية ثانية، حاولت أمريكا تكريس زعامتها للغرب بكونها الدولة الوحيدة المالكة للرادع الذرى، ولكن بعد بدء البرنامج البريطانى قرر

الجنرال "ديجول" أن يكون لفرنسا رادعها النووى الخاص حتى لا تكون مجرد حليف تابع للولايات المتحدة، بل كان يرى أن فرنسا يجب أن تكون دائما الحليف الند والقوة الأوروبية التى يلتف من حولها الأوروبيون، وعندما حجبت الولايات المتحدة أسرار التقنية الذرية عن فرنسا. أقامت فرنسا حلفا سريا مع إسرائيل لتبادل المعرفة والمعلومات، فكان العلماء الأمريكيون اليهود ينقلون المعلومات الأمريكية إلى العلماء الفرنسيين فيما تزود فرنسا إسرائيل بالمعدات والمفاعلات واليورانيوم وأجهزة التخصيب.

كذلك سعى الفرنسيون إلى تبادل المعرفة مع العلماء السوفييت، وإن كان ذلك قد تم على مستويات غير مؤثرة، وتأخر الفرنسيون فى الدخول إلى النادى النووى، إذ لم يتمكنوا من تحقيق التفجير النووى الأول إلا فى الثالث عشر من فبراير عام ١٩٦٢، وقد كان تفجيرا ذريا تحت الأرض نفذ فى جنوب الجزائر التى كانت آنذاك مستعمرة فرنسية، وبعد أن حصلت الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢ نقلت فرنسا تجاربها إلى جزر بولينزيا فى جنوب المحيط الهادىء، حيث نفذت فرنسا هناك أول تفجير ذرى فوق سطح الأرض عام ١٩٦٦، كما جربت هناك أول قنابلها النووية الاندماجية فى عام ١٩٦٨ فى ذروة الحرب الباردة. وقد استمرت فرنسا فى تأكيد استقلال قرارها النووى حتى الآن، ففى عام ١٩٩٥ وبعد خمسة أسابيع فقط من إعلان ١٨٧ دولة اتفاقها على الحظر الكلى للتجارب النووية قبل نهاية عام ١٩٩٦ أعلنت فرنسا عزمها استئناف تجاربها النووية فى جنوب المحيط الهادىء بعد توقف استمر منذ عام ١٩٩٢.

هـ- البرنامج النووى الصينى: فى بداية العصر الذرى كانت الصين مشمولة

بالمظلة الذرية السوفيتية التى أثبتت مصداقيتها وفاعليتها خلال الحرب الكورية، إذ أظهر السوفييت بحزم أن استخدام السلاح الذرى ضد الصين كما كان الجنرال "ماك آرثر" يقترح سيكون الرد عليه باستخدام السلاح الذرى ضد القوات الأمريكية دون أى تردد، مما جعل الرئيس الأمريكى "ترومان" يسرح الجنرال "ماك آرثر" ويستبدله بقائد يخوض القتال بالسلاح التقليدى بعيدا عن التفكير فى السلاح الذرى. ولكن تأزم العلاقات السوفيتية الصينية فى أواخر الخمسينيات، وسحب الخبراء والمساعدات التقنية السوفيتية من الصين، جعل الصين تقرر الاعتماد على نفسها فى الحصول على الرادع الذرى، خصوصا فى ظل تأزم الأوضاع فى فيتنام بخاصة ومنطقة الهند الصينية بشكل عام، وقد أحيط البرنامج الذرى الصينى بسرية تامة، ولا توجد حتى الآن معلومات وافرة وتفصيلية عنه، إلا أن الصين فاجأت العالم بنجاحها فى تجربة تفجير أول قنبلة ذرية فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٤، وبذلك اقتحمت النادى الذرى رغما على أمنيات القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت، إذ إنها كانت عدوا شرسا للوجود الأمريكى فى فيتنام، كما أن الاتحاد السوفيتى كان يحشد على حدودها أربعين فرقة بسبب التوتر الذى كان يسود الحدود المشتركة بينهما. وفى الرابع عشر من مايو سنة ١٩٦٥، أجرت الصين تجربة إلقاء القنبلة الذرية من الجو بنجاح، وبذلك صارت الصين تتمتع بالقدرة على استخدام الأسلحة النووية فى المعركة الحقيقية. كما قامت فى ١٧ يونيو ١٩٦٧ بتعزيز عضويتها عندما نجحت فى تفجير أول قنبلة هيدروجينية صينية، وقد تمت التجارب فى موقع "لوب نور" فى مقاطعة سنكيانج.

وبعيدا عن البرامج النووية المعلنة من الدول الكبرى، والتى حاولت أن تكون

هى وحدها صاحبة اليد الطولى فى هذا المجال، كانت هناك بعض الدول التى حاولت أن تدخل النادى النووى، وما يهمنا فى هذا الكتاب رصد تجارب الدول العربية والإسلامية، والتى كانت كما يلى:

البرنامج النووى المصرى:

البرنامج النووى المصرى أمر يدخل فى صميم الأمن القومي المصرى، لتوفير الاحتياجات المستقبلية من الطاقة الكهربائية، خاصة فى ضوء التقديرات الإحصائية التى تشير إلى أن عدد سكان مصر سيصل فى عام ٢٠٢٥ إلى نحو ١٠٠ مليون نسمة، وأن محاولة توفير احتياجات الاقتصاد المصرى من الطاقة من خلال اللجوء إلى توليد الكهرباء من المحطات الحرارية التى تعمل بالمازوت بات أمرا غير مجدٍ اقتصاديا فى ظل الارتفاع الكبير فى أسعار البترول ومشتقاته، ومع الاحتياجات الكبيرة من كميات المازوت اللازمة لتشغيل المحطات الحرارية. والتى تزايدت خلال عقدين من الزمن من مليون طن عام ١٩٨٣ إلى نحو ٢٥ مليون طن فى عام ٢٠٠٤، فى نفس الوقت الذى تقول فيه المعلومات أن مصر قد استهلكت أكثر من نصف مخزونها البترولى، وأن آبار مصر البترولية ربما ينضب مخزونها خلال الخمسة والعشرين عاما القادمة، ما لم تؤد جهود البحث والاستكشاف التى تجرى فى الصحراء الغربية لمصر إلى الكشف عن حقول جديدة واحتياطات بترولية جديدة.

وكانت مصر من الدول العربية والإسلامية السباقة فى سلوك درب البرامج النووية. ففى عام ١٩٥٥ شكل جمال عبد الناصر لجنة الطاقة الذرية، وجعلها برئاسته. نظرا لما تمثله من أهمية. وتم وضع الملامح الرئيسية للاستخدامات

السلمية للطاقة الذرية، وفى يوليو من العام التالى ١٩٥٦، تم توقيع اتفاق ثنائى مع الاتحاد السوفيتى بشأن التعاون فى شئون الطاقة الذرية وتطبيقاتها فى النواحى السلمية، مما مكنهما من توقيع عقد إنشاء المفاعل النووى البحثى الأول بقدرة ٢ ميجاوات فى سبتمبر ١٩٥٦، مما جعل عبد الناصر يستكمل هيكلة هذه اللجنة ويحولها إلى مؤسسة للطاقة الذرية، مما أهلها للاشتراك عام ١٩٥٧ لتكون عضوا مؤسسا فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورغم أن ثورة يوليو كانت فى بداياتها، ورغم أنها كانت تعلن العداء لإسرائيل، إلا أن العالم كان يثق فى النوايا السلمية للبرنامج النووى المصرى، الذى استمر فى التعاون مع كثير من الدول الأوروبية، مثل النرويج وغيرها، وكانت الجهود فى هذا المجال تتصاعد، فى مجالات توليد الكهرباء وتحلية المياه، والاستخدامات الطبية، حيث حصلت مصر على معمل للنظائر المشعة من الدنمارك فى عام ١٩٥٧، وتم توقيع اتفاق تعاون نووى مع المعهد النرويجى للطاقة الذرية، وفى عام ١٩٦٤ طرحت مصر مناقصة لتوريد محطة نووية لتوليد الكهرباء قدرتها ١٥٠ ميجاوات وتحلية المياه بمعدل ٢٠ ألف متر مكعب فى اليوم، وبلغت التكلفة المقدرة ٣٠ مليون دولار. حتى كانت حرب ١٩٦٧، والتى تسببت فى إيقاف كثير من البرامج التنموية فى مصر، ومنها البرنامج النووى.

وعلى الرغم من أن البرنامج النووى المصرى قد بدأ طموحا، وبدا أن بإمكانه التوسع والنمو، إلا أنه سرعان ما أخذ يتراجع عقب هذه الحرب، حيث تم تركيز الجهود على الاستعداد للحرب، وإعادة بناء البلاد، ثم شهدت فترة السبعينيات فى عهد "أنور السادات" تراجعا مستمرا فى الاهتمام بالمشروع، على

الرغم من أنه في عام ١٩٧٤ ، طرحت مصر مناقصة لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء قدرتها ٦٠٠ ميجاوات، وتم توقيع عقد لتخصيب اليورانيوم مع الولايات المتحدة، فى محاولة منها لاستمالة الجانب المصرى بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، ثم شهد عام ١٩٧٦ إصدار خطاب نوايا لشركة وستنجهاوس، وكذلك توقيع اتفاقية تعاون نووى مع الولايات المتحدة، إلا أن تلك الجهود توقفت فى نهاية السبعينيات بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، وهجرة معظم علماء الذرة المصريين إلى خارج البلاد، وبسبب رغبة الولايات المتحدة إضافة شروط جديدة على اتفاقية التعاون النووى مع مصر، نتيجة لتعديل قوانين تصدير التقنية النووية من الحكومة الأمريكية فى عهد الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، بحيث تشمل هذه الشروط التفتيش الأمريكى على المنشآت النووية المصرية كشرط لتنفيذ المشروع.

ثم جاء عام ١٩٨١ حيث تم توقيع مصر على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، رغم عدم انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة، ثم جاء القرار المصرى رسميا بتعليق البرنامج النووى نهائيا إثر حادث انفجار مفاعل "تشيرنوبيل" السوفيتى عام ١٩٨٦.

ثم تلى ذلك فى مرحلة التسعينيات، خلال حكم "مبارك" التوقيع التالى على ذات الاتفاقية عام ١٩٩٦، رغم عدم توقيع إسرائيل أيضا عليها، وهو ما اعتبر إعلانا رسميا بتخلى مصر عن الخيار النووى تماما.

وتلاه الموافقة على البروتوكول النموذجي الإضافى الذى أقرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما قضى على إمكانية تطوير البرنامج النووى المصرى عسكريا وسلميا، حيث رأى الخبراء العسكريون أن هذا البروتوكول يستهدف تطوير نظام

التفتيش والمراقبة على المرافق والمنشآت والمواد النووية لدى الدول غير المالكة للسلاح النووى، والمرتبطة مع الوكالة مثل مصر وبقية الدول العربية، ليصبح أكثر صراحة وأشد تدخلا فى سيادتها الوطنية.

وفى فبراير ١٩٩٨، تم افتتاح المفاعل النووى البحثى، الذى أقيم بالتعاون مع الأرجنتين، بقدرة ٢٢ ميجاوات، وهو مفاعل للاستخدامات السلمية البحتة، ولا يستخدم فى الأغراض العسكرية، ويقوم بإنتاج النظائر المشعة، ومصادر أشعة جاما اللازمة لتشغيل أجهزة علاج الأورام، بالإضافة إلى تعقيم المعدات الطبية والأغذية، وينتج هذا المفاعل رقائق السيليكون المستخدمة فى الصناعات الإلكترونية.

وعلى الرغم من الإعلان المصرى بشكل رسمى عن العودة إلى استئناف البرنامج النووى عام ٢٠٠٦، إلا أن ذلك الإعلان لا ينظر إليه على أنه دخول مصرى للنادى النووى، فالإعلان الذى تم كان بمباركة أمريكية إسرائيلية علنية، وهو ما يثير الريبة فى أنه برنامج متفق عليه مع هذه القوى، ولا يعد بأى حال من الأحوال مشروعا مستقلا لتحقيق الطموح النووى المصرى، وهو فى الغالب يستند إلى محاولة من نظام الحكم فى مصر لتهدئة الرأى العام الذى طالب كثيرا باستئناف البرنامج النووى المصرى ليكون رادعا للبرنامج النووى الإسرائيلى الموجود على حدود مصر.

ويدعم وجهة النظر هذه أن مصر رغم الإعلان الرسمى عن استئناف برنامجها النووى، إلا أنها حتى اليوم لم تختر مواقع بناء المفاعلات النووية المزمع إقامتها، وما زالت دراسات الجدوى تدور حول أنسب الأماكن لذلك،

وهو ما يستغرق بحسب رأى الخبراء إلى مدة قد تطول إلى ١٠ – ١٥ سنة، ما بين دراسات الجدوى وإنشاء المفاعل.

كذلك من الواضح وبناء على تصريحات الرئيس مبارك والعديد من المسئولين، فإن المشروع النووى المصرى هو شراء مفاعلات تسليم مفتاح، ولا علاقة له بإنتاج الوقود، الذى سنحصل عليه جاهزا للاستخدام، وتحت رقابة كاملة وصارمة من قبل الدول المصدرة، ودور مصر هو المساهمة فى إدارة المفاعل، والقيام ببعض الأعمال الإنشائية المتعلقة بالمبانى والطرق.. الخ؛ فكيف نفسر إذا التبشير بدخول عصر التكنولوجيا النووية.

ومما يؤكد عدم صدق نوايا حاكم مصر ما تردد حول أن الحكومة المصرية تدرس تحويل موقع "الضبعة" بالساحل الشمالى لمصر، وهو الموقع الوحيد المؤهل حاليا لإنشاء محطات نووية إلى منتجع سياحى، وهو ما أكده وزير السياحة المصرى الذى قال: "إنه زار الموقع بصحبة وفد أجنبى ومحافظ مطروح لاستطلاع إمكانات الموقع السياحية، وما إذا كان يصلح لإقامة منطقة سياحية"، وأضاف قائلا: "لقد وجدت أن الموقع يصلح".

وكان قد تم اختيار هذا الموقع عام ١٩٨٠، بعد دراسة أحد عشر موقعا مرشحا، وصدر القرار الجمهورى رقم ٣٠٩ بتخصيصه لإنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، وتم بالفعل إجراء دراسات تفصيلية أسندت إلى شركة فرنسية متخصصة، حيث قامت بإعداد كافة الدراسات الجيولوجية الخاصة بالزلازل، والأرض، وحركة المياه الجوفية، وحركة التيارات البحرية. والمد والجزر، بالإضافة إلى الدراسات السكانية، وانتهى الأمر إلى تأهيل الموقع

لإنشاء محطات نووية، نظرا لأنه يفى بشروط الأمان وفقا لاشتراطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهكذا، يأخذ الحلم النووى الذى راود المصريين عشرات السنين فى التلاشى، بتحويل الموقع إلى منطقة سياحية، ويضيع معه الأمل فى تحقيق نوع من التوازن ولو رمزى مع البرنامج النووى الإسرائيلى، وذلك بسبب ممارسة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية.

ولأن مسألة امتلاك السلاح النووى هى أمن قومى ووطنى وإستراتيجى، فالعالم اليوم لديه أسلحة تقليدية وأخرى تكنولوجية وإلكترونية متطورة جدا، إلا أن الفيصل الرئيسى فى حسم أى معركة أو أى مواجهة عسكرية وقت الضرورة هو السلاح النووى (القنبلة الذرية)، وأى دولة مهما تعهدت بأنها لن تستعمل السلاح النووى.. فإنها عندما تكون مضطرة ومصيرها مهدد فلابد أنها سوف تستخدمه بالفعل، وهذا الكلام ليس جديدا، ففى عام ١٩٧٣ عندما عبر الجيش المصرى القناة، وأصبح الوضع ينذر باحتمال وصول الجيش المصرى والسورى إلى الحدود الصهيونية، لم يكن أمام الصهاينة إلا استخدام السلاح النووى وقنابلها الذرية، وكان لديها فى ذلك الوقت ٢٢٠ قنبلة ذرية حسب تقارير المخابرات الدولية.

وفعلا أخرج ديان القنابل النووية ووضعها على رؤوس الصواريخ ليستعملها وقت الضرورة، وعند التهديد الحاسم بالقضاء على الكيان الصهيونى، فى هذا الوقت بالذات وأمام التهديد النووى لمصر قدم الاتحاد السوفيتى مساندة تاريخية؛ حيث قام بوضع القنابل النووية على الصواريخ ووضعها على المراكب

التى عبرت بالفعل مضيق البسفور، وعندما علمت بذلك المخابرات الأمريكية نبهت تل أبيب، وكان ذلك هو العامل الرادع الذى منعها من استخدام السلاح النووى، وهذا يؤكد أن السلاح النووى حتى الآن هو الفيصل فى حسم أى معركة عند الضرورة ولا غنى عنه.

أسباب تراجع البرنامج النووى المصرى:

أولا: **أسباب سياسية**: فمنذ توقيع مصر على معاهدة الاستسلام (كامب ديفيد) خرجت من دائرة الصراع فى المنطقة بإرادة حكامها، واستطاع الحلف الصهيونى الأمريكى إقناع الرئيس السادات ثم الرئيس مبارك أن الحصول على التقنية النووية معناه العودة مرة أخرى لدائرة الصراع، والشك فى النوايا العدوانية لمصر، ونظرا لأن حكام مصر طيلة هذه الفترة سعوا إلى تقزيم دور مصر، والابتعاد عن أية خطوات من شأنها تعكير صفو العلاقة مع الغرب والولايات المتحدة والكيان الصهيونى، فكان من نتيجة ذلك الانصياع إلى آرائهم، والبعد عن الخوض فى هذا المجال، تحت زعم ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهم يعلمون تماما أنه لا أحد فى الشرق الأوسط يمتلك أسلحة للدمار الشامل سوى إسرائيل، وهى من المستحيل أن تتخلى عن هذه الأسلحة، لأنها تعتبرها قوة ردع فى مواجهة جيرانها العرب.

ثانيا: **أسباب دولية**: وتتمثل فى القيود التى تفرضها الدول المالكة للتقنية النووية بشأن تصدير هذه التقنيات للدول الأخرى، وخاصة الدول العربية.

ولقد رأينا عندما سعت مصر فى فترة حكم الرئيس مبارك إلى الحصول على مفاعل سلمى للأبحاث. أن مفاوضاتها مع عدة دول غربية كالولايات المتحدة

وألمانيا وكندا وفرنسا، بآت بالفشل، مما اضطرها للجوء إلى الأرجنتين لإقامة هذا المفاعل الذى أشرنا إليه سابقا.

ثالثا: أسباب اقتصادية: فالاقتصاد المصرى يعانى من مشكلات مزمنة نتيجة السياسات الخاطئة المتبعة فى إدارته، وحجم الفساد المستشرى فى البلاد.

وعملية الدخول فى مشاريع إقامة المفاعلات النووية تتطلب موارد ضخمة، حيث تحتاج إقامة المحطة النووية الواحدة بطاقة ١٠٠ ميجاوات إلى ٣ مليارات دولار، وهو ما يشكل صعوبة بطبيعة الحال.. ولكن يمكن توفيره إذا وجدت إرادة سياسية تسعى لدور مصرى فى المنطقة، وهو ما ليس موجودا الآن.

البرنامج النووى العراقى:

حصل العراق على أول مفاعل نووى عام ١٩٦٨ من الاتحاد السوفيتى، وشهدت الفترة منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٩ تعاونا نوويا بين العراق وفرنسا، تم خلالها تزويد العراق بمفاعلين يعملان باليورانيوم المخصب الذى تعهدت فرنسا بتقديمه، كما تعهدت بتدريب ٦٠٠ عالم ومهندس وفنى عراقى فى المجالات النووية. كذلك تم توقيع بروتوكول للتعاون النووى فى مجال الأبحاث العلمية والتطبيقية بين العراق وإيطاليا عام ١٩٧٧ بشأن التدريب وأعمال الصيانة لأربعة مفاعلات نووية تم توقيع اتفاق لشرائها من إيطاليا.

وفى نهاية عام ١٩٧٦، كان العراق قد وقع اتفاقا مع فرنسا لتزويده بمفاعلين نوويين للاستخدام السلمى، ولكن الدولة الصهيونية لم يرق لها ذلك، فبدأت مساعيها السياسية لنسف هذا الاتفاق، فقدم السفير الصهيونى فى

باريس احتجاجا، وطلب إيضاحات من الحكومة الفرنسية. التى لم تعره أى اهتمام. لأن هذه الاتفاق كان فى إطار صفقات بالمليارات، مع تسديد جزء منه من البترول العراقى، ولذلك استمرت الصفقة، واستمر تصنيع المفاعلين.

وعندما لم تحقق الإجراءات السياسية هدف الصهاينة، قام "الموساد" بعملية إرهابية فى ٤ أبريل ١٩٧٩، حيث نسف قلبى المفاعلين فى مخازن ميناء "طولون" الفرنسى حينما كانا جاهزين للشحن، ولكن الحكومة الفرنسية أرسلت إلى العراق مفاعلين بديلين، مما دفع إسرائيل للتخطيط لعملية أكبر.

ثم تبع ذلك اغتيال "الموساد الإسرائيلى" للعالم النووى المصرى "د. يحى المشد" فى باريس عام ١٩٨٠، وهو العالم الذى كان يقع على عاتقه تطوير البرنامج النووى العراقى.

وفى مساء يوم الأحد ٧ يونيو ١٩٨١، قامت ست عشرة طائرة إسرائيلية بقصف وتدمير المفاعل النووى العراقى ذاته فى جنوب شرق بغداد، فى غارة أطلق عليها اسم "العملية بابل"، وقد استخدمت فيها أحدث تكنولوجيا الطائرات من الإمداد بالوقود فى الجو، والتشويش على الرادارات. والقصف بالأشعة تحت الحمراء، مما ينبىء بأن هناك مساعدة تكنولوجية عالية الجودة قد ساعدت إسرائيل فى هذا الأمر.

لكن هذه الحادثة لم تؤثر فى الطموح العراقى لدخول النادى النووى. واستمر العراق فى أبحاثه، ومحاولاته، غير أنه نظرا لظروف خوضه الحرب مع إيران، ثم احتلاله للكويت، وما صاحب كل ذلك من دعاية غربية وأمريكية حول امتلاك العراق بالفعل لأسلحة الدمار الشامل، وعلى الرغم من جولات

التفتيش التى لم تنته حتى احتلال العراق، إلا أنه لم يثبت أن البرنامج النووى العراقى قد تقدم، أو أحرز خطوات جدية فى هذا المجال.

البرنامج النووى الليبى:

فى التاسع عشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٣ أعلنت ليبيا على لسان وزير خارجيتها "عبد الرحمن شلقم" تخليها طواعية عن برامج أسلحة الدمار الشامل المحظورة دوليا، وتخلصها من كل المواد والمعدات الخاصة بإنتاج تلك الأسلحة، وفتح منشآتها أمام المفتشين الدوليين، واستعدادها لقبول أى التزامات أخرى بما فيها التوقيع على البروتوكول الإضافى لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، الذى يعطى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق التفتيش المفاجىء لكافة المنشآت النووية الليبية. وقد أوضح البيان الليبى أن هذه الخطوة جاءت إيمانا من ليبيا بأن سباق التسلح لا يخدم أمنها الوطنى ولا الأمن الإقليمى، وأنه يتعارض مع حرصها على أن ينعم العالم بالأمن والسلام.

وقد أحيط البيان بضجة إعلامية هائلة، دعمها ظهور كل من الرئيس الأمريكى (جورج بوش) ورئيس الوزراء البريطانى (تونى بلير) فى توقيت واحد أمام عدسات وكالات الأنباء العالمية للترحيب بالقرار الليبى، والتأكيد على أنه جاء ثمرة تسعة أشهر من المفاوضات السرية بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وليبيا من جهة، وأن هذا القرار "يعنى أن بلادنا أصبحت أكثر أمنا، والعالم أكثر سلاما" على حد قول الرئيس الأمريكى!

وكانت ليبيا قد بدأت برنامجها النووى فى سبعينيات القرن الماضى، فعقدت اتفاقية تعاون مع الأرجنتين من أجل تشييد مفاعل نووى تجريبى، لكن الأرجنتين فسخت العقد تحت الضغط الأمريكى.

في نفس الفترة وقعت ليبيا اتفاقا مع روسيا ينص على إمداد ليبيا بمفاعل تجريبي وبناء عدد من المعامل النووية في منطقة تاجورا شرق طرابلس، وبلغت قيمة تلك الصفقة أربعمائة مليون دولار.

وكانت الجهود الليبية في هذا الوقت تسير في اتجاهين:

الاتجاه الأول: محاولة شراء قنابل نووية جاهزة، حيث يشير محمد حسنين هيكل في كتابه "الطريق إلى رمضان" إلى أن نائب رئيس مجلس الثورة الليبي "عبد السلام جلود" سافر إلى الصين في أوائل السبعينيات، واجتمع مع "شو آن لاي" وعرض عليه رغبة ليبيا في شراء قنبلة نووية، وأن "لاي" قد شرح لجلود بكل لباقة وأدب أن القنابل النووية ليست للبيع، مبديا له أن "مما يسعد الصين بطبيعة الحال أن تساعد في عمليات الأبحاث، إلا أن إنتاج الأسلحة النووية لابد أن يتم بأيدي الليبيين أنفسهم".

كما ترددت أنباء وإشاعات بأن ليبيا كانت تمول وتساعد البرنامج الباكستاني على أمل الحصول على إحدى القنابل الباكستانية الذرية بعد نجاح المشروع الباكستاني، استنادا إلى اتفاق شرفي بين الزعيمين على بوتو والقذافي، ولكن الإطاحة بالرئيس الباكستاني وعدم وجود أي اتفاقيات مكتوبة جعل تلك الأنباء غير قابلة للتأكيد، على الرغم من تأكيد عدد من الشخصيات الباكستانية المقربة من الرئيس الباكستاني لوجود ذلك الاتفاق، وأهمهم على الإطلاق (خالد الحسن) السكرتير الصحفي لبوتو الذي تحدث عن ذلك لعدد من وسائل الإعلام البريطانية ومنها تلفزيون BBC.

الاتجاه الثانى: محاولة التصنيع، وذلك من خلال تأسيس بنية نووية سلمية، يمكن الاستفادة منها عسكريا، فقامت ليبيا عام ١٩٧٥ بتأسيس "مفوضية الطاقة الذرية" لتشرف على عمليات التنمية النووية، ثم شرعت تبذل جهودها للحصول على المفاعلات النووية، فوقعت عام ١٩٧٦ اتفاقا مع فرنسا لتقوم بإمدادها بمفاعل نووى لم يحدد نوعه طاقته ٦٦ ميجاوات، كما قامت فى عام ١٩٧٧ أثناء زيارة العقيد القذافى للاتحاد السوفيتى السابق بتوقيع اتفاقية لزيادة التعاون الاقتصادى بين البلدين، تضمنت بندا ينص على تعهد الاتحاد السوفيتى بمد ليبيا بمفاعل نووى يستعمل للأغراض السلمية، طاقته ٤٤ ميجاوات، وهو مفاعل مزدوج الأداء يمكن استعماله فى تحلية مياه البحر إلى جانب استخدامه فى توليد الكهرباء.

وقد بدأ التفكير الليبى يتجه نحو امتلاك أسلحة نووية ليبية فى ظل رغبة ملحة من القذافى لتزعم الأمة العربية، وبدأت ليبيا فى التسعينيات من القرن الماضى فى شراء مكونات لجهاز طرد مركزى بسيط، وبعد الحصول على أجزاء لحوالى ١٠٠ جهاز، قرر الليبيون التحول إلى استخدام تصميمات أكثر تقدما لأجهزة الطرد المركزى، وتلك الأجهزة تشبه الأجهزة التى طورها العلماء الباكستانيون لإنتاج قنبلتهم النووية.

أما عن الفريق العلمى الذى أنيط به العمل فى البرنامج النووى، فقد كان يضم العديد من العلماء العرب والمسلمين، بالإضافة إلى علماء ليبيين، وأقيمت نقاط أبحاث فى عدة أماكن أهمها نقطة تاجوراء.

ويذكر أن ليبيا اشترت آلاف الأطنان من اليورانيوم من نيجيريا، أما الأجهزة التقنية، فأصبحت متوفرة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

أما اليورانيوم المخصب، فكان مقررا له أن ينتج وفق ثلاث طرق، إما بالفصل الكهربائى أو التحليل الكيمياوى أو الطرد المركزى، وتلك الأخيرة هى الطريقة التى اتبعتها ليبيا لأنها الأكثر دقة وأمانا وتعتمد على التقنية العالية، ولا تحتاج جهدا كبيرا، وهكذا نرى أنه عندما اقتربت ليبيا من إنتاج القنبلة النووية كان القرار السياسى قد أخذ منحى آخر بعيدا عن هذا التوجه.

وهنا يرد التساؤل عن الدوافع التى حدت بليبيا إلى إعلان التخلى عن برامج أسلحة الدمار الشامل لديها، خصوصا وأنها قد أحرزت تقدما ملموسا يجعلها على درجة عالية من التطور والخطورة، فضلا عن أن ليبيا لم تكن أحد أضلاع محور الشر (النووى) الذى حددته الإدارة الأمريكية فى العراق وإيران وكوريا الشمالية.. خاصة وأن إسرائيل العدو التقليدى للدول العربية ومنها ليبيا تمتلك تلك الأسلحة وتسعى إلى تطويرها، وترفض التنازل عنها ما لم يتحقق السلام فى المنطقة وفقا لشروطها.

دوافع ليبيا لإنهاء برنامجها النووى:

١- إنهاء العداء الليبى الأمريكى: كانت العلاقات الأمريكية الليبية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة من القرن الماضى من أسوأ نماذج العلاقات الدولية وأشدها عداء وتوترا، فمنذ أن انتزع العقيد الليبى معمر القذافى السلطة فى ليبيا من حكومة "السنوسى" عام ١٩٦٩، وهو يناصب الغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخاصة العداء والكراهية، بل إنه راح يؤلف النظريات الفكرية الخاصة التى تؤصل لمعاداتهم والتحريض عليهم، ووضعها فى "الكتاب الأخضر". ويشير أحد الكُتاب إلى نماذج من هذا العداء بقوله: ".. لم يبق تنظيم

يتبع العنف لمواجهة أمريكا من مشارق الأرض إلى مغاربها إلا وتلقى مساعدات ليبية بالمال والسلاح والتدريب وبالمؤتمرات والصوت المرتفع؛ كل الحركات التى كان الغرب وما يزال يعتبرها تنظيمات إرهابية وجدت فى ليبيا بقيادة العقيد معمر القذافى ملاذا وسندا".

٢- فك الحصار الدولى والأمريكى عن ليبيا: أدى الحظر الأمريكى والدولى المفروضين على ليبيا إلى حالة من العزلة السياسية والاقتصادية الخانقة لما يربو على عشر سنوات، مما أثر سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا بعد الانخفاض العالمى لأسعار النفط فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن الماضى، فقد سببت حالة الحصار أضرارا فادحة على الاقتصاد الليبى، وانهيار قيمة الدينار، وتدنى مستوى الخدمات الاجتماعية، وتولد مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة، وتأزيم أوضاع النظام الحاكم.

٣- اتقاء التدخل العسكرى الأمريكى فى ليبيا: على الرغم من أن الجهود الليبية لتسوية خلافاتها مع الإدارة الأمريكية، ومنها ملف أسلحة الدمار الشامل الليبية، سبقت الاجتياح العسكرى الأمريكى للعراق وما أعقبه من سقوط بغداد وسيطرة القوات الأمريكية على العراق، وصولا إلى القبض على الرئيس العراقى السابق "صدام حسين"، إلا أن بعض المحللين عزا القرار الليبى إلى خوف ليبيا من أن يتكرر السيناريو الأمريكى فى العراق معها، ومن ثم بادرت من باب سد الذرائع بالإعلان عن تخليها عن جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وفتح جميع المواقع الخاصة بتطوير تلك الأسلحة أمام التفتيش الدولى، والإعلان عن التخلص مما لديها من تصاميم وهياكل الصواريخ التى يزيد مداها عن ٣٠٠ كيلومتر، كما بادرت ليبيا إلى مد الولايات المتحدة وبريطانيا بمعلومات مفصلة عن مئات من أعضاء تنظيم القاعدة والنشطاء الإسلاميين.

ومما عزز من تأكيد هذا الدافع لدى الباحثين والمحللين ما يلى:

(أ) أن إعلان ليبيا التخلى عن أسلحة الدمار الشامل جاء بعد القبض على الرئيس العراقى وظهوره بصورة بائسة عبر وسائل الإعلام العالمية.

(ب) أن المحادثات الليبية مع الأمريكيين والبريطانيين قد بدأت قبل تسعة أشهر من الإعلان الليبى حسب تصريحات الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطانى بلير، أى أنها تمت بعد الحشد العسكرى الأمريكى فى المنطقة، وربما بعد بدأ الغزو العسكرى للعراق، ما جعل الحكومة الليبية تشعر بالخوف من غزو عسكرى وشيك وللأسباب ذاتها التى دعت لغزو العراق.

(ج) أن القرار الليبى، لو كان طوعيا وعن قناعة بعدم جدوى أسلحة الدمار الشامل فى تحقيق الأمن، وتعارضها مع متطلبات التنمية كما صرح المسئولون الليبيون، لبدأت المحادثات فى هذا الخصوص مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كونها الجهة الدولية المعنية بالأمر، لا مع الاستخبارات الأمريكية والبريطانية، ولكان فريق التفتيش الدولى هو أول من يطأ المواقع السرية الليبية لا عناصر الاستخبارات التى جابت ليبيا واطلعت على كل ما فيها من معدات ومواد وبرامج تتعلق بأسلحة الدمار الشامل قبل الإعلان الليبى بشهور، حسب ما صرح بذلك أكثر من مسئول أمريكى وبريطانى وليبى لوكالات الأنباء.

(د) صدور تصريحات عن المسئولين الأمريكيين والبريطانيين تؤكد أن الإعلان الليبى جاء نتيجة خوف ليبى من غزو عسكرى أمريكى، ومن تلك التصريحات ما قاله وزير الخارجية الأمريكى وقتها "كولن باول": "إن الموقف الجديد الذى أعلنته ليبيا نجم عن مزيج من العمل الدبلوماسى والضغط العسكرى الذى مارسته

إدارة الرئيس جورج بوش". وكذلك ما جاء على لسان وزير الدفاع البريطانى "جيف هون" من قوله : "إن اعتراف طرابلس بأنشطتها النووية له صلة مباشرة بغزو العراق والإطاحة بالرئيس صدام حسين.. ومن الصعب الاعتقاد بإمكان الفصل بين الغزو العسكرى للعراق والقرار الذى اتخذته ليبيا".

وبعد شهرين من القرار الليبى بالتخلى عن المشروع النووى، أبحرت ناقلة تحمل العلم الأمريكى من طرابلس حاملة ما يزيد على ألف طن من المعدات الخاصة ببرنامج ليبيا النووى، فضلا عن خمسة من صواريخ سكود بعيدة المدى مشتراة من كوريا الشمالية، لتطوى صفحة الملف النووى الليبى، أو بمعنى أصح تشييع آخر البرامج النووية العربية إلى مثواها الأخير.

الجهود الإسرائيلية لإجهاض القوة النووية العربية:

قامت إسرائيل بعدة خطوات استهدفت إجهاض وتدمير أى محاولة عربية لتحقيق أى تقدم فى المجال النووى أو فى مجال الصواريخ؛ وتضمنت هذه الخطوات أساليب سياسية ودبلوماسية، وعمليات مخابراتية، وعسكرية منها:

أولا: عندما بدأت مصر فى أوائل الستينيات مشروع لتطوير صواريخ أرض أرض (القاهر والظافر) عمل فيه عدد من العلماء الألمان، شنت إسرائيل حملة سياسية على المستشار الألمانى (أديناور) واتهمته بمعاداة السامية، ونفذت المخابرات الإسرائيلية خطة لإرهاب العلماء الألمان فى مصر، وكذلك أسرهم، وذلك بإرسال خطابات ناسفة أصابت عددا منهم، كما اختفى فى ظروف غامضة عالم ألمانى هو الدكتور (كروج) أحد كبار العاملين فى المشروع.

ثانيا: عندما وافق الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٤، على بيع مفاعل نووى أمريكى لمصر لتوليد الطاقة الكهربائية طلبت إسرائيل مفاعلا مماثلا، وتم التوقيع على الصفقتين فى أغسطس ١٩٧٦، إلا أن إسرائيل بدأت فى إثارة المشاكل إلى أن تم تجميد الصفقتين.

ثالثا: ابتزاز الشركات الأجنبية وتهديدها، والضغط عليها لوقف تعاملاتها مع الدول العربية فى المجالات الاستراتيجية، مثلما حدث مع شركة "جلف أند جنرال أوتو ميكز" الأمريكية التى تراجعت عن مساعدة ليبيا فى بناء مفاعل نووى فى "سبها" تحت ضغوط الحكومة الأمريكية والأوساط الصهيونية.

رابعا: إرهاب واغتيال الكوادر العلمية والتقنية من العلماء العرب المرموقين فى المجالات النووية، مثل اغتيال عالمة الذرة المصرية (سميرة موسى) فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٢، واغتيال عالم الذرة المصرى (يحيى المشد) فى باريس يونيو ١٩٨٠، والدكتور (سعيد بدير) عالم الميكروويف المصرى بمنزله بالإسكندرية فى ١٤ يوليو ١٩٨٩، واغتيال عالم الذرة المصرى (سمير نجيب) فى ديترويت أغسطس ١٩٦٧.

هذا إلى جانب الضغط على الدول الغربية المتقدمة لتحديد فرص طلاب دول العالم الثالث - وبالذات العرب منهم - فى الدراسات ذات الصفة الإستراتيجية، ورفض انضمامهم لأقسام علمية بأكملها، وهذا ما تتبعه بريطانيا، حيث ترفض التحاق أبناء دول العالم الثالث بالمستويات الدراسية الخاصة بتخريج علماء الذرة والصواريخ.

خامسا: التخريب من الداخل عن طريق تجنيد وزرع العلماء والجواسيس داخل المشروع. كما حدث في مشروع الصواريخ المصرى فى الستينيات بواسطة النازى السابق (سكورتنسى) مقابل إغلاق ملفه النازى القديم. وكذلك تدمير مصنع الرابطة الليبى.

سادسا: شن الحملات التشهيرية واسعة النطاق للتهويل من أى خطوة عربية مهما كانت متواضعة باتجاه الجهد النووى، والتخويف من القنبلة العربية، والقنبلة الإسلامية، والفوضى النووية.. إلخ، من أجل تهيئة الرأى العام العالمى لقبول أى خطوات عنيفة موجهة لتحطيم الجهد العربى فى هذا المجال.

البرنامج النووى الباكستانى:

نشأ البرنامج النووى الباكستانى أساسا كضرورة حيوية وملحة للأمن القومى للدولة، خاصة أن الهند كانت سباقة فى هذا الميدان، ولذا سعت باكستان فى هذا المجال، وامتلكت القاعدة العلمية والفنية اللازمة لانجاز برنامجها، مدعومة ببعض التمويل من الدول العربية والإسلامية التى رأت فى التجربة الباكستانية أداة فى يد هذه الدول.

وعلى الرغم من كل ذلك تعتبر باكستان متأخرة بسنوات عن البرنامج النووى الهندى، حيث مثلت تجربة القنبلة النووية الهندية عام ١٩٧٤ صدمة عنيفة للقادة الباكستانيين الذين فتحوا المجال للعلماء بسرعة التحرك لسد الثغرة التى أحدثتها التجربة الهندية، ففى عام ١٩٦٢ وافقت الولايات المتحدة

الأمريكية على تزويد باكستان بمفاعل أبحاث صغير من نوع الماء الخفيف قدرته ٥ ميجاوات وبدأ تشغيله عام ١٩٦٥.

وقامت كندا فى عام ١٩٧٢ بتزويد باكستان بمفاعل لإنتاج الماء الثقيل، وقد قام العلماء الباكستانيون بعد ذلك بزيادة قدرة هذا المفاعل إلى ٥٠ ميجاوات.

وكان على باكستان استخراج اليورانيوم وفصله بطريقة خاصة بمساعدة الفرنسيين الذين وقعوا اتفاقا مع باكستان لإنشاء مصنع لتجهيز وقود البلوتونيوم عام ١٩٧٤، إلا أن المشروع لم يسر بالطريقة المطلوبة، وانسحب الفرنسيون بسبب الضغوط الأمريكية؛ وفى العام نفسه بدأ الحظر الغربى للتكنولوجيا النووية على باكستان وممارسة الضغوط من أجل إيقاف برنامجها النووى.

وفى عام ١٩٧٦ أُسند إلى العالم عبد القدير خان مهمة إنشاء هيئة الأبحاث النووية المعروفة باسم "معهد الأبحاث الهندسية" فى "كاهوتا" بباكستان، وكان الهدف من إنشاء هذا المعهد هو تخصيب مادة اليورانيوم، وخلال مدة ست سنوات استطاع الوصول إلى أهدافه.

وفى عام ١٩٧٩ قامت أمريكا بسلسلة من الإجراءات الاقتصادية ضد باكستان، وصدر تقرير بطرح خيار الهجوم على المنشآت النووية الباكستانية وتدميرها.

حتى كان عام ١٩٩٤ عندما أعلن رئيس الوزراء الباكستانى امتلاك بلاده القنبلة النووية.

وكان موقف باكستان واضحا منذ البداية، فرفضت التوقيع على معاهدة

حظر انتشار الأسلحة النووية، محتجة بموقف الهند من المعاهدة. والتى رفضت هى الأخرى مسبقا التوقيع، كما رفضت باكستان إخضاع منشآتها للتفتيش. واستطاعت أن تدير وتمول الخامات والمعدات اللازمة لتشغيل الأسلحة النووية بكافة الوسائل، حيث استعانت ضمن من استعانت بهم "الصين" التى وقعت معها اتفاقا نوويا عام ١٩٨٦، وتركزت المساعدات الصينية فى تطوير قدرات باكستان على استخدام اليورانيوم المخصب، وساعدتها فى تصميم الأسلحة النووية.

ومثل مفهوم الردع النووى حالة توازن القوى بين الهند وباكستان، بحيث يتعذر فيه استخدام القوة لفض المنازعات من كل طرف، لعلم كل طرف بالخسائر التى ستلحق به جراء استخدامها، وإذا اضطرت الأطراف لإحداث نزاع يكون فى أضيق الحدود، فهو فن عدم استخدام القوة بالرغم من وجودها، أو هو فن تجنب القتال، وهو بذلك يحقق الاستقرار العالمى بالعمل على التقليل من فرص اشتعال الحروب والحد من مداها إذا استعرت.

لكن هذا الصراع استقطب عناصر جديدة فى المعادلة، مثل الصين والكيان الصهيونى والولايات المتحدة الأمريكية، فالصين حليف قوى لباكستان أمام التهديد الهندى للطرفين، والتعاون الصينى الباكستانى فى هذا المجال والتنسيق فيه قائم من خلال الاتفاقيات التى تجمع بين الطرفين، خصوصا مع غياب ضغط دولى فاعل على الهند، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل ترى فى القنبلة الباكستانية قنبلة إسلامية لابد من إبطال مفعولها، وهذا لن يتم إلا بالتنسيق مع الهند، ولذا كان التنسيق والتعاون العسكرى المشترك بين الطرفين يشهد تصاعدا خلال السنوات الماضية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهى تحاول أن تكسب الطرفين لتحقيق مصالحها فى المنطقة، فهى تريد الهند كعامل توازن مع الصين وكسوق كبيرة للتقنية الأمريكية، أما باكستان فهى مفتاح أفغانستان، وبدون دعم "إسلام آباد" للجهود الأمريكية فى هذا البلد فمصيرها إلى الفشل، لهذا قد تقبل الولايات المتحدة الأمريكية كلا البلدين كأعضاء فى النادى النووى، وتتعامل معهما على هذا الأساس، وتصبح جهودهما فى هذا المجال مقننة، ومعترف بها، دون الحاجة إلى ممارسة أية ضغوط عليهما، أو على الهند على الأقل.

ويرجع الفضل في إنشاء البرنامج النووى الباكستانى للعالم الباكستانى "عبد القدير خان"، الذى استطاع بخبرته وولائه لوطنه أن يصنع هذا البرنامج اعتمادا على القوة الذاتية الباكستانية، ولقد اهتم الكيان الصهيونى كثيرا بالبرنامج النووى الباكستانى، وسعى كثيرا لإفشاله، وما التعاون الهندى الصهيونى إلا وسيلة لإيقاف هذا البرنامج، غير أن البرنامج استمر حتى وصل لمرحلة النجاح، واستطاعت باكستان دخول النادى النووى بقدم ثابتة.

كانت تلك هى المحاولات التى سعت فيها الدول العربية والإسلامية إلى امتلاك التقنية النووية، وهى كما رأينا كانت جميعها تجارب سلمية - باستثناء تجربة باكستان - غير أن الغرب لم يرض عنها، وحاربها بكافة الأشكال، لكنه لم يستطع أن يقف فى وجه برنامج نووى آخر، على الرغم من أن هذا البرنامج له نواياه العدوانية الظاهرة والواضحة، واستخدامه للبرنامج النووى أوضح ما يكون فى استخداماته العسكرية وليست السلمية، وهو بالطبع البرنامج النووى الإسرائيلى، مما يوضح حجم التحيز من الولايات المتحدة والغرب ضد العرب والمسلمون.

البرنامج النووى الإسرائيلى:

حلم امتلاك السلاح الرادع بالنسبة إلى الصهاينة حتمى؛ لأن دولة الكيان الصهيونى لم يكن ليكتب لها الوجود لولا الإرهاب، وهو ما يعتمد على السلاح بشكل أساسى، إلى جانب العقيدة الفاسدة والمنحرفة، ولذلك سعت إسرائيل منذ نشأتها إلى امتلاك كافة الأسلحة التى تعتقد أن بامتلاكها تردع أى قوة عربية عن مواجهتها.

بدأ المشروع النووى الإسرائيلى عام ١٩٥٢، حينما أسست إسرائيل وكالتها للطاقة الذرية، والتى وضعت تحت إشراف وزارة الدفاع، وكان المسئول عن البرنامج النووى الإسرائيلى فى الوزارة هو "شيمون بيريز" الرئيس الإسرائيلى الحالى، وكان عمره وقتها ٣٠ عاما، ويشغل منصب مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية، غير أن هذا التاريخ لم يكن أول الخطوات. فقد سبقتها فى عام ١٩٤٩، أى بعد عام واحد من إنشاء الكيان الصهيونى، قيام تعاون مع فرنسا فى المجال النووى، من خلال وفود العلماء الإسرائيليين إلى المفاعلات النووية الفرنسية، والتدريب بها، فضلا عن أن فرنسا كانت فى هذا الوقت هى المورد الرئيسى للسلاح إلى إسرائيل.

وتطورت العلاقة بين إسرائيل وفرنسا فى هذا المجال على مدى السنوات التالية، وصولا إلى عام ١٩٥٦ عندما قاما بالاشتراك مع بريطانيا بالعدوان الثلاثى على مصر، وكان ذلك لأبعاد سياسية عديدة، أهمها بالنسبة إلى إسرائيل توقيع مصر لصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، والتى ستزيد القدرة العسكرية لمصر إلى ثلاثة أضعافها مرة واحدة.

وهو ما جعل الأسلحة الكيميائية والتقليدية التى تمتلكها إسرائيل غير كافية لمواجهة التحديات الجديدة، وبالتالى لا تحقق الردع الذى لا تتنازل عنه إسرائيل، ولذلك سعت إلى إبرام المزيد من الاتفاقات لبرنامجها النووى، وفى سبتمبر ١٩٥٦ توصل فريقان من فرنسا وإسرائيل إلى اتفاق لتزويد الكيان الصهيونى بمفاعل أبحاث حرارى بقوة ١٨ ميجاوات، مع تقنية فصل البلوتونيوم، وتم توقيع الاتفاقية فى أكتوبر ١٩٥٧، وبعدها تم تعديل الاتفاقية رسميا ليصبح المفاعل بقوة ٢٤ ميجاوات، وتم بناء المفاعل تحت الأرض فى منطقة "ديمونا" بصحراء النقب، غير أن هذه الاتفاقات كانت سرية، ولم تعلن إسرائيل للعالم أنها تمتلك مفاعل نووى إلا فى عام ١٩٦٠، لكن كانت المشكلة لدى إسرائيل فى وجود مورد كاف ومستمر من اليورانيوم الطبيعى والماء الثقيل اللازم للمفاعل النووى، والذى تحصل عليه من فرنسا، لكن بشق الأنفس وبمراقبة دقيقة، فاستطاعت إسرائيل أن تقيم علاقات جيدة مع كل من جنوب إفريقيا وزائير والجابون، ومن خلال هذه الدول حصلت على ما تريد.

لكن إسرائيل اضطرت إلى استقبال مفتشين دوليين بين العامين ١٩٦٢ و١٩٦٩ لامتصاص نقمة واشنطن، غير أن المفتشين لم يسمح لهم بزيارة سوى الإنشاءات السطحية. ورغم ذلك تواصل تعاون الصهاينة مع جنوب أفريقيا. وذلك ما مكنهم من بلوغ مرحلة تخصيب البلوتونيوم عام ١٩٦٥.

وبدأت التكهنات والتقارير الصحفية تتحدث عما تملكه إسرائيل من قنابل نووية وأسلحة دمار شامل، ففى عام ١٩٧٦ تحدثت إحدى هذه التقارير عن امتلاكها لعدد يتراوح بين ١٠ – ٢٠ قنبلة نووية.

ثم كان أكبر وأهم هذه التقارير هو ما نشر فى صحيفة "صنداى تايمز" البريطانية عام ١٩٨٦، على لسان "مردخاى فانونو"، وهو عالم نووى إسرائيلى، عمل بمفاعل "ديمونة" لمدة سبع سنوات، غير أنه ترك إسرائيل، وكتب فى هذه الصحيفة عن تفاصيل النشاط النووى الإسرائيلى، قائلا أن إسرائيل قد أجرت عدة تجارب نووية تحت سطح الأرض، وأنها تمتلك كميات هائلة من القنابل النووية وأسلحة الدمار الشامل، قدرها بعض الخبراء فيما بعد بأنها حوالى ٢٠٠ رأس نووية.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الترسانة النووية الإسرائيلية تقترب إلى حد كبير من وضع القدرة التدميرية للقوة الصينية، وأنها قريبة من القدرة التدميرية للقوى العظمى، وأنها تتفوق على الهند فى هذا المجال، بل يذهب أولئك الباحثون استنادا إلى تقرير صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية فى أبريل عام ١٩٨٧ أن لدى إسرائيل بعض الأسلحة الأكثر تطورا من مثيلاتها فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن لدى إسرائيل ٣٠٠ قنبلة ورأس نووى، وأنها سحبت من الخدمة قنابلها القديمة، وأن الأسلحة النووية الإسرائيلية الأكثر تطورا تشتمل على أسلحة موجهة بواسطة أشعة إكس وأجهزة الليزر الكيميائية؛ فضلا عن القذائف النووية المدفعية (التكتيكية) التى طورتها إسرائيل فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى لتستخدمها بواسطة المدافع بعيدة المدى من عيار (١٧٥ ملم) و (٢٠٣ ملم) التى حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبطبيعة الحال رفضت إسرائيل طوال هذه الفترة التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وما صدر بعدها من بروتوكولات إضافية.. وكل ذلك

دون أن تجد أى معارضة من الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة، وهو صمت يعبر عن الرضا التام لما تفعله إسرائيل.

ولقد عملت الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ إنشاء مفاعل ديمونا على توفير كل المساعدات والمعلومات التقنية الأمريكية له، والتى قد يكون مصدر بعضها الكونجرس، الذى استثنى الصهاينة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلاوة على ذلك فحينما طلب تقريرا إضافى فى عهد حكومة الرئيس الأمريكى الأسبق ريجان، عن الدول التى تمتلك رؤوسا نووية أو كيميائية، كان هناك استثناء إضافى شمل عدد من الدول بجانب الكيان الصهيونى. وحينما بدأت فكرة حصار بعض الدول المصنعة للسلاح النووى عام ١٩٩٢، تحرك اللوبى اليهودى داخل الكونجرس حتى استثنى الصهاينة مرة أخرى من أى التزامات، بل كانت معظم معدات وتقنيات الصهاينة النووية تحمل ختم "صنع فى أمريكا" إلى جانب الزيارات المكوكية المتكررة لخبراء أمريكا فى مجال الطاقة الذرية للكيان الصهيونى لمساعدته فى تطوير برنامجه النووى.

سياسة الغموض النووى:

يقول سيمور هيرش فى كتابه "الخيار شمشون" الذى يكشف فيه أسرار الترسانة النووية الإسرائيلية، بوصفها واحدة من أكثر أسرار العالم التى بقيت محاطة بالغموض: "إن إسرائيل ولدت قوة نووية، انطلاقا من تصميم بعض قادتها المؤسسين على ألا يتمكن أى عدو مستقبلى من تعريضها لإبادة جماعية، وكما حطم شمشون المعبد وقتل نفسه مع أعدائه، فإن إسرائيل ستفعل الشىء نفسه بمن يسعى لتدميرها".

وترفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تأكيد امتلاكها للسلاح النووى رسميا (سياسة الغموض النووى) غير أن رئيس الحكومة السابق "إيهود أولمرت" كان قد أدلى بتعليقات شكلت شبه اعتراف بامتلاك هذا السلاح، وهو الأمر الذى أثار جدلا داخل إسرائيل بشأن جدوى التمسك بسياسة الغموض النووى.

غير أنه فى ٢٣ مايو ٢٠١٠ نشرت صحيفة "الجارديان" البريطانية عرضا لكتاب من تأليف "ساشا بولاكو سورانسكى" الذى يعمل محررا لشئون الاستخبارات فى مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية تحت عنوان: (الحلف غير المعلن: العلاقات السرية لإسرائيل مع أبارتهيد جنوب أفريقيا) والذى كشف فيه بناء على وثائق سرية صادرة عن وزارة دفاع جنوب أفريقيا، عن أن إسرائيل قد عرضت على جنوب أفريقيا عام ١٩٧٥ بيع رؤوس نووية حربية جاهزة للاستخدام من طراز "أريحا"، غير أن هذه الصفقة لم تتم نظرا لارتفاع ثمنها، وهو ما يعنى – إن صحت هذه الوثائق – أن الكيان الصهيونى كان يمتلك هذه الأسلحة منذ ذلك الوقت.

ومن المعروف الصلة التى كانت تربط بين نظام الفصل العنصرى السابق فى جنوب أفريقيا والكيان الصهيونى، والتى جعلت من إسرائيل الدولة الأولى فى تصدير السلاح إلى جنوب أفريقيا عندما كان العالم أجمع يقاطع هذا النظام بسبب سياسته العنصرية.

الفصل الثانى

الثورة الإيرانية.. وامتلاك القوة

منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران، وهى تُحَارب من كل الجهات، فالدول الغربية تعتبرها خطرا لما يمثله الإسلام الحضارى من قوة فى مواجهة التجبر الذى يمارسه الغرب، فالغرب يريد دول خاضعة وخانعة، لا تستقل بقرارها السياسى، وهو ما كانت تحاربه الثورة الإيرانية، لأنها تؤمن باستقلال القرار السياسى قبل أى شىء، وهو ما جعل حكام الدول العربية يحاربونها أيضا، لأنهم خافوا على عروشهم مما قد يتهددهم، إذا أقدم حكام إيران الجدد على تصدير الثورة الإسلامية، وهو ما يعنى زلزلة هذه العروش، خاصة أن الثورة نشبت فى وقت كان يتزايد فيه المد الإسلامى فى معظم الدول العربية.

وكان من نتيجة هذه المواجهات بين إيران من جهة. وبين الدول الغربية والعربية من جهة أخرى، نشوب الحرب العراقية الإيرانية، التى اندلعت بعد عام واحد من الثورة فى عام ١٩٨٠، وبطبيعة الحال وقفت كل هذه الدول فى مواجهة إيران، على الرغم من أنها لم تبدأ هذه الحرب، ودعمت هذه الدول العراق سياسيا وماديا، بل وعسكريا، فى محاولة لإجهاض هذه الثورة الوليدة.

واستمرت الحرب لمدة ثمانى أعوام، أكلت الكثير من موارد الدولتين، ولم يجن أحد منهما النصر، وكان هذا دليلا على أن الدول الغربية التى ساندت استمرار هذه الحرب، لم يكن لها من هذا الدعم الذى تقدمه إلا أن تجفف موارد دولتين إقليميتين قويتين.

وعلى الرغم من ذلك، كان قادة الثورة الإيرانية يسعون فى مجالات أخرى غير الحرب والدمار، وكانوا يبحثون عن مصدر للقوة، فى مواجهة كل هذه الحملات، وفى سبيل بناء دولة قوية، فكان إعادة النظر فى بناء البرنامج النووى، ذلك المشروع الذى كان قد بدأ أيام حكم الشاه، ولكنه توقف.

أسباب الاهتمام الإيرانى بالسلاح النووى:

الاهتمام الإيرانى بالصراع النووى، والتسليح النووى فى المنطقة. له كثير من الدوافع والأسباب، منها ما هو اقتصادى، وما هو سياسى، وما هو عسكرى، وما هو استراتيجى.

الدافع الاقتصادى: ويتمثل فى أهمية تأمين ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية التى تحتاج إليها إيران بواسطة المفاعلات النووية، أى أن الأمر سلمى بحت، حتى يمكن تخفيض استهلاك الغاز والنفط، والاعتماد على مصادر نظيفة للطاقة تؤمن المستقبل.

كما تسعى طهران إلى تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعى بهدف زيادة صادراتها النفطية والحصول على مزيد من عائدات العملة الصعبة، وذلك فى إطار سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة، عدا النفط الذى سينضب يوما ما، فى حين تقول الولايات المتحدة إن إيران لا حاجة لها فى الطاقة النووية لأنها تمتلك احتياطات ضخمة من النفط والغاز، تتمثل فى ٩٠ مليار برميل من النفط، ومن الغاز ٢٠ ألف مليار متر مكعب، مما يجعلها فى المرتبة الثانية عالميا فى مجال احتياطات النفط. وتؤكد الولايات المتحدة أن الطاقة المتولدة عن النفط أرخص من نظيرتها النووية!!.

إلا أن صناعة الطاقة فى إيران تعانى العديد من المشكلات الفنية والإدارية، مما يضطر إيران إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلى.

الدافع السياسى: لم يكن من الطبيعى أن يكون موقع إيران الإقليمى، فى هذه المنطقة الحيوية من العالم، بمعزل عن محاولة أن يتم دعم قوتها الإقليمية عبر

التفوق النووى، خاصة مع وجود دول نووية بالقرب منها، متمثلة فى العدو الاستراتيجى "إسرائيل"، إلى جانب دول أخرى مثل الهند.

كما تنظر إيران إلى القدرات التسليحية لإسرائيل بريبة شديدة؛ إذ تعتبر طهران أن تلك القدرات التسليحية المتزايدة والمتطورة يوما بعد يوم، هى موجهة أساسا ضدها، وخصوصا فى ظل غياب أى احتمال للمواجهة العسكرية المباشرة بين إسرائيل وبين أية دولة عربية.

وتبين للإيرانيين كذلك أن إسرائيل تعكف بشكل مكثف، وبمساعدة أمريكية غير محدودة، على تدشين الكثير من الصناعات الحربية المتطورة، التى تشمل طائرات حربية حديثة من طراز "إف ١٥"، وهى طائرات بعيدة المدى تحلق ليلا ونهارا، وفى كل الأحوال الجوية، بالإضافة إلى تطوير مئة طائرة "إف ١٦"، وقد أكدت بعض المصادر أن تجربة إطلاق صاروخ "أريحا ٢" التى أجرتها إسرائيل، وصاروخ "أرو ٢" المضاد للصواريخ، أقلقت الجانب الإيرانى، لأن الصاروخ سيكون مجهزا برؤوس نووية، يضاف إلى أن إسرائيل حصلت فى نهاية عقد التسعينيات على غواصات دولفين الألمانية الصنع، التى تمكنها من امتلاك قدرات الضربة النووية.

وتبرهن إيران على أن تلك القدرات التسليحية "وخصوصا النووية منها" موجهة إليها، بقولها إن مساحة إسرائيل الصغيرة والمحدودة، تجعل استخدام هذه الأسلحة ضد دول مثل سوريا أو لبنان، سببا فى تعرض إسرائيل ذاتها إلى الإشعاعات النووية الخطيرة، فى حين أن استخدام هذه الأسلحة ضد دول بعيدة كإيران سيجنب إسرائيل تعرضها لتلك الإشعاعات. وانطلاقا من ذلك تعتبر إيران أن الأسلحة النووية الإسرائيلية تهديد خطير لأمنها القومى.

كما أن إيران ترى أن إسرائيل قائمة برمتها على جذور عسكرية توسعية، وهى تتعاون بشكل أساسى مع الولايات المتحدة لتقويض ونسف الأيديولوجية السياسية للنظام الإسلامى فى إيران، وباختصار يرى الإيرانيون أن إسرائيل تشكل خطرا داهما على أمنهم القومى، وفى هذا السياق تتعامل إيران مع التهديدات الإسرائيلية باستهداف المنشآت النووية على غرار تجربة قصف وتدمير المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ بجدية تامة.

الدافع العسكرى: خرجت إيران من تجربة الحرب مع العراق بعدة دروس عسكرية، أهمها كيفية وقوف الغرب بكل أطيافه مع النظام العراقى، وغض البصر عن استخدام العراق المكثف للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، مما دفع باتجاه أن يكون لإيران سلاحا رادعا لأى دولة تفكر فى الاعتداء عليها، إضافة للقلق الإيرانى من التعاون الخليجى الأمريكى، ووجود القواعد العسكرية الأمريكية فى كل دول الخليج، بعد حرب الخليج الثانية، وما يمثله ذلك من تهديد مباشر لأمنها.

لذلك سعت إيران إلى إعادة بناء قوتها العسكرية مستفيدة من سوق الأسلحة المفتوحة، الذى وجد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وشهدت القوات المسلحة الإيرانية عملية تحديث واسعة، استهدفت بشكل عام تحديث أجهزة وهياكل القيادة العامة فى القوات المسلحة، علاوة على إعادة تسليح القوات الإيرانية بأسلحة ومعدات جديدة، واستندت إيران فى برامج تحديث التسلح على عدة ركائز، أهمها التعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وتطوير الصناعات العسكرية المحلية، ومن أمثلة ذلك تطوير الصاروخ الإيرانى "شهاب" وهو صاروخ متوسط المدى يتمتع بمزايا تجعله إضافة نوعية إلى ترسانة الأسلحة الإيرانية، أبرزها إلى جانب سرعته الفائقة أنه

قادر على حمل رأس حربي يزن ما بين ٧٦٠ إلى ١٠٠٠ كجم، كما يمكن للصاروخ حمل ٣ رؤوس حربية دفعة واحدة. بشكل يمكنه من تضليل الدفاعات الأرضية والصواريخ المضادة، وقادر على أن يحمل رؤوس نووية يمكنها بلوغ الأراضي الإسرائيلية وقواعد أمريكية في الشرق الأوسط، وهو ما يعني تهديدا مباشرا لتل أبيب ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

الدافع الاستراتيجي: وهو ما يمكن أن يندرج تحت تصور كامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودوليا، خاصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واستمرار حالة المواجهة مع الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، إضافة إلى الدول الغربية، التي تناصب الحكم في إيران العداء، ولذا كان من الأهمية تعزيز مكانة إيران الإستراتيجية بوجود الرادع النووي، ومحاولة إحداث تقارب في ميزان القوة مع إسرائيل، مما يردعها عن التفكير في مهاجمتها، خاصة أن إسرائيل تمتلك برنامجا نوويا موجها في الأساس ضد الدول العربية والإسلامية.

هذا إلى جانب التهديدات الأمريكية المستمرة لإيران، وخصوصا بعد وقوعها عمليا في الدائرة المغلقة التي أقامتها الولايات المتحدة لحصارها، فالتقارير الإستراتيجية تشير إلى أن واشنطن قامت بالدوران حول إيران منذ سقوط نظام الشاه في عام ١٩٧٩، عن طريق إلغاء الحظر الأمريكي على تصدير الأسلحة إلى طاجيكستان، والعمل على مد حلف الناتو إلى آسيا الوسطى، بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل من روسيا والصين، والاندفاع نحو أذربيجان وأوزبكستان بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لخلق فرص حقيقية للوجود الأمريكي في المنطقة. كذلك لجأت إلى تدعيم وجودها العسكري في الخليج من خلال أسطولها الخامس، الذي يضم تسع قواعد جوية وقاعدتين بحريتين، إضافة إلى القواعد البرية الأخرى الموجودة في دول الخليج والعراق.

وكان هذا التدعيم الأمريكى لوجودها فى جنوب وغرب إيران، يهدف إلى إكمال الدوران الجغرافى المحكم حولها، كما وظفت واشنطن حوادث ١١ سبتمبر لتشديد قبضتها على إيران من ناحية الشرق، إذ ركزت على كل من أفغانستان وباكستان، وخلقت فرصا للوجود المباشر والاستراتيجى فى الشمال حيث آسيا الوسطى، كما تدخلت بشكل سافر فى هندسة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الكثير من الدول وإيران، فضغطت على روسيا لكى لا تكمل مشروع محطة بوشهر لتوليد الطاقة الذرية، وضغطت على اليابان لعدم تطوير تعاونها الاقتصادى فى مجال حقول النفط الإيرانية، وعلى الأرجنتين لمنعها من تزويد إيران بتكنولوجيا تصنيع الوقود الذرى، وعلى أوكرانيا والتشيك أيضا، كما قامت بتغذية خلافات كثيرة لبعض الدول المجاورة أبرزها دعم أذربيجان فى خلافها مع طهران على بحر الخزر "قزوين".

يضاف إلى كل ذلك أن إيران تحدها الكثير من الدول المهزوزة سياسيا واقتصاديا، فالعراق وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وباكستان وأفغانستان كلها دول لم تعرف الاستقرار السياسى بصورة يمكن الاطمئنان إليها، كما أنها دول داخلة فى علاقات استخبارية وعلاقة تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى يصبح الأمن القومى الإيرانى فى حالة تهديد مستمر، ولا ينفعه سوى قوة عسكرية تتناسب وحجم التهديدات المحدقة به.

وأصبحت مسألة بناء ترسانة عسكرية وجيش قوى يمتلك قدرات دفاعية متقدمة مسألة ملحة، فالغرب لم ير فى ديمقراطية إيران الراشدة نموذجا لكى يثنى عليه، بل لم يجد حرجا فى تجاهل دعوتها إلى حوار الحضارات، الذى كان بإمكانه البناء على مبادئه الأخلاقية لتطوير المنظومة القيمية، واستبدال

نظرية "صدام الحضارات"، وتغيير أجندة "العربدة" الأمريكية بأجندة تراعى كرامة الإنسان.

من جانب آخر تسعى إيران إلى إحياء دورها ودور دول المنطقة إقليميا، واستبدال النظرية الغربية السائدة، والقائمة على أن العامل الإقليمى فى الشرق الأوسط، ومنها بالذات منطقة الخليج، ليس قادرا على حل مشكلاته وأزماته من دون الاعتماد سياسيا وعسكريا واقتصاديا على العامل الدولى، وأنه ليس بمقدوره التأثير على معادلة الصراع لأن الأرقام الصعبة بيد الدول الكبرى.

وكانت إيران ترفض هذا الطرح منطلقة فى نظرتها من الآتى:

أن دول المنطقة تمتلك المضائق البحرية المهمة التى تتحكم فى الكثير من طرق التجارة والمواصلات العالمية.

وأن دول المنطقة تمتلك أكثر من ٧١٪ من الاحتياطى العالمى من النفط، علما بأن أوروبا تعتمد بنسبة ٢٦٪ على النفط العربى من مجموع احتياجاتها التى تصل قيمتها إلى ٢٥ مليار دولار سنويا، وأن الدول العربية تملك رفع سعر النفط بما يحقق حصيلة تزيد على ٤ مليارات دولار سنويا مع كل دولار زيادة فى سعر البرميل، كما أن إنتاج النفط العربى "فقط من دون إيران" يبلغ ٢١ مليون برميل يوميا، ويمثل ٣٢٪ من الإنتاج العالمى. كما أن الكميات التى تضخها إلى السوق العالمى تبلغ ١٧,٥ مليون برميل، تمثل ٣٥٪ من الكميات التى يتم تداولها فى السوق العالمى، مما يؤكد أن الدول العربية قادرة على التأثير وإحداث صدمة للدول الغربية. لذلك فإن قدرات العالم العربى حاليا مشابهة لقدراته عام ١٩٧٣، وهى فى هذا الوقت استطاعت رفع سعر البرميل من ٢.٣ دولار إلى ١٠,٦٥ دولارات فى ديسمبر ١٩٧٣، وذلك بعد قرار وزراء النفط

العرب بخفض صادراتهم بمقدار ٢٥٪، مع استمرار الخفض بمعدل ٥٪ شهريا. في خطوة تضامنية مع مصر في حربها ضد الكيان الصهيوني، وهو ما أدى إلى مضاعفة سعر البرميل ٥ أضعاف، وتنظر إيران إلى هذه الإمكانيات العربية نظرة تكامل معها في مواجهة الغرب.

تاريخ البرنامج النووى الإيرانى:

فى خمسينيات القرن العشرين، وبمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وقت أن كان يحكم إيران "شاه إيران"، ظهر البرنامج النووى الإيرانى إلى الوجود، حيث قام شاه إيران بتأسيس "مركز طهران للأبحاث النووية"، إضافة إلى الاتفاق على البدء فى إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم لتوليد الطاقة، وفى تلك الفترة انفق نظام الشاه ما يقرب من ٦ مليارات من الدولارات فى بناء المنشآت النووية، وتم الاتفاق على بناء ٢٤ مفاعلا نوويا تغطى إيران بالكامل، وانتهت إيران خلالها من إنشاء البنية التحتية، إلى جانب إرسالها الكثير من البعثات التعليمية، لتحصيل العلوم النووية ودراستها فى الجامعات الغربية.

وفى عام ١٩٦٧ بدأت الولايات المتحدة فى تشغيل أول مفاعل نووى لأغراض الدراسات والبحوث العلمية بقدرة ٥ ميجا وات فى جامعة طهران، وفى تأسيسها لهذا المفاعل العلمى كانت أمريكا قد وضعت قيودا مشددة على كيفية تواجد وتعاون المهندسين الإيرانيين مع هذا المركز العلمى، واستنادا إلى المصادر التاريخية المتوفرة فإن البيت الأبيض، ومن أجل أن لا يطلع المهندسون الإيرانيون على التكنولوجية النووية، لم يسمح بأى حال من الأحوال بمشاركة أولئك المهندسين والخبراء فى عمليات نصب أجهزة المفاعل وتشغيلها.

وخلال عقد السبعينيات من القرن الماضى عقد النظام السابق فى إيران العديد من الاتفاقيات فى المجال النووى مع البلدان الغربية. ومن تلك الاتفاقيات، اتفاقية إنشاء محطة "بوشهر" النووية مع ألمانيا، واتفاقية إنشاء محطة "دارخونين" مع فرنسا، وعقد توفير الوقود اللازم للمحطات النووية الذى كان قد أبرم فى حينه مع الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن العلاقة الإيرانية الأمريكية النووية تطورت بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، حين امتنع الشاه عن الدخول فى لعبة استعمال البترول كأداة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، وتمكنت إيران من ضخ بترولها إلى الأسواق العالمية وبكميات كبيرة، سدت الاحتياج المطلوب فى وقته، ولهذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى التشجيع على تطوير المشروع النووى الإيرانى السلمى، بحجة حاجة إيران إلى طاقة أخرى غير الطاقة النفطية لسد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية.

ومع عام ١٩٧٥؛ بدأ المشروع النووى الإيرانى السلمى يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية، حين أصدر معهد "ستان فرد" للبحوث التابع للحكومة الأمريكية تقريرا جاء فى مضمونه: "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إيران على بناء ٥ – ٧ مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية".

وقد كان طموح شاه إيران أبعد مما أعلنه معهد "ستان فرد" الأمريكى. فأبرم اتفاقا مع شركة "كرافت ورك" الألمانية فى نفس العام ١٩٧٥، إلا أن هذا العقد قد سبب إزعاجا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية. وكان فحوى العقد هو بناء مفاعل نووى فى منطقة "بوشهر" بقدرة ١٢٠٠ ميجا وات تنفذه شركة سيمنز

الألمانية، ولإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد "ماسيوشست" التكنولوجى لتدريب ٨٠٠ مهندس وفنى إيرانى لإدارة وتشغيل مفاعل "بوشهر" عند الانتهاء منه، كما تعاقد الشاه عام ١٩٧٤ مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين، تنفذهما شركة "فرام أتم" قدرة كلا منهما ٩٥٠ ميجا وات، إلا أن هذين المفاعلين لم يريا النور أبدا كنتيجة لقيام الثورة الإيرانية وسقوط الشاه.

وعندما قامت الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، شملت الكثير من التغيير فى بنية المجتمع الإيرانى، إضافة إلى الحظر الشامل الذى فرضته الولايات المتحدة والدول الغربية ضد طهران فى كافة مجالات التسليح، ورفض التعاون فى المجال النووى، حتى ولو كان سلميا، فتم إيقاف البرنامج النووى، وإلغاء العديد من الاتفاقيات فى هذا المجال مع عدة دول، وكان ذلك راجعا لعدة أسباب أخرى داخلية، مثل صدور العديد من الفتاوى من رجال الدين الإيرانيين بتحريم صناعة وإنتاج هذا النوع من السلاح. لكن الثورة فى ذات الوقت احتفظت بالكوادر الفنية والمعدات، بما يوحى أنها علقت البرنامج ولم تلغه تماما.

ولم يستمر هذا الأمر طويلا، فمع اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، ثم ضرب المفاعل النووى العراقى، وفى عام ١٩٨٤ تحديدا. أيقنت إيران أهمية الرادع النووى، فبدأت فى إعادة ترتيب أوراقها مرة أخرى. وتم فتح الموضوع للنقاش العلمى والدينى، الأمر الذى أدى إلى إحداث تحولات جذرية فى التفكير الاستراتيجى الإيرانى، إذ وجدت القيادة الإيرانية أنه من

الضرورى أن يتم تفعيل البرنامج النووى، وتم فتح اعتمادات مالية جديدة للباحثين فى مركز "أمير آباد" للأبحاث النووية، وبدأ تنفيذ العديد من الأنشطة المتعلقة بدورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووى، وتركزت الجهود بشكل أكبر على تخصيب اليورانيوم، حيث يعد اليورانيوم المادة الخام الأساسية للبرامج النووية، السلمية منها والعسكرية، وقامت الحكومة الإيرانية بتعزيز ودعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، من أجل الاستمرار فى بناء المحطات النووية.

وكانت المبادرة الأولى فى إعادة إصلاح وتأهيل "مفاعل بوشهر"، تلاها فى أواخر الثمانينيات ظهور العديد من المصدرين والمتعاونين فى المجال النووى مع إيران.

ولعل أكثر اتفاقيات التعاون النووى أثرا، هما الاتفاقيتان اللتان أبرمتهما إيران مع كل من الصين وباكستان عامى (١٩٨٧ و١٩٩٠) واشتملتا على تدريب العاملين وتبادل الخبرات. وفى إطار اتفاقية الصين اشتمل العقد على تزويد إيران بمفاعل "نيوترون" بقدرة ٢٧ كيلو وات، ومفاعلين من نوع "كونيشان" بقدرة ٣٠٠ كيلو وات.

فى ذلك الوقت اعتقدت دوائر المخابرات الغربية أن باكستان التى امتلكت السلاح النووى عام ١٩٨٦، زودت إيران بمساعدات نووية قيمة، منها تدريب العلماء الإيرانيين فى مجال استخلاص البلوتونيوم، وفى أبحاث التخصيب باستخدام الليزرات، وأن التدريب جرى فى مختبرات الدكتور عبد القدير خان فى (كاهوتا)، حيث جرت أبحاث التخصيب وتركيب القنبلة.

ثم جاءت مرحلة التسعينيات التى شهدت الاهتمام المكثف فى كافة

المجالات النووية، وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، وقامت الحكومة الإيرانية بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحات واسعة من البلاد، وإحاطتها بقدر كبير من السرية، تحسبا لأى ضربات عسكرية.

وكان من ثمار التعاون فى هذا المجال مع روسيا، التوصل إلى اتفاقية يتم بموجبها تزويد إيران بمفاعلين نوويين بقدرة ١٠٠٠ ميجا وات، تعمل بالماء الخفيف فى موقع "بوشهر" بقيمة مليار دولار.

ومنذ هذا التاريخ (١٩٩٥)، والولايات المتحدة تبدى الاعتراض تلو الآخر حول الصفقة الروسية، وبأنها ستزود الإيرانيين بالمعرفة التقنية لتعضيد المشروع التسليحى.

وبدا واضحا، من وجهة نظر أمريكية، أن إيران ستحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أو بأخرى، وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدام من جهات ومصادر غربية. وازداد الخوف من احتمال تصنيع وسائل محلية (كالتخصيب بالطرد المركزى) لإنتاج وقود القنبلة، وهو ما حدث بالفعل لاحقا.

كما تتبنى الولايات المتحدة والدول الغربية اتهاماتها وشكوكها حول البرنامج النووى الإيرانى على مجموعة من المبررات أهمها:

١- أن إيران دولة بترولية، ويعتبر اعتمادها على المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء غير اقتصادى، الأمر الذى يجعل اهتمامها بالمفاعلات لابد أن يكون ورائه هدف آخر.

٢- أن حصول إيران على تلك المفاعلات يؤهلها لامتلاك البنية الأساسية التكنولوجية اللازمة لأى اتجاه نووى سلمى أو عسكرى.

٣- الخوف من تبنى برنامج نووى سرى مواز للبرنامج المعلن، حتى ولو خضع للضمانات.

٤- التخوف الأمريكى والغربى من رفض إيران إخضاع منشآتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد اكتمال جميع حلقات البرنامج.

ومن المؤكد أن كل هذه المبررات مردود عليها، نظرا لعدم منطقية بعضها. فبالنسبة للمبرر الأول المرتبط بالجدوى الاقتصادية، من المعروف أن البترول مصدر معرض للنضوب، وأن الولايات المتحدة نفسها من أكبر الدول المنتجة للبترول، إلا أنها تعتمد على إنتاج الكهرباء من المفاعلات النووية بنسبة كبيرة.

وبالنسبة لامتلاك البنية التكنولوجية، فهى ضرورة للاستخدامات السلمية المتعددة، ولا ينبغى أن يكون الاستخدام السلمى حكرا على الدول النووية، والتى تمتلك تلك القدرة.

وبالنسبة لتبنى برنامج سرى، فمن المعروف أن ذلك أصبح أمرا صعبا بعد توقيع إيران على البروتوكول الإضافى لنظام الضمانات فى ديسمبر ٢٠٠٣، وإن كانت لم تصدق عليه بعد، ويسمح هذا البروتوكول للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بالتفتيش المفاجىء.

مرحلة بدء الشكوك الدولية:

فى أواسط عام ٢٠٠٢ كشفت مجموعة معارضة تقيم فى فرنسا (المجلس الوطنى

للمعارضة الإيرانية) عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم فى موقع "ناتانز"، ومصنع للماء الثقيل فى "أراك"، وتلى ذلك اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية مخزون من خام اليورانيوم فى "ساجاد" (مقاطعة يزد)، لكن إيران أعلنت أنها تطور استخدام مفاعل نووى صغير يعتمد على المصادر والقدرات الذاتية.

لقد دق هذان الحدثان جرس الإنذار فى أوساط السياسة والمخابرات الغربية، فالتخصيب وإنتاج الماء الثقيل، واستخراج الوقود النووى من مصادر محلية، يعنى بمفهومهم إن ذلك سيساهم بشكل فاعل فى تطوير دورة وقود محلية، ومن ثم سلاح نووى فى وقت لاحق.

وبعد توقيع البروتوكول الإضافي الذى أعطى للوكالة حق التفتيش الاستثنائى، اعتبرت إيران متعاونة بحسب الوكالة، ولكن ليس بالمطلق.

وفى ١٨ يونيو ٢٠٠٤ صوت أعضاء مجلس أمناء الوكالة الدولية، بوجوب إشعار إيران بأنها لا تقدم دعما كاملا للبروتوكول، لاسيما بعد تأجيلها لزيارة وفد من الوكالة لعدد من مواقع أجهزة الطرد المركزى، وعدم تسليمها مخططات وتصاميم هذه الأجهزة، وكذلك نتائج أبحاث أجرتها حول تحويل واختبار مواد نووية.

ونتيجة لذلك، طلبت الوكالة من إيران أن تكون "متعاونة" فى تنفيذ بنود البروتوكول، وحل المشاكل القائمة بينهما، ومن ضمنها قضية تلوث أجهزة الطرد المركزى بيورانيوم عالى التخصيب (الذى بررته إيران بأن سبب التلوث أجزاء من الأجهزة المستوردة).

وفى ديسمبر ٢٠٠٤ تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما بارجين ولافيزان. وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية، وتخزين عدد ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية.

وفى مارس ٢٠٠٥ رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشى الوكالة على أساس أنها غير مسوغة.

وهذا ما دعا الوكالة إلى القول بأن هذا الرفض عطل جهد المنظمة الدولية فى التحرى عن أجهزة الطرد ومصدر التلوث باليورانيوم عالى التخصيب الذى كشفته فى أحد المواقع، فيما لم تظهر تحاليلهم فى مواقع خمسة أخرى أى شيء يدعو للشك.

وفى خطوة مفاجئة قامت السلطات الإيرانية فى أغسطس ٢٠٠٥، بفك أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووسائل مراقبتها، على منشآت نووية، يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزى، فى محاولة سياسية لقطع دابر أى تدخل أجنبى متواصل لا حدود له، فى مشروع لا يخلو من طموح ولكنه لا يزال وليدا، وفى مراحل نشأته الأولى.

تحويل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن:

فى أوائل عام ٢٠٠٦ رفضت إيران المقترح الروسى بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضى الروسية، وكان هذا المقترح ضمانا لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدام تخصيب اليورانيوم فى أغراض تصنيع سلاح نووى، وقوبل الرفض الإيرانى

باتفاق فى وجهات النظر الأوروبية والأمريكية، ودعم روسيا والصين على ضرورة أن توقف إيران برنامجها النووى بشكل كامل، ومن ثم توحدت المواقف الدولية، وصدر قرار مجلس محافظي الوكالة ليقضى بإحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، من دون اتخاذ إجراءات عقابية فى هذه المرحلة، حيث لا يزال الأمر متعلقا بالشك فى طبيعة هذا البرنامج، وبذلك أصبحت إيران فى مرمى فرض عقوبات عليها ما لم تمتثل لقائمة الطلبات التى احتواها قرار مجلس محافظى الوكالة.

وخلال الأعوام الأربعة الأخيرة منذ ٢٠٠٦، ظلت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت، مع الترديد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووى الإيرانى لن يتوقف تحت أى ظرف، ومهما كانت العقوبات وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة، وكانت إدارة إيران للأزمة مع العالم الخارجى تتسم بالذكاء والحنكة.

تطورات البرنامج الإيرانى:

ما يميز التقنية النووية فى إيران فى مرحلة ما بعد انتصار الثورة الإسلامية عن مثيلتها فى مرحلة الشاه، هو أن هذه التقنية قد أنجزت بخبرات ذاتية، ومن دون الحاجة إلى خبرات أجنبية، حيث أن المهندسين الإيرانيين يشرفون بالكامل على المنشآت النووية الإيرانية، ولهم القدرة على تطويرها ورفع مستوياتها، مقارنا بالنشاط النووى الإيرانى فى زمن الشاه، والذى كان مرتبطا بالغرب، ويخضع لهيمنة أمريكية بشكل كامل، ولم يكن للخبراء الإيرانيين أى دور فيه.

لكن بعد الثورة الإسلامية، عملت إيران على تطوير المحطات النووية، ورفع مستوياتها نوعا وكما، والإرتقاء بمستواها العلمى، ولم يقتصر الأمر على هذا، بل سعت لتدخل مجال إنتاج الوقود النووى وما يتعلق به.

ولعل أهم ما حدث من تطور فى البرنامج النووى الإيرانى، هو ما أعلنه الرئيس "أحمدى نجاد" فى فبراير ٢٠٠٧، من أن إيران قد نجحت فى إتمام دورة تخصيب اليورانيوم معمليا، ليشكل هذا حادثا مفصليا فى مسيرة البرنامج النووى الإيرانى، فبهذا الإعلان انضمت إيران رسميا إلى النادى النووى، وأصبحت ثامن دولة فى العالم تعلن امتلاكها هذه التقنية، فقد أعلن أحمدى نجاد فى خطاب تليفزيونى من مدينة "مشهد" بشمال شرقى إيران: "إننى أعلن رسميا انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التى تمتلك التكنولوجيا النووية، وهذه نتيجة مقاومة الأمة الإيرانية".

ولم يشكل إعلان الرئيس الإيرانى عن نجاح بلاده فى امتلاك دورة وقود نووى كاملة – وذلك عقب تمكنها من تخصيب اليورانيوم على المستوى البحثى بنسبة ٣,٥٪ – مفاجأة للمراقبين، وإن كان هذا الإعلان قد حمل فى طياته عدة مفاجآت فرعية حول نوايا إيران المستقبلية فى شأن اتساع حجم عمليات التخصيب، فكانت البداية فى استخدام ١٦٤ جهاز طرد مركزى، ثم ٣٢٨ جهاز، ثم كان إعلان الرئيس الإيرانى "أحمدى نجاد" عن تطور جديد فى بداية سبتمبر ٢٠٠٧ من أن إيران قد استطاعت تركيب ٣ آلاف جهاز يتم استخدامها فى تخصيب اليورانيوم، وارتفع هذا الرقم إلى ٧ آلاف جهاز طرد مركزى فى أبريل ٢٠٠٩، وهو ما يشير إلى تواصل التقدم فى برنامج تخصيب اليورانيوم بشكل فعال.

وتتمثل المفاجأة فى هذا الإعلان الإيرانى أن المسئولين الإيرانيين دأبوا منذ تفجرت أزمة الملف النووى الإيرانى، على كتمان هذه المعلومات مؤكدين على بيانات سابقة لدى الوكالة الدولية للطاقة بأن ما يملكونه فقط من أجهزة طرد مركزى هو ١٦٤ وحدة فقط، بل وأن بعضها بفعل الزمن قد تعطل وأصابه الصدأ، ولم تكشف طهران أبدا أن لديها مصنع كامل لتصنيع أجهزة الطرد المركزى من طراز (بى١) يمكن أن يوفر هذه الأعداد الضخمة من الأجهزة (٣٠٠٠ جهاز ثم ٥٤ ألف جهاز).

وطبقا للمعلومات التى لدى أجهزة المخابرات الغربية فإن الأجهزة المتوفرة لدى إيران من طراز متقدم هو (بى٢) وأن تقنية تصنيع هذه الأجهزة قد حصلت عليها إيران من العالم النووى الباكستانى عبد القدير خان، وهى تقنية هولندية فى الأصل، وأن إيران قد حصلت من الأسواق الأجنبية على مواد تصنيع هذه الأجهزة، ومنها ٥٠٠٠ قطعة مغناطيس، وبما يمكنها من إنتاج هذه الأعداد الضخمة من أجهزة الطرد المركزى، والتى بلا شك تم تصنيعها بالفعل.

وأجهزة الطرد هذه هى الأساس فى عملية الوقود النووى، لأنها هى التى تنتج اليورانيوم المخصب، الذى يستخدم إما فى المجال السلمى، أو فى صنع القنبلة النووية.

وعلى الرغم من أن نسبة تخصيب اليورانيوم التى أعلنت عنها إيران، لا تؤهلها لصنع القنبلة النووية، حيث تحتاج القنبلة النووية لنسبة تصل إلى ٩٠٪، إلا أن انزعاج الغرب والولايات المتحدة بدا واضحا، لأن من يستطيع تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥٪ يمكنه أن يرتفع بالنسبة إلى ما يريد.

أما خطورة هذه المفاجأة ومغزاها، فإنها تتمثل فى اختصار الفترة الزمنية التى أمام إيران لإنتاج كمية اليورانيوم المخصب ٢٣٥ (نسبة تخصيب ٩٠٪) واللازمة لتصنيع سلاح نووى قدرته ٢٠ كيلو/طن (٢٠,٠٠٠ كجم تى.إن.تى) مشابه للقنبلة النووية التى أسقطتها الولايات المتحدة على مدينة "هيروشيما" اليابانية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. ذلك لأن المعادلة النظرية تقول بأن ٥٠٠ جهاز مركزى (بى١) يمكنهم إنتاج ٢٠ كجم يورانيوم مخصب بنسبة ٩٠ ٪ (يو ٢٣٥) خلال خمس سنوات عمل متصل، فإذا كانت القنبلة النووية (٢٠ كيلو/طن) تحتاج إلى ٢٥ كجم من (يو ٢٣٥) فإنه بإمكان ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزى أن يخصب هذه الكمية من اليورانيوم خلال سنة واحدة، وبالتالى فإن قدرة ٥٤ ألف جهاز طرد مركزى يمكنهم تقليص هذه الفترة الزمنية إلى بضعة شهور، مع مضاعفة هذه الكمية عشرات المرات، وبما يمكن من تصنيع عشرات الأسلحة النووية، لاسيما وأن تقديرات المخابرات الأمريكية كانت قد أشارت إلى أن ما قامت إيران بتحويله من يورانيوم خام فى منشأة أصفهان يقدر بـ ١١٠ أطنان، يمكن فى حالة تخصيب هذه الكمية أن تصنع عشرة أسلحة نووية. لاسيما وأنه فى حالة النجاح فى تخصيب كمية من اليورانيوم ولو بنسبة ١٪، فإنه يمكن مع مضاعفة أعداد أجهزة الطرد المركزى عدة مرات، ومع استمرار تشغيلها لفترات طويلة، فإن بالإمكان الوصول إلى نسبة تخصيب ٩٠٪ وبالكمية المطلوبة، ويزداد حجم اليورانيوم المخصب ويقل الزمن اللازم لتخصيبه أيضا. ولقد بدأت إيران المشوار، وهى فى سبيلها لاستكماله بخطوات متسارعة.

وقد تلى ذلك فى أبريل ٢٠٠٩ افتتاح الرئيس الإيرانى محمود أحمدى

نجاد، أول مصنع إيرانى لإنتاج الوقود النووى فى مدينة "أصفهان وسط"، وذلك تزامنا مع احتفالات البلاد باليوم الوطنى للتقنية النووية.

وأكد أحمدى نجاد فى كلمة خلال احتفال بهذه المناسبة أن بلاده باتت قادرة على إنتاج دورة الوقود النووى بشكل كامل وبخبرات إيرانية داخلية.

وقال: كما أن إيران اختبرت جيلين جديدين من أجهزة الطرد المركزى أكثر كفاءة من سابقاتها، مؤكدا أن جميع محاولات الأعداء لعرقلة تقدم إيران فى مجال التقنية النووية باءت بالفشل.

من جهته، قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "غلام رضا اقازاده" فى الاحتفال: أن إيران باتت قادرة على تحويل الوقود النووى إلى أقراص ليسهل استخدامها ونقلها وتخزينها، وأضاف: أن هذه التقنية ستؤمن الوقود اللازم لعمل مفاعلات الأبحاث النووية، وصنع أجهزة الطرد المركزى، ومحطات توليد الكهرباء النووية فى البلاد، وأن نحو ٧ آلاف جهاز طرد مركزى تعمل حاليا، وأن عددها سيرتفع إلى ٥٠ ألف جهاز خلال السنوات الخمس المقبلة.

ويعتبر المصنع آخر وأكثر المراحل حساسية فى دورة إنتاج الوقود النووى لمختلف أنواع مفاعلات الأبحاث وتوليد الكهرباء، وتبلغ طاقة المصنع عشرة أطنان من الوقود النووى.

لكن الخبر الذى كان مفاجأة للجميع، أنه أثناء المفاوضات الجارية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ما أعلنته إيران فى سبتمبر ٢٠٠٩، من أنها تقوم ببناء مفاعل ثان لتخصيب اليورانيوم.

وقد أكد مصدر إيرانى أن طهران أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوجود المحطة الثانية، مؤكدة خلوها من أى مواد محرمة وعدم تجاوزها للمعايير الدولية.

وأضاف المصدر، أن هذا دليل جديد على شفافية طهران بشأن برنامجها النووى الرامى للحصول على التقنية النووية السلمية وفقا للتقرير الأخير للوكالة.

كما أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية على أكبر صالحى أن المنشأة النووية الثانية لتخصيب اليورانيوم، والتى تبنيها إيران ليست سرية، وقد تم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأنها، مضيفا أنه قد روعيت فى بناء المنشأة النووية الجديدة كافة المواصفات المطلوبة من الوكالة الدولية.

كما نفى صالحى نصب أجهزة طرد مركزى فى المنشأة الذرية الجديدة مؤكدا أن هذه المنشأة لا زالت قيد البناء مشيرا إلى أن إكمالها يحتاج إلى وقت آخر قد يمتد إلى عامين آخرين.

وعن توقيت الإعلان عن المنشأة الجديدة، أوضح صالحى أن إيران ملزمة بالكشف عن أى منشأة جديدة قبل مئة وثمانين يوما من إدخال الوقود أو المواد المشعة إليها، فى الوقت الذى يحتاج إكمال المنشأة الجديدة إلى سنة ونصف أو سنتين، وبالتالى فإن إيران قد سبقت الوقت المقرر بأمد طويل، مبديا استغرابه من الموقف الغربى الأمريكى السلبى تجاه ما يصدر من طهران عن ملفها النووى.

وبطبيعة الحال كان هذا الإعلان بمثابة الصدمة للولايات المتحدة والدول الغربية، التى لم تتوقع استمرار إيران فى تشييد المزيد من المنشآت النووية فى ظل الحصار المفروض عليها.

الكلمة السحرية (اليورانيوم):

يوجد خام اليورانيوم فى الطبيعة بنسبة ٠.٧٪، وتستخرج إيران هذا الخام رمادى اللون من أراضيها فى منطقة "يازد"، والتى يوجد بها ترسبات اليورانيوم الخام بنسبة كبيرة، لذلك أقامت مصنعا بها لاستخراج هذا الخام افتتحه الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى عام ٢٠٠٤، وبهذا المصنع كسارات لسحق الخام وتحويله إلى بودرة رمادية اللون تنقل بعد ذلك إلى منشأة "عيالى" فى أصفهان، حيث يضاف إلى خام اليورانيوم الحامض ويتحول إلى ما يطلق عليه "الكعكة الصفراء"، وفى هذه المنشأة يتم أيضا تحويل هذه "الكعكة" إلى غاز هيكسوفلورايد اليورانيوم، وهى الخطوة الثانية التى تسبق عملية التخصيب.

وطبقا لتقرير لوكالة "اسوشيتد برس" فإن معدن اليورانيوم الموجود فى الطبيعة يكون مختلطا مع عدة معادن، وهو عنصر مشع طبيعى يضم نظيرين هما (يو ٢٣٨) و(يو ٢٣٥)، إلا أن النظير الأخير هو الوحيد الذى يصلح لتشغيل المحطات النووية سواء فى الأغراض السلمية أو العسكرية. لذلك فإن الأمر يتطلب زيادة تركيزه (تخصيبه) لكى تتراوح نسبته فى الاستخدامات السلمية ما بين ٣ – ٥٪، وللاستخدامات العسكرية ٩٠٪. ويجرى تخصيب اليورانيوم للحصول على (يو ٢٣٥) إما بواسطة أجهزة الطرد المركزى، وهى عبارة عن وحدات من الأنابيب يمرر فيها غاز "هيكسوفلورايد اليورانيوم" الذى يخضع لحركة دوران سريعة بفعل المغناطيسات المركبة فى هذه الأجهزة، وبفعل سرعة دوران تفوق سرعة الصوت، حيث يتم فصل ذرات اليورانيوم الثقيلة (يو ٢٣٨) التى تطرد إلى أطراف الجهاز، أما الذرات الخفيفة (يو ٢٣٥) فإنها تبقى فى

الوسط. ويرسل الغاز الذى يبقى فى الوسط إلى جهاز طرد مركزى ثان يكرر نفس العملية، ثم جهاز ثالث.. إلخ، وهكذا حتى يجتاز الغاز سلسلة الأجهزة المترابطة. وتتوقف نسبة تركيز النظير (يو ٢٣٥) على عدد أجهزة الطرد المركزى المستخدمة فى عملية التخصيب، ومدى فعاليتها، والوقت الذى تستغرقه العملية، ونسبة التخصيب المطلوب الوصول إليها.

ومصانع تخصيب اليورانيوم التى تلجأ إلى هذه العملية تستخدم آلاف أجهزة الطرد المركزى (وهى تكنولوجيا حصل عليها العالم النووى الباكستانى عبد القدير خان من هولندا، وطبقها فى البرنامج النووى الباكستانى، ونقلها إلى إيران) أو أن تتم عملية تخصيب اليورانيوم وصولا إلى (يو ٢٣٥) بواسطة أشعة الليزر. وهى وسيلة أسرع وأرخص وتستخدمها الدول المتقدمة وإسرائيل، ولا زالت إيران تستكشفها بحثيا، إلا أنها لم تنتقل إلى النطاق الصناعى، حيث أصبحت إيران تعتمد على نفسها فى تصنيع احتياجاتها من أجهزة الطرد المركزى. بعد أن حصلت على مكوناتها الأساسية من الخارج.

المواقع النووية الإيرانية:

لم يعد للمواقع النووية الإيرانية أسرار، وهناك الكثير من التقارير التى يتم تسريبها للصحافة الغربية تتحدث عن هذه المواقع. كما أن إيران قد اعترفت بهذه المواقع، وهو ما يدل على عدم أهميتها الإستراتيجية، وهى تتنوع ما بين مناجم لاستخراج اليورانيوم، أو مصانع لتنقية الخام، أو مفاعلات نووية لتحويل أو تخصيب اليورانيوم. أو لأغراض البحوث العلمية، وأهم هذه المواقع هى:

أول هذه المواقع هو منجم "ساجند"، الذى تم الكشف عن وجود خام اليورانيوم فيه عام ١٩٨٥، وكان من المزمع أن يبدأ المنجم والمصنع فى العمل مع بداية عام ٢٠٠٦، باستخدام ١٢٠ طنا من اليورانيوم الخام لإنتاج من ٥٠ إلى ٦٠ طن يورانيوم سنويا.

الموقع الثانى هو مصنع "أردكان"، الذى يتم فيه تنقية اليورانيوم الخام كى يصبح يورانيوم خاما مركزا، والذى يعرف باسم "الكعكة الصفراء"، ويمكن أن ينتج المصنع من ٦٠ إلى ٧٠ طن يورانيوم سنويا.

ثالث المواقع النووية الإيرانية هو مصنع "جيهان"، الذى يتم تطويره لإنتاج نحو ٢٤ طنا من "الكعكة الصفراء" سنويا.

أما الموقع الرابع فهو مفاعل "أصفهان"، ويتم فيه تنقية اليورانيوم من الشوائب، من أجل تحويله كيميائيا إلى غاز "هيكسوفلورايد اليورانيوم". ومن ثم يتم تبريده وتنظيفه إلى أن يصير صلبا.

الموقع الخامس هو مركز "ناتانز"، ويقع على مسافة ١٠٠ ميل شمال مدينة أصفهان. وفيه تتم عمليات تخصيب اليورانيوم الرئيسية، وتستخدم فيه أجهزة الطرد المركزى لزيادة نسبة نظائر "اليورانيوم ٢٣٥" فى اليورانيوم الصلب النقى، وتستخدم مفاعلات الماء الخفيف لإنتاج الكهرباء، وتتطلب هذه العملية أن يصل تركيز "اليورانيوم ٢٣٥" إلى ما بين ٢,٥ إلى ٣,٥٪. وهو منشأة تحت الأرض محصنة جدا ضد أية هجمات جوية. وبحسب التقديرات فإن هذا المركز يمكن أن يستوعب حوالى ٥٠ ألف من أجهزة الطرد المركزى.

والموقع السادس يوجد فى شركة "كالاى" لتوليد الطاقة الكهربائية بالعاصمة

طهران. ورغم أنه تم تفكيك مفاعل التخصيب بالشركة، فإن مفاعلات الأبحاث ومنشآت تخزين مخلفات الإشعاع، ما زالت تعمل فى هذا الموقع.

ويوجد الموقع النووى السابع فى "بوشهر"، وهو الموقع النووى الأشهر بين المنشآت النووية الإيرانية، وهو مفاعل طاقة نووية بنته روسيا (بعد أن تركته ألمانيا التى كانت أول من بادر إلى إنشائه) وهذا الموقع يضم مفاعلا للماء الخفيف، ويمكن أن ينتج مادة "البلوتونيوم المخصب"، التى تستخدم فى صنع الأسلحة النووية، وتأتى أهمية هذا المفاعل فى أن قدرته ١٠٠٠ ميجا وات.

والموقع الثامن هو مفاعل "أراك" لإنتاج الماء الثقيل، ويقع على مسافة ١٥٠ ميلا جنوب العاصمة طهران، الذى يستخدم فى إنتاج البلوتونيوم المخصب.

أما الموقع التاسع فهو "أناراك"، وهو موقع لتخزين المخلفات النووية.

ويوجد الموقع العاشر فى "خوزستان"، والذى ما زال تحت الإنشاء، حيث تخطط طهران لإنشاء مفاعل جديد بالمنطقة.

لكن المثير فى أمر هذه المواقع الإيرانية ما أعلنه نائب رئيس مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية "محمد سعيدى" فى أبريل ٢٠٠٩، من أن بلاده ستصبح من ضمن الدول القادرة على إنشاء المحطات النووية فى العالم خلال الأعوام العشرة القادمة. مؤكدا أنه ورغم الضغوط الداخلية والخارجية فقد تمكنت إيران فى غضون ١٢ عاما من الوصول إلى التصاميم الهندسية الأكثر تطورا لتركيب المعدات النووية فى البلاد، فى حين أن مثل هذه الدورة تستغرق ما بين ٢٠ و٢٢ عاما.

وقال: "لقد كنا خلال الأشهر التسعة الأخيرة فى جدل مع مسئولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كى نقنعهم بأن علماء شباب إيرانيين تتراوح أعمارهم بين

٢٤ و٢٥ عاما هم الذين تعبوا معنا فى الوصول إلى هذه التكنولوجية النووية. فى حين كانوا يقولون لنا بأن لديكم علماء آخرين يتعاونون معكم بأعمار ما بين ٥٠ و٦٠ عاما، لذا اضطررنا إلى أن نأتى بعدد من العلماء الشباب لمقابلتهم.

التعاون النووى الإيرانى مع كوريا الشمالية:

فى يوليو ٢٠٠٦ أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الأولى، والتى واكبت إعلانها أنها تمتلك القدرة النووية على صنع السلاح النووى وحدها، دون اللجوء للمساعدة من أحد، وهى التجربة التى استفزت كثيرا الغرب والولايات المتحدة، ورغم ذلك لم يتم اتخاذ أى إجراء نحو كوريا الشمالية، واستمر المجال مفتوحا للمفاوضات، إلا أن أغرب ما صاحب هذه التجارب النووية لكوريا الشمالية هو إدعاء الولايات المتحدة أن هذه التجارب قد شهدها بعض من المسئولين الإيرانيين، وأن هناك تعاونا نوويا بين إيران وكوريا الشمالية، خاصة أن التجارب قد شملت الصواريخ "نودونج١"، وهو يماثل الصاروخ الإيرانى "شهاب ٣"، بل يكاد يكون نسخة مكررة منه، وهو صاروخ قادر على حمل رؤوس نووية، وهذا ما دعا الولايات المتحدة لتأكيد إدعاءاتها، حيث قالت أن إيران تسعى للحصول على تكنولوجيا تحميل الصواريخ برؤوس نووية، وهى تكنولوجيا تحوى ثلاثة أقسام على النحو التالى:

أ- تكنولوجيا التصغير: بمعنى تصغير حجم القنبلة النووية من ٢٠ كيلو/طن إلى أقل من ذلك حتى واحد كيلو/طن أو أصغر، بحيث يمكن تحميلها فى رأس صاروخ، أو إطلاقها من مواسير مدافع أو راجمات صواريخ، لاستخدامها فى المستوى التكتيكى قبل الانتقال بأعيرة أكبر على المستوى الاستراتيجى، وذلك فى إطار إستراتيجية (التصعيد المتدرج).

ويتطلب الحصول على تكنولوجيا التصغير إجراء العديد من التجارب الميدانية للحصول على النتائج المطلوبة، فضلا عن التجارب المعملية بواسطة الكمبيوتر. لأنه لا قيمة إستراتيجية للصواريخ إذا ما أطلقت وهى مسلحة برؤوس تقليدية، حيث ينبغى لتحقيق الهدف المؤثر على المستوى الاستراتيجى أن تتسلح مثل هذه الصواريخ برؤوس ذات تدمير شامل (نووية، كيماوية، بيولوجية).

ب- تكنولوجيا الأمان النووى: والمعنى بها تركيب وسائل الأمان فى الرأس النووية التى تمنع تشغيل التفاعل النووى داخل الرأس النووية بالصاروخ خلال فترة تحليقه فى النصف الأول الصاعد من خط مساره، ويكون فوق الأراضى الصديقة، تحسبا لأى حادث طارىء، وألا يبدأ التفاعل النووى إلا فى الجزء الهابط من خط مساره.

ج- تكنولوجيا تسلسل التفجير: حيث توجد الكتلة الحرجة النوعية من اليورانيوم ٢٣٥ فى شكل طلقة بنهاية الرأس الصاروخى، والتى يمكن أن تقذف إلى منتصف الرأس النووية، وهذه التكنولوجيا الرئيسية فى صنع السلاح النووى - والرأس الصاروخى النووى على وجه الخصوص - ليست سهلة المنال، ويحتاج للتمكن منها الحصول على خبرات ونتائج تجارب الدول الأخرى التى سبقت فى هذا المجال، ومن هنا جاءت احتمالات التعاون النووى والصاروخى بين إيران وكوريا الشمالية.

يضاف إلى ذلك أن هناك معلومات استخباراتية أمريكية عن مساهمة كوريا

الشمالية فى بناء الترسانة الصاروخية لكل من سوريا وإيران، سواء بالإمداد المباشر بالصواريخ (سكود بى) و(سكود سى)، أو بإمدادهما بتكنولوجيا تصنيع هذه الصواريخ، هذا إلى جانب قيام كوريا الشمالية بتزويد كل من إيران وسوريا بتكنولوجيا الاتصالات والرادارات اللازمة لأنظمة الدفاع الجوى والقيادة والسيطرة.

وكانت البحرية القبرصية قد اعترضت فى شهر سبتمبر ٢٠٠٦ سفينة شحن تنقل أنظمة رادار عسكرية من كوريا الشمالية متجهة إلى سوريا، وسمح لها باستكمال رحلتها.

ولأن الأساس التقنى للبرنامج النووى الإيرانى يختلف عن البرنامج النووى الكورى الشمالى، حيث يعمل الأول بنظرية تخصيب اليورانيوم لإنتاج اليورانيوم ٢٣٥ عالى التخصيب بواسطة أجهزة الطرد المركزى، بينما يعمل البرنامج النووى الكورى بنظرية فصل البلوتونيوم ٢٣٩، فإن هناك تبادلا فى الخبرات التنفيذية بين البلدين، حيث يعتقد أن إيران تمد كوريا الشمالية بتقنية تخصيب اليورانيوم بأجهزة الطرد المركزى التى تصنعها إيران محليا نقلا عن العالم الباكستانى عبد القدير خان، فى حين تمد كوريا الشمالية إيران بتقنية فصل البلوتونيوم ٢٣٩، وهو ما برزت نتائجه مؤخرا فى إقامة مصنع الماء الثقيل فى "آراك"، واللازم لتبريد مفاعل فصل البلوتونيوم الذى يجرى بناؤه قريبا من هذا المصنع فى آراك اعتمادا على خبرة كوريا الشمالية.

هل قدرات إيران تعادل قدرات كوريا الشمالية نوويا؟

سعت مجموعة من الخبراء إلى إعداد تخمين شامل يقيم القدرات الصاروخية والنووية الإيرانية، وكان اللافت للنظر أن فريق إعداد التقارير كان يضم عددا

من الخبراء الأمريكيين والروس، وذلك فى إشارة واضحة إلى أن الميزة الجديدة لهذا التقرير تتمثل فى المعلومات الإضافية التى بحوزة الخبراء الروس.

تم إعداد ونشر التقرير بواسطة معهد "الشرق - الغرب" الذى يعتبر من مراكز الدراسات الأمريكية الضالعة فى شئون الشرقين الأوسط والأدنى، ويقع التقرير فى ٢٧ صفحة من القطع المتوسط.

شارك فى التقرير ٦ خبراء روس و٦ خبراء أمريكيين، وعقد الفريق المشترك العديد من اللقاءات وورش العمل، إضافة إلى القيام بالجولات الميدانية لجمع المعلومات التى شملت العديد من العواصم الأوروبية والعالمية الرئيسية.

يتضمن التقرير خمسة أجزاء رئيسية وينقسم كل واحد منها إلى عدد من الأجزاء الفرعية.

أولا: المقدمة: تطرقت إلى مخاطر البرنامجين الصاروخى والنووى الإيرانى، وما يمكن أن ينطوى على هذين البرنامجين من تهديدات للأمن الأوروبى والشرق الأوسط وآسيا، إضافة إلى توضيح مدى مصداقية هذه المخاطر والتهديدات، وهل هى مخاطر وتهديدات ماثلة أم محتملة.

ثانيا: البرنامج الصاروخى الإيرانى: تتمثل الإشكالية فى تذرع الأمريكيين بأن الصواريخ الباليستية الإيرانية تستطيع تهديد الأمن الأوروبى والخليجى والإسرائيلى، وسعت الإدارة الأمريكية إلى الضغط على الأوروبيين من أجل الموافقة على نشر شبكة الدفاع الصاروخى لحماية أوروبا من خطر صواريخ إيران.

ثالثا: البرنامج النووى الإيرانى: تتمثل الإشكالية فى أن إيران برغم إعلانها عن التزامها التام استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، فإن واشنطن ترفضه رفضا قاطعا.

تخمين القدرات الصاروخية الإيرانية:

يشير التقرير إلى أن إيران تمتلك القدرات الصاروخية الآتية:

- شهاب ١: المدى ٣١٥ كلم + رأس حربى وزنه ١٠٠٠ كجم.
- شهاب ٢: المدى ٣٧٥ كلم + رأس حربى وزنه ١٠٠٠ كجم.
- شهاب ٣: المدى ٩٣٠ كلم + رأس حربى وزنه ١٠٠٠ كجم.
- شهاب ٣ (إم): المدى ١١٠٠ كلم + رأس حربى وزنه ١٠٠٠ كجم.

وأشارت ملاحظات الخبراء إلى أن وزن الرأس الحربى لم يتغير، وإنما الذى تم تغييره وتطويره هو مواصفات الصواريخ، وقدرتها على دقة إصابة الهدف إضافة إلى طول المسافة.

إضافة لذلك أشار التقرير إلى أن قدرة إيران على زيادة مسافة الطيران الصاروخى، أكسبتها قدرة على استخدام هذه الصواريخ فى تنفيذ البرنامج الفضائى الإيرانى، بما يؤدى إلى تطوير القدرات الصاروخية الإيرانية، ولكن ما هو غير واضح لدى الخبراء حتى الآن يتمثل فيما إذا أصبح الإيرانيون قادرين على استخدام الأقمار الصناعية فى توجيه الصواريخ الباليستية من طراز شهاب أم لا؟

تخمين القدرات النووية الإيرانية:

يشير التقرير إلى وجود العديد من المعلومات المتضاربة حول مستوى التطور الذى وصل إليه البرنامج النووى الإيرانى، ومدى طبيعة هذا التطور ومصداقية

توجهات إيران النووية، هل من أجل الأغراض العسكرية الحربية. أم من أجل الأغراض السلمية المدنية؟

إضافة لذلك، أشار الخبراء إلى الملاحظات الآتية المتعلقة بالبرنامج النووى الإيرانى:

- تمتلك إيران كل المواد الخام والمعدات والأجهزة التكنولوجية والخبراء المختصين بما يكفى لجعلها تنفذ البرنامج النووى.
- تستطيع إيران وبكل سهولة إنتاج الوقود النووى (اليورانيوم المخصب ٢٣٥).
- واردات إيران من اليورانيوم الخام تواجهه مشكلة الانخفاض بسبب الضغوط المتزايدة، وهذا بدوره سيسبب المزيد من المشاكل بالنسبة إلى مستقبل البرنامج النووى الإيرانى.
- الأجهزة المستخدمة فى المفاعلات الإيرانية لا تقوم بعملية تخصيب اليورانيوم بالكفاءة والسرعة المطلوبة، وهى أجهزة تتميز بالبطء الشديد، وبالتالى إذا استطاع الإيرانيون الحصول على الأجهزة الحديثة المتطورة، فإن حصول إيران على القدرات النووية بالشكل المطلوب سوف يتسارع.
- غير أنه حتى الآن، وبرغم الضغوط والعقوبات فإن إيران ما تزال قادرة على الحصول على الأجهزة التكنولوجية المتطورة، ولكن الأمر يتوقف على مدى قدرة طهران على الحصول على هذه الأجهزة بالسرية المطلوبة، لأن كل المنشآت العالمية التى تختص بإنتاج هذا النوع من التكنولوجيا تواجه المزيد من الرقابة السرية والعلنية بواسطة الدول وأجهزة المخابرات، وعلى وجه الخصوص وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووكالة الأمن القومى الأمريكى.

• خلال الفترات الماضية كانت إيران قادرة على تمرير احتياجات ومستلزمات برنامجها النووى عبر باكستان والخليج، ولكن حاليا وبسبب التطورات العسكرية الأمنية الجارية فى باكستان والخليج، فإن إيران أصبحت تواجه المزيد من المشاكل فى تمرير احتياجاتها النووية.

على خلفية هذه النقاط أشار تقرير الخبراء إلى أن إيران لن تستطيع فى القريب العاجل صناعة الرؤوس النووية الحربية، ولكن رغم ذلك فمن المهم جدا عدم إغفال التعاون النووى الإيرانى - الكورى الشمالى، والذى يمكن للإيرانيين من خلاله استباق الأحداث والتطورات من أجل الحصول على القدرات العسكرية النووية.

وعلى خلفية هذا التقرير يمكن الإشارة إلى أن البرنامج النووى الإيرانى يتماثل بقدر كبير مع البرنامج النووى الكورى الشمالى، فالبرنامجان يعتمدان على التكنولوجيا النووية الروسية، وعندما بلغ عدد المنشآت الكورية الشمالية ٢٧ منشأة حصلت على القدرات العسكرية النووية، وقامت بإجراء انفجارين نوويين تجريبيين، أما الإيرانيون فإن لديهم حوالى ٢٨ منشأة نووية معروفة مع ملاحظة احتمال وجود منشآت سرية، والسؤال هل استطاع الإيرانيون إنتاج رؤوس نووية وتفادوا القيام بإجراء التجارب، تفاديا للعقوبات والحصار الدولى، وقرروا الانتظار ريثما تتضح معالم ردود الأفعال الدولية إزاء التجارب النووية الكورية الشمالية، وذلك لمعرفة مدى مصداقية واشنطن فى المواجهة؟ وحتى الآن لا توجد إجابة شافية، ولكن ما هو واضح يتمثل فى أن قدرات إيران النووية إن لم تكن أكبر من قدرات كوريا الشمالية فهى تعادلها.

هل أمدت الولايات المتحدة إيران بالسلاح النووى:

المعلومات المتوفرة تدل على أن أمريكا نفسها ساهمت بشكل ما فى البرنامج النووى الإيرانى، فقد أشار تقرير لعروض الصحف البريطانية أذاعته الـ "بى بى سى" – نقلا عن صحيفة الجارديان – تحت عنوان: حماقة C.I.A التى ساعدت برنامج إيران النووى، والذى تحدث عن كتاب لمراسل صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية "جيمس رايسن" لشئون المخابرات، بعنوان "الحرب على الإرهاب: التاريخ السرى للسى آى إيه وإدارة بوش".

ونقلت "الجارديان" عن الكتاب أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ربما ساعدت إيران فى تصميم قنبلة نووية، من خلال محاولة فاشلة لتسريب معلومات سرية مضللة تتعلق بتصميم قنبلة نووية إلى إيران.

ويورد الكتاب أن العميلة السرية – التى سميت "ميرلين" – والتى وافقت عليها إدارة الرئيس "بيل كلينتون"، ارتدت على نحر المخابرات الأمريكية عندما قام عالم روسى منشق كان يعمل فى برنامج نووى سوفيتى يتعاون مع C.I.A كُلف بتسريب تلك المعلومات النووية السوفيتية التى تلاعبت فيها المخابرات الأمريكية إلى الإيرانيين، بإعلام المسئولين فى طهران فى فبراير عام ٢٠٠٠ بوجود معلومات غير صحيحة فى البيانات التى حصلوا عليها. ويقول المؤلف بحسب الـ بى بى سى: إن الهدف الأمريكى كان توجيه العلماء الإيرانيين الذين يعملون على تطوير سلاح نووى إيرانى نحو طريق مسدود يصلون إليه بعد سنين من العمل الشاق غير المثمر. ويضيف "رايسن" أنه بدلا من ذلك، ربما ساهمت العملية الفاشلة فى تطوير إيران لبرنامجها النووى.

وتتحدث "الديلى تليجراف" عن نفس الموضوع فى مقال بعنوان "أيدى C.I.A الخرقاء تسلم الإيرانيين دليلا لصنع قنبلة نووية"، لكنها تورد فشلا استخباراتيا أمريكيا آخر، على حد تعبير "رايسن"، وقع عام ٢٠٠٤، حيث يقول فى كتابه: إن ضابطا فى C.I.A سلم عن غير قصد عبر رسالة مشفرة أحد العملاء الإيرانيين – الذى تبين لاحقا أنه عميل مزدوج يعمل أيضا مع المخابرات الإيرانية – معلومات أدت إلى إلقاء القبض على كافة العملاء المتعاونين مع C.I.A فى إيران، ويرى "رايسن" أن السى.آى.إيه ارتكبت أكبر حماقة فى تاريخها الحديث مع إيران.

تقديرات المخابرات الأمريكية للنووى الإيرانى:

وهذا الموقف يدلنا على الدور الذى تلعبه المخابرات المركزية الأمريكية فى إقرار وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، ونستطيع القول أنها عصب هذه السياسة، ويرجع إليها البيت الأبيض قبل اتخاذ أى قرار أو موقف، طبقا لما تحت يديها من معلومات.

وفى العصر الحديث كان لها الدور الأكبر فى احتلال العراق وأفغانستان، طبقا لما قدمته من معلومات وتقارير حول دور تنظيم "القاعدة" فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أو حيازة العراق لأسلحة دمار شامل فى عهد صدام حسين.

وبالتالى لا يمكننا إغفال التقارير الرسمية "العلنية" التى تبثها المخابرات الأمريكية حول البرنامج النووى الإيرانى.. ومنها التقرير الذى صدر فى فبراير ٢٠٠٩، وهو التقرير الأول الذى يتم تقديمه للإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة

"أوباما"، وهو بالأساس تقرير شامل يتم تقديمه للرئيس الأمريكى حول التهديدات التى تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تضمن هذا التقرير فصلا كاملا عن الملف النووى الإيرانى، وأحدث المعلومات الواردة بهذا الشأن، مشيرا إلى أن تلك المعلومات لا تختلف كثيرا عن تقرير الاستخبارات الأمريكية الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٧، والذى أثار فى حينه ضجة كبيرة سواء فى "إسرائيل" أو أمريكا بدعوى أنه يخفف من وطأة الضغوط الممارسة على إيران، لكن ما يميز التقرير الحديث هو وجود بعض الاختلافات الطفيفة عن التقرير السابق.

ويؤكد التقرير على أن إيران قامت فى عام ٢٠٠٣ بتجميد برنامجها النووى العسكرى، ومن ضمنها محاولة تحويل اليورانيوم المخصب إلى سلاح نووى، وكذلك عمليات تخصيب اليورانيوم.

وبحسب التقديرات الجديدة، فإن تجميد إيران لتلك الخطوات استمر حتى منتصف عام ٢٠٠٧، لكن ليس هناك أى معلومات جديدة بشأن استئناف إيران للعمل فيها، وأن الاستخبارات المركزية الأمريكية ليس لديها معلومات كافية يمكن الاعتماد عليها حول إذا ما كانت إيران مستمرة فى تمسكها بتجميد العمل فى برنامجها أم لا.

وأشار التقرير إلى أن التقديرات الجديدة أبقت الباب مفتوحا، وكذلك الشكوك، حول إذا ما كانت إيران قد قررت بشكل أو بآخر إنتاج سلاح نووى، كما حدد أن الاستخبارات الأمريكية لا تعلم حقيقة نية إيران فى تصنيع سلاح

نووى، وأشار فى فقرتين من التقرير إلى أن إيران يمكنها أن تطور السلاح النووى وقتما تشاء إذا ما قررت ذلك.

ويحسب التقديرات الجديدة، فإن الجدول الذى وضعته إيران لنفسها بشأن حصولها على سلاح نووى لم يتغير، وأنه طبقا لتقديرات الاستخبارات الأمريكية فإن إيران لن يكون باستطاعتها تخصيب اليورانيوم المخصب بدرجة النقاء العالية وبالكميات الكافية لتصنيع السلاح النووى فى الفترة بين عامى ٢٠١٠ و٢٠١٥، وهو ما يتطابق مع التقديرات الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية التى تؤكد أن إيران لن تتمكن من ذلك قبل عام ٢٠١٣.

وشدد التقرير على مسألة خطورة وصول إيران للسلاح النووى، وذلك من خلال منطلقين رئيسيين: أن التقديرات الجديدة تؤكد أن إيران تتقدم بخطى ثابتة، وأنها ستسرع من خطى تطوير السلاح النووى، وتعمل جاهدة على تخصيب اليورانيوم، وكذلك على تصنيع الصواريخ الباليستية القادرة على حمل الرؤوس النووية، فيما كان تقرير عام ٢٠٠٧ يؤكد توقف البرنامج النووى العسكرى، وهو الأمر الذى يدلل على أن التقديرات الجديدة تشير إلى ورود أنباء حول وجود تقدم على هذين المستويين.

وألمح التقرير إلى أن إيران نجحت على ما يبدو فى جلب كميات من اليورانيوم المخصب، لكن من غير المعروف إذا ما كانت هذه الكمية كافية لإنتاج السلاح النووى أم لا، كما لا ينفى التقرير إمكانية أن تكون إيران قد حصلت على تلك الكميات من الخارج، أو ربما سلاح نووى، أو كميات من اليورانيوم تكفى لتصنيع السلاح النووى، ومع ذلك تشير تقديرات الاستخبارات الأمريكية

أن إيران ليس لديها سلاح نووى، كما أنها لم تتوصل إلى امتلاك يورانيوم مخصب لاستخدامه فى تصنيع السلاح النووى، وكذلك فإن تلك التقديرات لا تؤيد التصريحات التى كان قد أعلنها قائد الأركان الأمريكى "الأدميرال ميك مولان" الذى أكد بدوره فى نهاية فبراير من عام ٢٠٠٩، أن إيران لديها ما يكفى للحصول على اليورانيوم المخصب اللازم لتصنيع القنبلة النووية.

ويشير التقرير إلى أن هناك تقدم فى البرنامج النووى الإيرانى، وأن طهران فى سبيلها للحصول على سلاح نووى فى غضون عامين بعدما تتمكن من الحصول على معظم مكونات هذا السلاح، وأن إمكانية وقف إيران عن برنامجها النووى تبقى رهينة إضافة بعض الضغوط والإغراءات مع طهران، حيث أن مسألة قيام إيران خلال عام ٢٠٠٣ بوقف برنامجها النووى يثبت إمكانية حدوث هذا الأمر، لكن هذا الأمر صعب للغاية بسبب كون إيران تعتبر هذا البرنامج أحد أهم البرامج التى تخدم أهدافها القومية، كما أنه من غير المعلوم حتى الآن ما هى أنجع الطرق التى يمكن اتخاذها مع إيران لكى تتوقف عن برنامجها وحلمها بامتلاك سلاح نووى.

وفى تقرير آخر بعنوان "الخطر النووى الإيرانى: ما بعد امتلاك السلاح النووى"، وهو تقرير صدر عن "مؤسسة هيرتدج" فى شهر يوليو ٢٠٠٩، وأعدته "مجموعة عمل إيران" التابعة للمركز، والتى تضم ٨ خبراء مميزين، وتكمن أهمية التقرير فى أنه:

يعد فى حد ذاته إقرارا بإمكانية عدم نجاح محاولات منع إيران من التحول إلى قوة نووية، وبالتالى التحضير لتقبل هذا الواقع والعمل على احتوائها لاحقا.

وهو من التقارير القليلة التى تتناول سيناريوهات مرحلة ما بعد تحول إيـران إلى قوة نووية، وسبل وطرق التعامل مع هذا الوضع المعقد، خاصة وأن من شـأنه أن يطلق سباق تسلح نووى فى الشرق الأوسط برمته.

وفيما يلى، عرض لأهم الأفكار الواردة فى التقرير:

قدرات إيران النووية والصاروخية

نظام الدفاع الصاروخى الأوروبى

مجالات التعاون الأمريكى - الروسى فى الملف النووى

الإطار الزمنى للوصول إلى السلاح النووى

تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية

ماذا بعد امتلاك إيران للسلاح النووى؟

القدرات النووية والصاروخية الإيرانية

ويشير التقرير إلى أن إيران استطاعت حتى فبراير مـن عـام ٢٠٠٩، إنتـاج قرابة ١٠١٠ كجم من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وهى كميـة كافيـة لـصنع قنبلة نووية، إذا ما قررت طهران تحويلها إلى كمية عالية التخصيب.

وفى هذه الحالة، فإن إيران قد تعمد إلى إنهـاء تعهـداتها إزاء معاهـدة منـع الانتشار النووى، وتطـرد المفتـشين الـدوليين، وحينهـا سـيكون الموضـوع مجـرد مسألة وقت قبل أن تنجح فى إنتاج قنبلة نووية ضـمن فـترة تمتـد مـن سـنة إلى ثلاثة سنوات وفق التقديرات المتاحة، مقارنـة بحـوالى خمـسة سـنوات لتحويـل القنبلة إلى رأس نووى وتحميلها على صواريخ باليستية.

ومن الواضح أن تطوير إيران لقدراتها النووية جاء مرافقا لاهتمامها الكبير بتطوير قدراتها الصاروخية والباليستية أيضا، فالهدف الأساسي للبرنامج الصاروخي لطهران تعزيز وتقوية دورها الإقليمي كقوة معتبرة. إضافة إلى مواجهة المخاطر الإقليمية والتحديات الأمنية على حدودها المضطربة.

وتشير التقديرات إلى أنه سيكون بمقدور إيران إنتاج رأس نووى حربى لصاروخ باليستى فى غضون عدة سنوات (غالبا ما بين ٦ إلى ٨ سنوات) حالما يتم اتخاذ قرار بالمضى قدما فى هذا الموضوع، علما أنه من الممكن تحقيق هذا الهدف فى فترة زمنية أقل بكثير فى حال توافر الدعم التقنى أو المساعدة الخارجية.

ولابد من الإشارة فى هذا المجال إلى أن طهران اختبرت أربع صواريخ على الأقل تعمل بالوقود السائل، من بينها صاروخ شهاب ٣ الذى يستطيع على سبيل المثال أن يحمل رأسا بزنة ١٠٠٠ كجم لمسافة ١١٠٠ كلم، كما استطاعت إيران استخدام سفير ٢ لإطلاق قمر صناعى إلى مدار الأرض، وعلى الرغم من أن هذا الإطلاق لم يأت بتكنولوجيا جديدة نظرا لأن المرحلة الأولى من سفير تعتمد على صاروخ شهاب ٣، إلا أنه أثبت أن إيران تعمل بشكل جدى وحثيث على تطوير تكنولوجيا الصواريخ.

وتشير التقديرات إلى أنه سيكون باستطاعة طهران تطوير صاروخ باليستى قادر على حمل رأس نووى بزنة ١٠٠٠ كجم ولمدى يبلغ حوالى ٢٠٠٠ كلم، إذا ما صممت على المضى قدما بذلك.

الفصل الثالث

المواقــف الــدولـــية مــن البرنامج النووى الإيرانى

إيران وإدارة الأزمة النووية:

لا شك أن إيران فى إدارتها لأزمة برنامجها النووى قد أثارت إعجاب المجتمع الدولى، المعارض لها قبل المؤيد، فقد أدارت هذه الأزمة بحكمة وفاعلية وحنكة سياسية تحسد عليها، فى ظل ظروف دولية غير مواتية، بل ومضادة للتوجهات والمصالح الإيرانية.

ولقد نجحت إيران فى إدارة الأزمة النووية من خلال عدة معطيات:

١- إدراك القيادة الإيرانية للمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، خاصة فى ظل الاحتلال الأمريكى للعراق، وحالة التراجع الأمريكى جراء المقاومة الباسلة لهذا الاحتلال، وحاجة الولايات المتحدة للسياسة الإيرانية من أجل تهدئة الوضع مع شيعة العراق.

٢- القراءة الإيرانية الصحيحة للعلاقات الأوروبية الأمريكية قبل وأثناء وبعد احتلال العراق، فالاتحاد الأوروبى عارض بشكل ما هذا الاحتلال، وكان يرى أن الأزمة العراقية يمكن حلها عن طريق المفاوضات وبالطريقة السلمية، وهم أيضا يرون ذلك فى الأزمة مع إيران، وهو ما يوجد مساحة مشتركة مع الدول الأوروبية فى هذا الشأن.

٣- التعامل بدقة مع عنصر الوقت الضاغط، واستطاعت إيران أن تستفيد بقدر الإمكان من أجل تحقيق أهدافها عن طريق استنفاد الوقت فى المفاوضات، مع الإسراع بوتيرة العمل داخل برنامجها النووى.

٤- التزام إيران الكامل تجاه وكالة الطاقة الذرية، والتركيز باستمرار على أنها

الجهة الوحيدة صاحبة الحق فى التعامل مع الملف النووى الإيرانى، وهذا الالتزام ساعد فى تقوية موقف الوكالة أمام المحاولات الأمريكية لنقل الملف إلى مجلس الأمن.

٥- سعى إيران الدائم لتحسين العلاقات مع الدول العربية، لجعلها داعمة للحل السلمى للازمة.

الخلاف الإيرانى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

فى ظل الاتفاقية الحالية المعقودة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تستطيع الوكالة التحقق من صحة عدم تحويل المواد النووية لأغراض عسكرية، ولكنها لا تستطيع أن تبحث عن المنشآت السرية وغير المعلن عنها، وهذا هو السبب الذى يدعو الوكالة للطلب من إيران التصديق على "البروتوكول الإضافى" الذى يمنح الوكالة المزيد من حقوق المراقبة والتفتيش لمنشآتها، ومن ضمنها الحق فى الوصول إلى المنشآت التى لم تعلن عنها إيران، وتفتيشها.

ما هو البروتوكول الإضافى؟

كل دولة وقعت على معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ملزمة بالإيفاء بتعهداتها حيال اتفاقية التحقق من عدم نشر الأسلحة النووية التى عقدت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنه بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وبسبب ما أثير حول الأنشطة النووية التى من الممكن أن تكون مارستها العراق، أصبح الشكل التقليدى لهذه الاتفاقية ناقصا، لذلك شرعت الدول الكبرى من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى صياغة نسخة معدلة لهذه الاتفاقية،

وسميت بـ "البروتوكول الإضافى"، ويطلب هذا البروتوكول من الدول الأعضاء إعطاء المزيد من التفاصيل الجديدة حول نشاطاتها للوكالة، وزيادة فرص وصول المفتشين إلى المنشآت، والسماح للتقنيات الإضافية المعمول بها فى تنفيذ عمليات التحقق، إضافة إلى عدة إجراءات مثل الإعلان الموسع لكل الأنشطة النووية وذلك من خلال إجراءات محددة هى:

١- زيادة فرص الوصول للمواقع النووية.

٢- تحسين الترتيبات المساعدة لتحقيق ذلك.

كذلك يطلب هذا البروتوكول الإعلان عن جميع البرامج والنشاطات المتصلة بها، سواء كان تخصيب اليورانيوم أم فصل البلوتونيوم، إذا كانت الدولة تمتلكها أو موجودة فى حيازتها، أو مواد تحويل تتعلق بأنشطة دورة الوقود النووية، مع التأكيد الخاص على الوقود المشع، أو عملية تخصيب اليورانيوم، وكذلك الإعلان عن حالة هذه المنشآت.

غير أن التصديق على هذا البروتوكول ليس ملزما للدول التى وقعت على الاتفاقية الأصلية، وهذا ما أدى إلى أن الدول التى تمتلك قدرة واستعداد لتطوير الأسلحة النووية لم توقع على هذا البروتوكول الإضافى، ومنها بالطبع إيران، التى وقعت على هذا البروتوكول، لكنها لم تصدق عليه من البرلمان حتى الآن. وربما يرجع ذلك إلى نوع من الحنكة السياسية لكسب الوقت، ولكى يكون التصديق على البروتوكول الإضافى ورقة من أوراق التفاوض فى يد إيران.

جولات التفتيش:

ظل البرنامج النووى الإيرانى تحت المراقبة العادية من الوكالة الدولية للطاقة

الذرية، حتى كشف منشق إيرانى فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٢، عن وجود موقعين نوويين إيرانيين لا تعرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنهما شيئا، وهما منشأة لتخصيب اليورانيوم فى ناتانز، ومنشأة للماء الثقيل فى أراك.

ومنذ ذلك الوقت دخل البرنامج النووى منعطفا جديدا، باتت معه الدول الكبرى تنظر بعين الريبة والشك إلى الأنشطة النووية الإيرانية، فيما شددت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أعمال مراقبتها لتلك الأنشطة، ليفرض الملف الإيرانى النووى نفسه كأحد الملفات الساخنة على الساحة الدولية، الذى تشتد حرارته وتبرد وفق إيقاع التعاون الذى تبديه طهران مع المطالب الدولية.

وقد توجه مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى موقع ناتانز فى ٢١ فبراير عام ٢٠٠٣ ليجدوا عدة منشآت من بينها مصنع لتخصيب اليورانيوم مصمم ليحوى آلاف أجهزة الطرد المركزى.

كما وجدوا آثار ليورانيوم مخصب لدرجة ٣٦٪، لكن ثبت فيما بعد أنها ناتجة عن أجهزة ملوثة تم استيرادها من باكستان. وخلصت الوكالة فى تقريرها فى نوفمبر عام ٢٠٠٣ إلى أنه لا يوجد دليل حتى الآن، على أن المواد النووية غير المعلنة (فى ناتانز) والأنشطة المتعلقة بها مرتبطة ببرنامج أسلحة نووية.

غير أن شهادة البراءة هذه لم تكن سوى لفترة مؤقتة، إذ عادت الوكالة فى تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن فى ٢٨ أبريل ٢٠٠٦، لتقول إنها ليست قادرة على التقدم بجهودها فيما يتعلق بتقديم ضمانات بشأن غياب أى مواد أو أنشطة نووية غير مصرح بها فى إيران، بسبب بعض الثغرات فى معرفة الوكالة بطبيعة الأنشطة النووية الإيرانية، من ضمنها تعذر معرفة دور الجيش الإيرانى فى البرنامج.

كما ذكر التقرير أيضا وجود ثغرات فى معلومات الوكالة تتعلق بالمدى الذى وصل إليه برنامج أجهزة الطرد المركزى الإيرانية ومحتواه.

أصل الخلاف مع إيران نوويا:

جوهر المسألة المتنازع عليها فى القضية النووية الإيرانية هو موضوع تخصيب اليورانيوم، والذى يعد مثالا كلاسيكيا لتقنية الاستعمال المزدوج، حيث يمكن استخدام تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية بغرض توليد الطاقة إذا توقفت عمليات التخصيب عند درجة نقاء لا تتجاوز ٥٪، أما إذا استمرت عمليات التخصيب لفترات أطول وحتى الوصول إلى درجة نقاء ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ فيمكن عندها إنتاج أسلحة نووية.

ويعتمد الموقف الغربى فى تقييمه للمنشآت النووية الإيرانية على شكوك عميقة فى نوايا طهران السلمية، وأنها تسعى لتخصيب اليورانيوم بشكل يمكنها من إنتاج أسلحة نووية فى فترة لاحقة. ولأن اكتشاف منشأة "ناتانز" عام ٢٠٠٢ جاء طبقا لمعلومات منظمة "مجاهدى خلق" الإيرانية المعارضة، وليس بناء على إخطار إيرانى للوكالة، فقد اعتبرت الولايات المتحدة والدول الغربية أن طهران لديها ما تخفيه. وعدم إبلاغ إيران عن منشأة "ناتانز" وأنشطة التخصيب فيها يعتبر خرقا لمعاهدة حظر الانتشار النووى، خاصة أن إيران عندما تحدثت عن طبيعة منشأة ناتانز قالت أنها مصنع لإنتاج ساعات اليد، قبل أن تعود لتعترف بوجود أجهزة طرد مركزى فيها من أجل "إجراء تجارب" لتخصيب اليورانيوم، ثم تبين لاحقا أن إيران لم تبلغ الوكالة بأنها استوردت يورانيوم من الصين، ولا أنها قامت بتخصيبه.

الأسباب الرئيسية للنزاع الإيرانى الأمريكى:

أزمة الملف النووى الإيرانى ليست هى سبب التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، ولكنها الحجر الأكبر الذى ألقى فى البحيرة الراكدة بين الدولتين، والتى بدأ ركود العلاقة بينهما منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، وهو الأمر الذى أحدث خللا فى العلاقة بين الدولتين، التى كانت علاقة "إستراتيجية"، وكان لقيام الثورة الأثر الكبير فى تغيير الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط ككل، وهو ما تجلى فى الدعم الأمريكى للعراق أثناء حرب الخليج الأولى، ثم ما تلى ذلك من وضع إيران باستمرار على لائحة ما يسمى "الدول الداعمة للإرهاب"، ثم فى عهد الرئيس "بوش الابن" تم وضعها فيما سمى "محور الشر"، وكانت حجة الإدارة الأمريكية فى ذلك أن إيران تقدم الدعم والمساندة للمنظمات الفلسطينية واللبنانية المقاومة لإسرائيل، والتى تعتبرها أمريكا "منظمات إرهابية"!!

لكن الحقيقة كانت تكمن فى أن الولايات المتحدة تجد فى إيران "الإسلامية" تهديدا إيديولوجيا، وعائقا ثقافيا، أمام انتشار القيم الأمريكية فى المنطقة، كما تشارك الولايات المتحدة إسرائيل فى اعتبار إيران ما تزال القوة الإقليمية الوحيدة فى المنطقة بعد سقوط النظام العراقى التى يمكن أن تشكل تهديدا للأمن الإسرائيلى والمصالح الأمريكية.

المخابرات المركزية الأمريكية والتجربة الإيرانية:

"تيرى ميسان" الكاتب الصحفى والمفكر الفرنسى، ومدير مركز فولتير للأبحاث

أعد كتابا عن تجربة الحرب النفسية التى تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران، وعن الوقائع التى حاولت من خلالها الولايات المتحدة التأثير فى صنع القرار الإيرانى على مدى سنوات طويلة، ويشير فى كتابه هذا إلى العديد من الأحداث، ففى مارس من عام ٢٠٠٠، اعترفت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال عهد الرئيس "بيل كلينتون"، "مادلين أولبرايت"، بأن إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق "إيزنهاور" سعت لتغيير نظام الحكم فى إيران عام ١٩٥٣. هذا الحدث التاريخى يوضح العداوة الحالية للإيرانيين تجاه الولايات المتحدة.

وخلال الكلمة التى وجهها إلى العالم الإسلامى من جامعة القاهرة في بداية توليه الرئاسة، أعلن الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" رسميا بأن الولايات المتحدة الأمريكية، فى خضم الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى السابق، لعبت دورا فى إسقاط حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية فى طهران!

فى ذلك الزمان، كانت إيران تحت سيطرة حكم ملكى ألعوبة، على رأسه الشاه محمد رضا بهلوى الذى تم تثبيته على العرش بواسطة البريطانيين الذين أجبروا والده الضابط القوقازى الموالى للنازيين الألمان رضا بهلوى على الاستقالة. وكان على الشاه أن يتعامل مع رئيس وزراء كان قد أمم النفط فى إيران وهو "محمد مصدق" وذلك بمساعدة من آية الله أبو القاسم كاشانى.

البريطانيون أقنعوا الولايات المتحدة بوجوب وضع حد للانشقاق الإيرانى قبل أن تتحول البلاد إلى الشيوعية! فقامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية

آنذاك بوضع خطة أطلقت عليها "عملية أجاكس" للإطاحة بحكومة "مصدق" وآية الله كاشانى، وإحلال الجنرال النازى "فضل الله زاهدى"، الذى كان فى قبضة البريطانيين محلها.

كانت عملية أجاكس تحت قيادة عالم الآثار "دونالد ويلبر"، والمؤرخ "كيرمت روزفلت" (حفيد الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت) والجنرال "نورمان شوارتزكوف" (ابنه الذى حمل نفس الاسم قاد عملية "عاصفة الصحراء" لما سمى تحرير الكويت من الاحتلال العراقى عام ١٩٩١). وقامت السى آى إيه بتقديم سيناريو أعطى الانطباع على قيام ثورة شعبية، بينما فى الحقيقة كانت عملية سرية. ذروة العرض المسرحي كانت من خلال مظاهرة فى العاصمة طهران اشترك فيها حوالى ثمانية آلاف ممثل قبضوا مبالغ من وكالة الاستخبارات المركزية كى تقدم صورا يمكن تصديقها من قبل وسائل الإعلام الغربية.

هذا إضافة إلى الكثير من العمليات الأخرى التى حاولت فيها الولايات المتحدة التدخل غير المباشر فى السياسة الداخلية الإيرانية، ومحاولة تأليب المجتمع الإيرانى ضد قياداته، مثلما حدث عقب الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة.

النظرة الثنائية الأمريكية الأوروبية:

بكل المقاييس تعتبر التجربة النووية الإيرانية فريدة من نوعها، على الرغم من أنها لم تصل إلى مرحلة تصنيع السلاح النووى، لكن هناك اعتبارات أخرى لهذا الهجوم الأمريكى الغربى على إيران، ومحاولة إيقاف برنامجها النووى، لأن نظرة الحلف الأمريكى - الصهيونى - الغربى تجاه التجارب النووية فى المنطقة محكوم بطبيعة وشكل نظام الحكم فى البلد الذى يقوم بهذا البرنامج.

فلدينا تجارب مثل كوريا الشمالية، والتى أعلنت بشكل صريح دخولها النادى النووى أواخر عام ٢٠٠٦ عبر مجموعة من التفجيرات النووية الناجحة، مما يعنى تصنيعها السلاح النووى بالفعل، ورغم ذلك ما زال المجتمع الدولى والولايات المتحدة يتعاملان معها على اعتبار أنها دولة ذات سيادة، ويجب أن تُحل مسألة تصنيعها للسلاح النووى فى إطار من الدبلوماسية الدولية.

ولقد رأينا كيف أن المحادثات السداسية حول البرنامج النووى لكوريا الشمالية لم تصل إلى حل لإيقاف هذا البرنامج، بل إن كوريا الشمالية استطاعت تطوير المزيد من قدراتها فى هذا المجال، حتى وصلت فى أبريل ٢٠٠٩ إلى إطلاق صاروخ باليستى طويل المدى حاملا قمرا صناعيا إلى الفضاء، متحدية فى ذلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وعندما اعترضت هذه الدول على هذه التجربة قامت كوريا الشمالية بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأوقفت التعاون معهم.

ولدينا التجربة الباكستانية أيضا، وعلى الرغم من كونها دولة إسلامية، إلا أن وجودها على حدود الهند – التى أعلنت قبلها دخولها النادى النووى – جعل من الصعوبة ممارسة الضغوط عليها من أوروبا أو الولايات المتحدة، إلى جانب أن نظام الحكم فيها موال بشكل مطلق للسياسة الأمريكية، وهو ما جعل الولايات المتحدة تتغاضى عنه خاصة فى فترة الحرب الباردة واحتلال الاتحاد السوفيتى السابق لأفغانستان، واحتياج الولايات المتحدة لباكستان كقاعدة متقدمة لمقاومة السوفيت، كما لا ننسى الموقف الباكستانى الداعم لضرب أفغانستان واحتلالها عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ورغم ذلك لا تسلم باكستان

بين الحين والآخر من حملات إعلامية وسياسية ضد برنامجها النووى، فالولايات المتحدة وأوروبا لا ينسون أن القنبلة النووية الباكستانية فى نهاية الأمر موجودة داخل دولة إسلامية، وإذا كان نظام الحكم اليوم مواليا لهم، فمن الممكن أن يكون فى الغد غير ذلك.

أما البرنامج النووى الإسرائيلى فحدث عنه ولا حرج، حيث يعلم الجميع أن الكيان الصهيونى هو من بدأ سباق التسلح النووى فى المنطقة، وهو أول من أقام مفاعل نووى عام ١٩٥٧، بعد ثمانية أعوام من التحضير لذلك، وهو من اعترف أحد علماء الذرة السابقين به "موردخاى فانونو" بشكل صريح بتصنيع إسرائيل للقنبلة الذرية، بل وحدد أنها تمتلك ما يقرب من ٢٠٠ رأس نووى (كان ذلك عام ١٩٨٦)، هذا إضافة إلى رفضها الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووى منذ إعلانها حتى الآن، ورغم ذلك يتعامل معها الأمريكان والأوروبيين على اعتبار أن ذلك حق لها، دون النظر إلى أى تجارب مماثلة.

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة وأوروبا يغضون البصر عن كل تلك التجارب، فى حين تصبح أبصارهم محدقة وفاحصة لكل التجارب التى يكون نظام الحكم فيها مناهضا للسياسة الأمريكية والغربية، فالتجربة المصرية لم تجد يوما دعما من هذه الدول، بل كان هناك سعى دائم لإيقافها، عبر سياسة العصا والجزرة، حتى انتهى الأمر بانتصار "سياسة الجزرة"، بإقناع نظام الحكم بأن يظل خارج هذه الدائرة ليلقى القبول والاستحسان.

وعلى الجانب الآخر، وجدنا كيف كان التعامل مع البرنامج النووى العراقى، الذى انتهى به الأمر عام ١٩٨١ بقصف مفاعلاته النووية من إسرائيل،

وسكوت تام من المجتمع الدولى تجاه هذه الجريمة، وكأنه محرم على دولة مثل العراق استخدام المفاعلات النووية، حتى ولو كان ذلك للاستخدام السلمى، ثم كان نفس الأمر – وهو وجود أسلحة الدمار الشامل – مقدمة لغزو العراق عام ٢٠٠٣، على الرغم من أن المفتشين الدوليين لم يتركوا شبرا من أرض العراق دون تفتيش، ولم يصلوا إلى ما يدل على وجود مثل هذه الأسلحة، وهو ما اعترفت به الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا بعد احتلال العراق لعدة سنوات.

واليوم تبدأ رحلة لتدمير برنامج نووى آخر، لدولة مناهضة للسياسة الأمريكية، عسى أن يظل من بيده السلاح إما أمريكيا، أو أوروبيا، أو مواليا لهما.

ردود الفعل على البرنامج الإيرانى:

كان من الطبيعى، وخاصة فى ظل حالة العداء بين الثورة الإسلامية فى إيران، وكل من أمريكا وإسرائيل، والدول الغربية، أن لا يكون النشاط النووى الإيرانى محل ترحيب من أى منهما، ولذلك تتعرض إيران بين فترة وأخرى لحرب إعلامية من الولايات المتحدة والدول الغربية، وتستهدف هذه الحملات وقف النشاط النووى الإيرانى، ففى عام ١٩٩٢ أسهبت الصحافة فى نشر تقرير لجنة الكونجرس الأمريكى المعنية بشئون "الإرهاب والحرب غير التقليدية" الذى تسرب للصحافة الأمريكية، وعنوانه "النشاطات النووية الإيرانية"، ويدعى التقرير أن إيران قد حصلت على أربعة رؤوس حربية نووية من الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق، وأن اثنين من هذه الرؤوس جاهزان

للإطلاق، وتزن كلا منهما ٤٠ طنا، ويمكن تحميلها على صاروخ أرض – أرض من طراز سكود، أو إطلاقها من طائرة ميج ٢٧، وتتراوح قوة انفجارها بين ٥٠ إلى ٥٠٠ طن، ويستطرد التقرير بأن الإيرانيين حصلوا على هذه الرؤوس النووية من جمهورية كازاخستان، وأنهم بدأوا فى إقامة مصنع لإنتاج السلاح النووى بإشراف خبراء نوويين من الاتحاد السوفيتى السابق وكوريا الشمالية والصين، ومقر هذا المصنع حسب تقرير الكونجرس هو مدينة "أصفهان" الإيرانية، ويذكر التقرير أن إيران تسعى للحصول على الصواريخ متوسطة المدى القادرة على ضرب الأهداف الإسرائيلية من قواعد إطلاق داخل إيران.

وكلما تقدمت إيران خطوة فى الطريق النووى، ازداد الهجوم عليها من أطراف اللعبة الدولية، فالولايات المتحدة تنظر إلى إيران نظرة العداء المستحكم، وتبادلها إيران ذلك، نظرا للدور الأمريكى الداعم لشاه لإيران السابق، واتهام الولايات المتحدة بمحاولة إسقاط الثورة الإسلامية فى إيران، فضلا عن دورها فى دفع العراق لشن الحرب ضد إيران، ومن جانبها كانت الولايات المتحدة تنظر إلى إيران على أنها الدولة الأكثر نشاطا فى مجال دعم "الإرهاب"!، والتخوف من أن تستخدم إيران التقنية النووية فى المجال العسكرى، بما يؤثر على توازن القوى فى المنطقة لصالح إيران فى مواجهة إسرائيل، خاصا بعد سقوط النظام العراقى، وتحييد القوى الإقليمية الأخرى مثل مصر، كما أن علاقة إيران بمنظمات المقاومة الفلسطينية وحزب الله فى لبنان، تمثل من وجهة النظر الأمريكية خطرا على السياسة الأمريكية فى المنطقة.

وسيظل الهدف الأمريكى فى منع إيران من القيام بأى تقدم فى المجال

النووى قائما، ليس من أجل حرمانها من حيازة السلاح النووى فحسب، ولكن من أجل حرمانها من القيام بنهضة اقتصادية من خلال توفير الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية، وتوفير البترول والغاز للتصدير، من أجل الحصول على أكبر قدر من العملات الصعبة.

الموقف الأوروبى:

عملت أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة على استعادة نفوذها السابق فى الشرق الأوسط، وفى هذا الإطار طرحت فى عام ١٩٩٤ فكرة إنشاء بنك أوروبى بالشرق الأوسط، ليساهم فى تنمية العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع هذه المنطقة؛ إلا أن هذه الفكرة لم تنفذ مطلقا، كما لم تصل سائر مساعى الاتحاد الأوروبى للحصول على نصيب فى إدارة الشرق الأوسط إلى نتيجة.

وكان الطريق الوحيد أمام الدول الأوروبية هو أن تعمل على تنمية علاقاتها الثنائية مع أية دولة من دول الشرق الأوسط، لكن الولايات المتحدة لما لها من نفوذ على نظم المنطقة تستطيع بسهولة سد هذا الطريق.

ويبدو أن الدولة المستقلة الوحيدة التى يمكن أن يعتمد عليها الأوروبيون هى إيران، خاصة عندما تولى "محمد خاتمى" الحكم فى إيران عام ١٩٩٧، وبدء فى إجراء إصلاحات عديدة فى السياسة الخارجية، من بينها مشروع حوار الحضارات، وهو ما قوبل بترحاب شديد من جانب الدول الأوروبية، وتحول الحوار النقدى الذى كانت أوروبا قد بدأته مع إيران منذ عام ١٩٩٢ إلى حوار بناء، وكانت زيارة "خاتمى" لعدد من الدول الأوروبية، وتوقيع عدد من

الاتفاقيات المهمة مع الشركات الفرنسية المخالفة للمقاطعات الأمريكية دليلا على حرارة العلاقات الثنائية، وبالنظر إلى ما قد قيل فإن أوروبا فى إطار محاولاتها أن يكون لها مزيد من النفوذ فى الشرق الأوسط، والتحول إلى قوة ذات نفوذ دولى قد تبنت أحيانا سياسات منفصلة عن السياسات الأمريكية فى المنطقة، وخاصة حيال إيران.

وبالنظر إلى المواقف الأمريكية والإيرانية؛ فإن أوروبا تسعى لاستغلال هذه الفرصة كى يكون لها نفوذ فى المنطقة، وما هى هذه الفرصة أكثر من أى شىء آخر سوى الملف النووى الإيرانى. فقد عملت أوروبا التى كانت طرفا أساسيا مع إيران فى الحوارات النووية، فى ألا يصل هذا الملف إلى نهاية؛ إلا أنها فى هذا الصدد وقعت أكثر من ذى قبل تحت الضغوط الأمريكية، لاتخاذ قرار بخصوص الملف النووى الإيرانى فى مجلس الأمن.

ولا يختلف الموقف الأوروبى من البرنامج النووى الإيرانى، عن الموقف الأمريكى كثيرا، من حيث المضمون والجوهر، ولكنه يختلف من ناحية أسلوب التعامل معه، فدول الاتحاد الأوروبى تؤيد الادعاءات الأمريكية فيما يتعلق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، إلا أنها تقف ضد اللجوء إلى الخيار العسكرى لحل هذه المشكلة.

فالخلاف بين الموقفين هو خلاف حول كيفية إدارة الصراع، فالنغمة الغالبة داخل الولايات المتحدة – ولأسباب خاصة بها – ترى أن الحل العسكرى هو الأصلح، بينما ترى دول الاتحاد الأوروبى أن التفاوض يمكن أن يثمر عن نتائج أفضل، ويمكن عن طريقه إقناع إيران بوقف برنامجها النووى.

وتصف إيران معارضة الغرب لبرنامجها النووى بأن له دوافع سياسية، وتستشهد على ذلك بعدم وجود معارضة لذلك البرنامج فى بداياته، إبان حكم الشاه محمد رضا بهلوى، حيث ساعدت الدول الغربية والولايات المتحدة فى إرساء دعائم ذلك البرنامج.

وتضيف أن الاعتراضات لم تظهر إلا بعد قيام الثورة الإسلامية بقيادة الخمينى، وبداية العداء بين طهران وواشنطن.

وتتخذ الولايات المتحدة من الموقف الأوروبى وسيلة لإعادة ترتيب الأوضاع العسكرية بالنسبة لها، فمن غير المتوقع فى الوقت الحالى، وفى ظل غرق أمريكا فى مستنقع أفغانستان والعراق، والاستنزاف اليومى لطاقتها العسكرية خاصة فى العراق، أن تقدم على مغامرة عسكرية جديدة بالحرب على إيران، ولذلك فهى تتفادى المواجهة المسلحة مع إيران، وتريد أن تستمر هذه المفاوضات حتى تصل إلى طريق مسدود، فى محاولة لخلق إجماع دولى حول أى موقف يمكن التوصل إليه، لإكساب الشرعية لأى عمل عسكرى يمكن أن تقدم عليه، خاصة بعد الانتقادات التى وجهت إليها من جراء غزوها للعراق، والذى لم يكن يستند إلى أية شرعية دولية، وبالذات بعد ما ثبت خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، التى كانت التكئة الرئيسية التى استندت عليها أمريكا فى غزوها للعراق.

ومع وصول "محمود أحمدى نجاد" إلى سدة الرئاسة فى إيران؛ تغيرت الحسابات الأوروبية إلى أبعد مدى، إلى درجة أن المسئولين الأوروبيين يتحدثون باستمرار عن قلقهم الشديد من استئناف إيران لأبحاثها النووية. وقد تزامن هذا

الاستئناف مع كم هائل من التصريحات التى أطلقها الرئيس الإيرانى "نجاد" ضد إسرائيل. التى تحظى بكثير من القدسية لدى العواصم الغربية.

وبسبب هذه التصريحات؛ فإن معظم العواصم الغربية استدعت السفراء الإيرانيين المعتمدين لديها، وقد سمع معظم هؤلاء السفراء من وزراء الخارجية الأوروبيين احتجاجات شديدة اللهجة، وحتى الدول الأوروبية المحسوبة على خط الحياد كالسويد والنرويج انزعجت من تصريحات "نجاد"، وأبلغت احتجاجها للدبلوماسيين الإيرانيين المعتمدين لديها.

وقد نجح الإعلام الغربى، والذى يسيطر اليهود على تفاصيله، فى الربط بين المشروع النووى الإيرانى والرغبة فى تدمير إسرائيل، كما أن هذا الإعلام نجح إلى أبعد مدى فى إيجاد كافة المبررات للدولة العبرية فيما لو أقدمت على توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية، تماما كما دمرت المفاعل النووى العراقى.

فى ذات الوقت، فإن الأوروبيين متخوفون إلى أبعد مدى من عسكرة التعاطى مع ملف إيران النووى، لأنها ستكون المتضرر المباشر من هذه العسكرة؛ ولذلك حتى وإن كانت أوروبا متوافقة مع أمريكا؛ إلا أنها ما زالت تفضل الخيار السياسى؛ لأنها اتعظت كثيرا من الحدث العراقى الذى ما زالت فصوله تتوالى.

وعلى جانب آخر، وعلى صعيد النفط الذى تملك إيران ثالث أكبر احتياطى عالمى منه، أعلنت شركات أوروبية رفضها الانصياع للمطالب الأمريكية، فقد قررت كل من شركتى "دويتش شل" الألمانية، و"توتال" الفرنسية البقاء فى إيران، رغم تصاعد التهديدات الأمريكية لها.

وتتمتع ألمانيا بعلاقات اقتصادية وثيقة مع إيران، التى تعتبر أحد أهم شركائها التجاريين فى منطقة الشرق الأوسط، وقد لاقت الصناعة الألمانية خلال الأعوام القليلة الماضية رواجا كبيرا فى السوق الإيرانية. وشمل ذلك بشكل خاص الاستثمار فى المشاريع الحكومية، وحسب اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية ارتفع عائد الصادرات الألمانية إلى إيران بنسبة ٣٠٪، أى ما يعادل ثلاثة مليارات يورو. ومن شأن عائدات كهذه جعل انسحاب الشركات الألمانية من السوق الإيرانية أمرا صعبا، ومثل هذه الانسحاب لن يتم إلا فى حالة فرض عقوبات اقتصادية تُلزم حكومة برلين التقيد بها كما حصل أثناء الحظر الجوى ضد ليبيا، والحصار ضد العراق قبل احتلاله.

وليس أمام الولايات المتحدة الآن إلا محاولة الضغط على الدول التى تقدم الدعم فى المجال النووى لإيران، وكذلك الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل بكل ما فى وسعها للتأثير على مجلس المحافظين فى الوكالة، لتمارس ضغوطها الهادفة إلى اتخاذ الإجراءات التى تعتقد أنها يمكن أن تثنى إيران عن مواصلة برنامجها النووى.

ولكن حتى هذه الطرق يبدو أن الولايات المتحدة لم تنجح فيها، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهى الهيئة الدولية المنوط بها الإشراف والرقابة على استخدامات الدول الأعضاء بها للطاقة النووية، لم تدن إيران ولم تبرأ ساحتها فى الوقت نفسه، فيما يتعلق بمسألة الأهداف العسكرية لبرنامجها النووى، ولكنها فى ذات الوقت لا تستطيع اتخاذ موقف يغير من الأمر شىء.

وهنا نشير إلى أنه خلال التعاون الإيرانى مع وكالة الطاقة الذرية، فقد

سمحت إيران للوكالة بالتفتيش على المواقع الإيرانية على مدار عامين كاملين. بلغ فيها عدد الزيارات ١٣٠٠، بينها ٢٠ زيارة مفاجئة. تمت مباغتة، وبعد إخطار طهران قبل ساعة واحدة من الموعد المحدد للتفتيش. ومع ذلك لم تجد الوكالة أية شواهد تدل على أن إيران حولت المواد والأنشطة النووية التى بحوزتها إلى أغراض عسكرية.

وكان آخر تقرير صدر عن الوكالة فى ١٩ فبراير ٢٠٠٩، يوضح تبرئة إيران من استخدام البرنامج النووى فى أغراض عسكرية، حيث أكد التقرير عدم وجود دليل واحد على انحراف البرنامج، وأن مفتشى الوكالة واصلوا إطلاعهم على أنشطة إيران النووية دون ملاحظة أى استخدام غير مشروع للمواد المعلنة.

وأضاف التقرير أن التحقيقات كشفت تطابق الشروحات الإيرانية لقائمة من المواد الفيزيائية المستخدمة فى المنشآت النووية.

وعلى صعيد الدول الأعضاء فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هناك بعض الدول مثل البرازيل لديهم برامج نووية سلمية، وهذه الدول تخشى من معاقبة إيران، حتى لا يكون ذلك مقدمة لاستهدافها فى مرحلة لاحقة، من أجل حصر امتلاك التكنولوجيا النووية بشقيها السلمى والعسكرى فى دول محددة.

ولذلك كان التحرك من البرازيل وتركيا فى هذا الاتجاه، دفاعا عن حق إيران فى استخدام الطاقة النووية فى المجال السلمى، وهو ما تبلور فى الاتفاق الذى تم توقيعه فى مايو ٢٠١٠ بين كل من إيران والبرازيل وتركيا، ويقضى هذا الاتفاق بتبادل اليورانيوم الإيرانى بالوقود النووى على الأراضى التركية، مع الاحتفاظ بحق إيران فى الإشراف عليه، وهو اتفاق يتضمن الاعتراف بحق إيران فى استخدام الطاقة النووية فى المجال السلمى.

الموقف الروسى الصينى:

هناك العديد من التصريحات للقادة الروس تؤكد متانة العلاقات الإيرانية الروسية، وضرورة حل الأزمة النووية الإيرانية سلميا، فقد أكد وزير الخارجية الروسى أن موسكو لن تغير سياساتها ومواقفها إزاء طهران من أجل إرضاء واشنطن وتل أبيب، قائلا: "إيران بلد جار وبإمكانه أن يؤدى دورا هاما فى حل المشكلات الدولية، ومن بينها قضايا العراق وأفغانستان والشرق الأوسط".

كما أكد الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف أيضا أن موسكو غير مستعدة لإبرام صفقة مع واشنطن أو أية عاصمة غربية أخرى بشأن البرنامج النووى الإيرانى، موضحا أن التقارير التى تتحدث عن عقد موسكو صفقة مع واشنطن حول البرنامج النووى الإيرانى لا أساس لها من الصحة.

هذا الموقف الروسى يبرره البعض بعمق العلاقات بين موسكو وطهران، بالإضافة إلى حاجة موسكو لإيران وسوريا للعودة بقوة للشرق الأوسط، بجانب ابتزاز واشنطن فى العديد من القضايا الشائكة، وخاصة جورجيا، وتوسع الناتو باتجاه حدودها.

غير أن هذا الدعم الروسى تحكمه المصالح القومية للدولة الروسية، وكذلك تحكمه موازين القوى العالمية، ومن الصعب توقع دعم روسى مستمر للخطوات المقبلة فى البرنامج النووى الإيرانى، مع ما لروسيا من مصالح مشتركة أيضا مع أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما تلاحظ فى تراجع الموقف الروسى مؤخرا بعد عقد صفقة بين واشنطن وموسكو حول الدرع الصاروخى، وتخفيف الضغط عن موسكو فى مسألة جورجيا.

أما على الجانب الصينى، فالتعاون مع إيران وصل إلى مرتبة عالية من المصالح المشتركة، فقد بلغ حجم التجارة بين إيران والصين حجما كبيرا لا يمكن التراجع عنه، ويخطط الصينيون لضخ ١٠٠ مليار دولار لاستثمارها فى قطاع الطاقة داخل إيران، وذلك من خلال تطوير منشآتها النفطية التى تقادمت، خاصة حقل "يارافاران" النفطى الضخم، إلى جانب إبرام عقد لاستيراد ١١٠ ملايين طن غاز مسال لمدة ٢٥ عام، و٢٥٠ مليون طن غاز طبيعى، و١٥٠ ألف برميل نفط يوميا لمدة ٢٥ سنة. ومن المعروف أن الصين تستورد من إيران بالفعل حاليا ١٤٪ من احتياجاتها النفطية، وتتناسب زيادة هذه النسبة مع زيادة احتياجات الصين النفطية لتلبية مشروعاتها الصناعية الضخمة الجديدة.

وبفضل هذا التعاون بين الصين وإيران، تمارس الولايات المتحدة ضغوطا هائلة على الصين من أجل وقف التعاون مع إيران، خاصة فى مجال التسليح، حيث تعتبر الصين هى المورد الرئيسى لتكنولوجية الصناعات الكيماوية والإلكترونية إلى إيران، فالولايات المتحدة تتهم الصين بأنها تزود إيران بصواريخ متطورة مضادة للسفن الحربية، من شأنها تهديد سيطرة البحرية الأمريكية فى المنطقة، وبصواريخ كروز أرض – أرض، وبمساعدة إيران على تطوير برامجها فى مجال إنتاج الصواريخ الباليستية طويلة المدى.

ومن أجل ذلك عاقبت إدارة الرئيس الأمريكى السابق "بوش" الشركات الصينية ٦٢ مرة لانتهاكها ما يسمى إجراءات الولايات المتحدة بشأن نقل تقنية الأسلحة إلى إيران ودول أخرى، كما قدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية

تقريرا إلى الكونجرس الأمريكى، خلاصته أن الشركات الصينية ساعدت إيران فى التحرك نحو هدفها للوصول إلى الاكتفاء الذاتى من إنتاج الصواريخ الباليستية.

النفط ودوره فى العلاقة بين الصين وإيران:

تدرك القيادة الإيرانية حقيقة مركزية النفط فى المشروع التنموى الصينى، فالصين بلد يعيش فيه ما يربو على المليار و ٣٠٠ مليون نسمة، ويمتلك اقتصادا مزدهرا واستثنائيا بمعدل نمو سنوى متواصل وغير مسبوق ما بين ٩ - ١٠٪، وبالتالى باتت الصين تعتمد اعتمادا متزايدا على النفط المستورد. ففى الوقت الذى تبلغ فيه احتياطيات الصين النفطية المثبتة قرابة ١٨ تريليون برميل، فإن وارداتها النفطية تشكل ثلث استهلاكها للنفط الخام. ورغم أن الصين استطاعت القيام باكتفاء ذاتى فى النفط لعقود طويلة، فإن ضغوط النمو الاقتصادى والأداء السيىء لشركات النفط الحكومية دفعا الصين إلى الاستيراد النفطى لأول مرة من الخارج عام ١٩٩٣. وتزايد هذا الاعتماد ليتخطى حجم المستورد منه فى عام ٢٠٠٠ الـ ٦٠ مليون طن (بقيمة ١٤,٩ مليار دولار أمريكى)، فضلا عن ١٦٥ مليون طن هى حجم الإنتاج المحلى. ويفرض هذا التعطش الصينى للنفط ظهور البترول فى مناطق لم تكن فى دائرة اهتمام السياسة، أو مناطق أخرى لها تاريخ من الأزمات مع الصين، وفى ضوء حقيقة أن الصين أصبحت ثانى أكبر اقتصاد فى العالم. كما أن التوسع الاقتصادى وتزايد وتطور حركة التصنيع، ونمو الاستهلاك المحلى فى أكبر سوق داخلية فى العالم، قد دفع حجم الطلب على النفط والغاز إلى التزايد، وهو ما سيجعل الصين فى المستقبل المنظور مستهلكا

رئيسيا للنفط فى العالم، ويوجب اهتماما بعلاقتها مع الدول النفطية مثل إيران.

ومن هنا يتزايد القلق الأمريكى من أن مثل هذه التعاملات النفطية بين الصين وإيران، يمكن أن تدفع الصين لتقديم حماية دبلوماسية لإيران، ودعم للبرنامج النووى الإيرانى، وهو ما نجح فى استمرار عجلة المفاوضات دائرة بلا توقف طبقا للمخطط السياسى الإيرانى.

إلا أن هناك حقيقة يجب إدراكها، وهى أن الصين تبدو أكثر الدول الواقعة فى مأزق بسبب أزمة الملف النووى الإيرانى، حيث تتحكم فى الفيتو الصينى عوامل عدة، إستراتيجية واقتصادية ونفطية، وتتداخل هذه العوامل مع أطراف أخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ودول الخليج العربية، ويبدو المأزق الصينى فى أى الطرفين يمكن أن تضحى به الصين، هل تضحى بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة؟ خاصة أن الأخيرة تتربص للصين وتنتظر منها أى هفوة لمحاسبتها، أم أنها ستضحى بإيران وبالمكاسب الاقتصادية الكبيرة الراهنة والمستقبلية فيها؟

لكن على إيران أن لا تعول كثيرا على الفيتو الصينى وتعلق عليه آمالا كبيرة، صحيح أن هناك علاقات وروابط اقتصادية قوية بين الصين وإيران، إلا أن الصين أيضا لها علاقات ومصالح ربما تكون أقوى مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ودول الخليج العربية. كما يجب على إيران أن تدرك طبيعة الدبلوماسية الصينية التى يغلب عليها السياسة البراجماتية، وبراعتها فى الإفلات من المصائد بأقل قدر من الخسائر، وتجنبها المكابرة والتصعيد فى المنعطفات الحادة من أجل مصلحة الصين على المدى الطويل، فالفيتو الصينى

مهما كانت الظروف سيقف عند حدود معينة، نتصور أن أقصاها هو الامتناع عن التصويت، ولهذا يبدو أن الصين ستعمل على عدم التضحية بأى طرف، فهى تحتاج لإيران اقتصاديا كما تحتاج للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا.

وبناء على موقفى روسيا والصين اللذان أوضحناهما فإن الولايات المتحدة تنظر إلى الوضع الحالى بمزيد من التعقيد، فهى لا تملك الشرعية اللازمة لمهاجمة إيران عسكريا، وتجد أن اثنين من أصحاب الفيتو فى مجلس الأمن "الصين وروسيا" موقفهم غير واضح تماما، إضافة إلى الموقف المتذبذب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فى إعطائها الضوء الأخضر حول خطورة البرنامج النووى الإيرانى.

كما أن فرض عقوبات دولية على إيران سيجعلها تنسحب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية – كما فعلت كوريا الشمالية – وتنطلق فى برنامجها النووى وتطويره بحرية، ودون رقابة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة أن إيران تستند فى أنشطة تخصيب اليورانيوم – وهى نقطة الخلاف الرئيسية بينها وبين الغرب – على البند الرابع من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذى ينص على حق الدول فى إجراء وتطوير وإنتاج الطاقة النووية – ومن بينها تخصيب اليورانيوم – للأغراض السلمية.

الموقف العربى من البرنامج النووى الإيرانى:

ثمة تباينا عربيا فى رؤية الملف النووى الإيرانى، حيث تنقسم الدول العربية فى هذا الإطار إلى فريقين: الفريق الأول يرى أن امتلاك إيران برنامج نووى يمثل

آلية يمكن أن تنهى حالة الاحتكار الإسرائيلى للسلاح النووى، وتبدو سوريا نموذجا لهذا الفريق، حيث ترى أن امتلاك إيران برنامج نووى يمثل ورقة رابحة تستطيع الاستناد عليها لمقاومة الضغوط العنيفة المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولى عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص، التى تتهمها بمساعدة المقاومة الوطنية ضد قوات الاحتلال الأمريكى للعراق، وبدعم منظمات المقاومة الفلسطينية وحزب الله ضد إسرائيل.

أما الفريق الثانى فيحاول استغلال هذا الملف لدعم الدعوة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتأتى مصر على رأس هذا الفريق، باعتبارها الدولة صاحبة هذه الدعوة، إلى جانب دول الخليج والأردن، وهذا الفريق فى حقيقة الأمر هو ما نعتبره محور "الذل والاستكانة" فى النظام العربى، والذى لا يتخذ إلا المواقف المناهضة للمقاومة العربية والإسلامية، وإذا قررت أمريكا مهاجمة إيران – كما فعلت مع العراق – فسيصتفون خلفها، ولعل الحملات الإعلامية فى هذه الدول ضد إيران وحزب الله والشيعة، هى مقدمة لذلك، على الرغم من الخطوات التى تتخذها إيران لدعم التقارب بينها وبين الدول العربية.

مواقف دول الخليج:

غير أنه من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا، صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية فى العلاقات الإيرانية الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور فى الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسئولية دوله،

الأمر الذى يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية، التى ترى فى الوجود الأجنبى عاملا مهما لضمان أمنها، وفى ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة فى هذا الشأن، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووى من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج.

وعلى الصعيد الاقتصادى، وعلى الرغم من التباينات السياسية بين إيران والدول الخليجية، إلا أن التعاون الاقتصادى كان أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، حيث تعد تلك الدول أكبر الشركاء التجاريين لإيران. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجارى بين إيران ودولة الكويت قد بلغ ١٨٠ مليون دولار، فى حين كان لا يتعدى ٤٠ مليون دولار، كما ارتفع حجم التبادل التجارى بين المملكة العربية السعودية وإيران من ١٢١٨ مليون ريال إلى بليونى ريال، أما حجم التبادل التجارى بين مملكة البحرين وإيران فقد بلغ حوالى ٦٨ مليون و٢٥٠ ألف دولار، أما بالنسبة لدولة الإمارات، فعلى الرغم من وجود النزاع الإماراتى الإيرانى حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث، إلا أن الإحصاءات الإيرانية تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران، فى الوقت الراهن، كما أنها خامس أهم دولة فى تزويد إيران بالبضائع، وقد سجل التبادل التجارى بين البلدين أعلى المعدلات، إذ بلغ ١٦,١٠ مليار درهم (٤,٤ مليار دولار) بما يعادل ١٣,٥٪ من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم، والبالغ ١١٨,٩٥ درهم (٣٢,٥ مليار دولار)، كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات فى مجالى الاستيراد وإعادة التصدير.

ولم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على التبادل التجارى، حيث بدأت كل من الكويت وإيران بحث مشروع نقل المياه الإيرانية إلى دولة الكويت، وذلك من خلال ضخ ٢١٠ بليون جالون من المياه العذبة الصالحة للشرب يوميا عن طريق مد أنبوب يمتد من سد كرنة الإيرانى إلى منطقة الفور فى الكويت عبر مياه الخليج، ومن شأن هذا المشروع أن يحقق العديد من المزايا الاقتصادية للبلدين حيث يوفر للكويت مصادر جديدة من مياه الشرب لتلبية الطلب المتزايد عليها، كما أن المشروع يتيح لإيران استثمار مصادر المياه بشكل أمثل، كما يتيح جذب الاستثمارات لإيران، فضلا عن تخفيف الاعتماد على النفط والغاز لزيادة العائدات.

وعلى الصعيد السياسى، على الرغم من أن العلاقات الإيرانية الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية وما تبعها من تداعيات، حيث كان التوتر هو السمة السائدة فى العلاقات بين الجانبين، إلا أن بعض الدول الخليجية (قطر وعمان) قد حافظت على علاقة قوية مع إيران، خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكرى والأمنى بين إيران وعُمان تحديدا، ثم انضمت إليهما لاحقا دولة الكويت، وإن كان بدرجة أقل، مع استمرار العلاقات متوترة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وبدرجة أقل مع البحرين.

ثم شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تحسنا ملحوظا خلال العامين الأخيرين لحكم هاشمى رافسنجانى، الذى انتهج سياسة قائمة على أساس تحقيق مصالح إيران القومية، دون تعارضها مع مصالح دول الجوار، ووصولا إلى

فترتى حكم الرئيس خاتمى، التى شـهدت تحـولا حقيقيـا فـى علاقـات إيـران بالدول الخليجية، وشهدت كثافة للتفاعلات السياسية والاقتصادية، ومـع تـولى الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد فقد أكد على ضرورة "تحسين العلاقات مـع دول الجوار وفى مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجى".

وتعكـس الملامـح العامـة للتفـاعلات الـسياسية الـسابقة بـين إيـران والـدول الخليجية الست حرصا إيرانيا على توطيد العلاقات مع تلك الـدول، حتـى فـى ظل وجود خلافات أو تباينـات فـى وجهـات النظـر بـين الجـانبين. وفـى هـذا الصدد حرصت إيران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجهـا النـووى، والتأكيد على أغراضه السلمية، فضلا عـن أن هـذا البرنـامج يتفـق مـع القـوانين الدولية.

الموقف العربى الشعبى:

وبعيدا عن الموقف الرسمى العربى، هناك الموقف الشعبى الذى يعبر عن جماهير الأمة العربية، الذين يرون أن ما تفعله إيران "الدولة الإسلامية" يصب فى خانة القوة التى تسند وتدعم الحق، ويؤيد هذا الموقف الجماهيرى إيـران فـى امـتلاك برنامجا نوويا للاستخدامات السلمية، بل ويتعـدى ذلـك إلى حقهـا فـى امـتلاك السلاح النووى، كقوة رادعة للكيان الصهيونى، الـذى تخلـى قـادة العـرب عـن مواجهته بالسلاح، أو حتى بالمقاطعة السياسية.

وهناك قطاع شعبى كبير فى العالم العربى، ومعه كتاب ومثقفون، يـرون أن من حق إيران أن تمتلك السلاح النووى، لأن فى هذا إضافة لقوة المسلمين، التى

عن طريقها يمكن تحييد إمكانات وقدرات الأعداء، وعلى رأسهم إمكانات العدو الصهيونى.

ويساند هؤلاء الموقف الإيرانى على اعتبار أن إيران دولة إسلامية، فلماذا لا يسمح لها بامتلاك السلاح النووى، فى الوقت الذى يتم السماح لدولة الكيان الصهيونى بامتلاك ترسانة نووية تهدد العرب والمسلمين.

ويعتقد هؤلاء - وكاتب هذه الكلمات منهم - أن القنبلة النووية الإيرانية سترعب الصهاينة، وستعيد توازن القوى فى المنطقة العربية، وستجعل الصهاينة يفكرون جيدا قبل استهداف الداخل الفلسطينى واللبنانى والسورى أو أية دولة عربية.

خاصة أن إيران لها مواقف مسبقة فى دعم الجهاد الفلسطينى بالمال والسلاح، وكذلك دعم حزب الله فى صراعه مع الصهاينة، فلماذا نستكثر عليها أن تكون قنبلتها النووية فى صالح القضايا العربية والإسلامية.

فكل ما هو ضد الكيان الصهيونى لابد أن نؤيده وندعمه ونقف بجانبه. لأن أى نجاح لإيران سيعتبر خصما من إمكانات بنى صهيون ومن يواليهم ويدعمهم بكل أشكال الدعم.

وهذا الموقف العربى الشعبى يسأل كما سأل الأستاذ سميح خلف الكاتب الفلسطينى المعروف، فى إحدى مقالاته تحت عنوان: هل إيران عدوة العرب؟ أسئلة مطلوب الإجابة عليها، وجاء فيه:

هل إيران عدوة العرب؟ وهل إيران هى سبب تفسخ العرب وضعفهم؟ وهل

ما حدث للعراق لعبت إيران فيه دورا أساسيا؟ أليست الثورة الإيرانية فى محل دفاع عن نفسها؟ وما قبل الثورة الإسلامية ألم تكن إيران قاعدة عسكرية لإسرائيل فى عهد الشاه؟ ألم تكن إيران فى ذاك الوقت قوة لم تكن بأى حال من الأحوال داعمة لقضية العرب المركزية "القضية الفلسطينية"؟ فى ذاك الوقت ألم تكن إيران تربطها أحلاف عسكرية مع الغرب وكانت شرطى المنطقة، وكانت ضد حركات التحرر؟

فى عهد الشاه ألم تكن إيران تهدد بارتباطاتها الأمن القومى العربى؟

إذا ماذا تغير فى إيران؟

ألم تطرد الثورة الإيرانية الوجود الصهيونى على أرضها؟ ألم تحل سفارة منظمة التحرير محل السفارة الإسرائيلية؟

ألم ترفع الثورة الإسلامية شعار الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل؟

لكى تكون إيران صديقة العرب يجب أن لا تؤمن أمنها الإقليمى!!

ما حدث فى العراق.. هل كان لإيران أن توقفه؟

من دعم الغزو الأمريكى للعراق.. أهى إيران أم الدول العربية؟

من فتح مطاراته وأجواءه للغزو.. إيران أم العرب؟

من عبر عن تخوفه من السلاح النووى للثورة العراقية.. إيران أم العرب؟

من الذى وهم الآخرين بأن صدام حسين يمكن أن يقوض زعامات أنظمة عربية كبرى.

من نسج خيوط المؤامرة مع أمريكا على الثورة العراقية.. أليست الصهيونية؟

ألم تتحالف الأنظمة العربية مع إسرائيل وأمريكا لضرب الثورة العراقية؟

من الذى يساوم على حقوق اللاجئين وفلسطين التاريخية.. إيران أم الأنظمة العربية؟

من الذى قضى على الثورة الفلسطينية.. إيران أم العرب؟

من الذى انقلب على مبادئه وشعاراته بالنسبة لفلسطين.. إيران أم منظمة التحرير والعرب؟ وأين اللاءات الثلاث؟

فى منظور المصالح، أليس من حق إيران أن تؤمن حدودها مع العراق، ما دام العراق محتلا، فى ظل تقسيمات النفوذ على أرض العراق؟ وهل كان من الصائب أن تترك إيران العراق ملعبا واسعا لرغبات أمريكا؟

فى غياب خيارات الشعب العراقى.. ولو كانت دولة أخرى غير إيران يمكن أن تجلس متفرجة فقط؟ أم مفروض عليها التفاعل والتدخل بما يؤمن برنامجها وأمنها القومى؟

وهل نحدد مواقفنا من الثورة الإيرانية بناء على موقفها من فلسطين، أم من العراق على ضوء مسببات الغزو وعناصره للعراق؟

أليست إثارة النعرة المذهبية هى بدعة أمريكية، شاركت فيها أنظمة عربية لحماية برنامجها وأنظمتها، أمام قوة واعدة نشطة يمكن أن تهدد وجودها ووجود العفن البرمجى، أمام التحديات لها من شعوبها ومن القضايا المركزية؟

وهل إذا انسحبت إيران من طمب الصغرى وطمب الكبرى وأبو موسى يمكن أن تخرج الأنظمة العربية من عباءة أمريكا؟

هل إذا تفسخت إيران وأضعفت لصالح العرب؟

وهل إذا قاد التيار الإصلاحى إيران لصالح العرب أم لصالح أمريكا وإسرائيل بالمنظور الاستراتيجى؟

لماذا هلل الغرب لموسوى والإصلاحيين؟ أهو حب لشعب إيران؟ أم حب للعرب؟ أم حب لإسرائيل بالمنظور الاستراتيجى؟

إذا لماذا تهلل وتضخم بعض الأنظمة العربية ما يحدث فى إيران، وتشبعه إعلاميا فى تناسق مع الآلة الإعلامية الغربية؟

أليس مطلوب لتطبيق الحل الشامل فى المنطقة، وتكريس يهودية الدولة، والقفز عن قضية اللاجئين، هو إنهاء وتجفيف وتقطيع منابع دعم الثورة الفلسطينية؟

أليس ما يحدث فى إيران هو محاولة لإخراج إيران من معادلة الشرق الأوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية؟

لماذا دعم تشافيز حكومة نجاد؟ هل لأن فنزويلا لا تحب الشعب الإيرانى؟ أم تصدى للنفوذ الأمريكى وعرب أمريكا؟

وأخيرا أليس نجاد أكثر صدقا ووفاء للثورة الفلسطينية والشعب الفلسطينى أكثر بكثير من أنظمة عربية؟

أسئلة أترك القارىء ليجيب عليها بدون تدخل فكرى.

الفصل الرابع

الضربة العسكرية والتسليح الإيرانى

الإطار الزمنى للوصول إلى السلاح النووى:

فى شهادة له أمام الكونجرس الأمريكى فى ١٠ مارس ٢٠٠٩، أشار مدير الاستخبارات القومية الأمريكية "دينيس بلير" إلى أن تقييم الوكالة يخلُص إلى أن: "إيران أصبحت تمتلك القدرات التقنية والصناعية التى تخولها إنتاج السلاح النووى.. ونقدر أنها ستكون قادرة على إنتاج الكمية الكافية من اليورانيوم العالى التخصيب اللازم لصنع السلاح النووى فى فترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٥".

وفى المقابل، ترى العديد من الجهات الأخرى بأن حصول إيران على السلاح النووى سيكون فى فترة أقرب من هذا الإطار الزمنى بكثير، إذ توقع معهد العلوم والأمن الدولى فى شهر مارس ٢٠٠٩، أن تنتج إيران الكمية الكافية من اليورانيوم العالى التخصيب اللازم لصنع سلاح نووى خلال مدة قصيرة لا تتعدى ستة أشهر، فيما يرى فريق عمل "مشروع وسكانسن" للحد من التسلح النووى أن إيران قد حصلت بالفعل على كمية اليورانيوم المطلوبة لصنع سلاح نووى بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وهى قادرة على صنع قنبلة نووية خلال فترة لا تتعدى الشهرين إلى ثلاثة أشهر على الأكثر إذا ما كان هناك قرار بذلك.

ومن المعروف أن مرحلة الحصول على يورانيوم عالى التخصيب تعد الأصعب فى صنع سلاح نووى. وحالما تحصل إيران على الكمية الكافية من هذا اليورانيوم العالى التخصيب، سيكون من السهل على مهندسيها أن يقوموا بتجميع السلاح النووى. وبينما تختلف التقديرات المتعلقة بهذا الموضوع، فإنه من غير الواضح بعد ما إذا كانت إيران ستقوم بصنع سلاحها النووى قريبا.

على جانب آخر ذكرت مصادر صحفية بريطانية أن إيران تمكنت بالفعل من امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتصنيع وإطلاق رأس نووى، وأنها بانتظار الحصول على إذن من مرشد الثورة "على خامنئى" لإنتاج قنبلتها الأولى.

ونقلت صحيفة "التايمز" فى أغسطس ٢٠٠٩، عن مصادر استخباراتية غربية لم تسمها قولها: إن إيران انتهت فى صيف عام ٢٠٠٣ من برنامج بحثى لتصنيع اليورانيوم القابل للاستخدام العسكرى، بما يعنى قدرتها على تصنيع قنبلة فى غضون عام فى حال حصولها على أمر من مرشد الثورة.

وتأتى هذه التقديرات بالرغم من أن تقريرا لجهاز الاستخبارات الوطنية الأمريكية كان قد خلص إلى أن إيران أنهت برنامجها العسكرى النووى فى عام ٢٠٠٣ بعد دخول الولايات المتحدة إلى العراق، إلا أن المصادر الاستخباراتية التى تحدثت إليها الصحيفة قالت إن إيران أوقفت أبحاثها لأنها حققت الهدف المنشود منها، وتمكنت من امتلاك تكنولوجيا إطلاق الرؤوس النووية باستخدام صواريخ "شهاب ٣" طويلة المدى.

وأضافت المصادر: إنه فى حال موافقة "خامنئى" على تصنيع قنبلة نووية، فإن إيران سوف تكون بحاجة إلى ستة أشهر فقط لتخصيب كميات كافية من اليورانيوم للاستخدام العسكرى، وستة أشهر أخرى لتصنيع رأس نووى.

وأوضحت المصادر أن وزارة الدفاع الإيرانية قامت بتأسيس إدارة سرية للأبحاث النووية، وتشغيلها لسنوات باستخدام مئات العلماء والباحثين فى برنامج بمليارات الدولارات لتطوير تكنولوجيا نووية عسكرية إلى جانب برنامج نووى سلمى.

ومن دراسة الإستراتيجية الإيرانية فى التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع المفاوضين الأوروبيين، يمكننا أن نستنتج أنها قائمة على فكرة السعى لإتقان التقنية النووية تحت أعين مفتشى الوكالة، ودونما حاجة للسعى فعلا لتصنيع قنبلة نووية، بمعنى آخر أن إيران تسعى إلى الوصول للقدرة على تصنيع القنبلة النووية، ثم الوقوف بعد ذلك عند العتبة النووية، التى يمكنها تخطيها بعد ذلك بسهولة وسرعة، إذا ما قررت ذلك، عندما تواجه تهديدا وشيكا بهجوم من قوة معادية، أى أن تكون إيران قد نجحت فى تصنيع مكونات القنبلة النووية منفصلة عن بعضها ودون تجميعها، مع تبليغ رسالة ردعية إلى أعدائها بأنها قادرة على تجميعها فى وقت محدود عند اللزوم، وهو نفس الأسلوب الذى اتبعته إسرائيل فى الماضى تحت عنوان الردع بالشك. وهنا يبرز السؤال: هل ستوافق أمريكا على ذلك؟ من البديهى أن الإجابة هى لا.

تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية:

فى تقرير لجهاز المخابرات المركزية الأمريكية صدر فى فبراير ٢٠٠٩، نجده يتحدث عن التداعيات المحتملة لتحول إيران إلى قوة نووية، فيعتبر التقرير أنه وما أن تمتلك إيران السلاح النووى حتى يزيد الخطر الذى تفرضه على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بشكل يهدد الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط أكثر مما تفعله اليوم. ولا شك أيضا من أن إيران النووية ستشكل خطرا أيضا على وجود إسرائيل كحليف رئيسى للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن أحمدى نجاد وعدد من القادة الإيرانيين كانوا قد وعدوا مرارا وتكرارا بتدمير إسرائيل.

الموقف الإسرائيلى من إيران:

طبقا لرأى الباحث الإسرائيلى "إفرايم كام" ترجع وجهة النظر الإسرائيلية فى معاداة البرنامج النووى الإيرانى لعدة عوامل هى:

أولا: أن إيران النووية يمكن أن تتصرف بعدوانية ضد إسرائيل.

ثانيا: من الممكن أن تعزز القدرات النووية مكانة إيران، وبالتالى تعزيز العناصر الراديكالية "الإسلامية" داخل المنطقة وخارجها، ومن المحتمل أيضا أن يتسبب فى دفع الدول "المعتدلة" للتقرب كثيرا من إيران، وأن تقوية العناصر الراديكالية من شأنه أن يلحق أضرارا كبيرة فى علاقات السلام التى تسعى إسرائيل جاهدة لبنائها مع العالم العربى!.

ثالثا: وجود أسلحة نووية فى إيران ربما يحفز دولا أخرى فى المنطقة مثل مصر والسعودية وسوريا على تطوير أسلحة نووية خاصة بها، وهو ما من شأنه أن يسارع فى حدوث سباق تسلح نووى فى المنطقة، إلى جانب أن إيران نفسها قد تتحول إلى مصدر للحصول على التقنية النووية للدول الأخرى.

وهذا يعنى أن امتلاك إيران لأسلحة نووية سيخلق وضعا غير مسبوق فيما يتصل بالقدرة على إلحاق الأذى والأضرار الكبيرة بإسرائيل، وربما يستحضر الكثير من المشكلات الأمنية لإسرائيل.

الخيار الإسرائيلى:

من الناحية العسكرية، وعلى الرغم من ضخامة الأسطول الأمريكى الذى يتم حشده فى الخليج، فإن الولايات المتحدة تعلم أن الإقدام على ضرب إيران لن يكون بالنزهة، ولا بالسهولة التى حدث بها غزو أفغانستان والعراق.

فحينما تم غزو أفغانستان، كان لديها من الشرعية المزعومة، والتأييد من الدول الغربية، بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، إلى جانب قلة تسليح الشعب الأفغانى، مما جعل الأمر فى النهاية سهلا، وإن كان بدأ يتحول الآن إلى كابوس، وبدأ الجيش الأمريكى يتكبد الخسائر التى من المتوقع أنه لن يستطيع تحملها، وسيفر هاربا قريبا، فى ظل إدارة "أوباما".

أما عن العراق، فالولايات المتحدة هاجمته دون شرعية دولية مطلقا، وساعدها على تحقيق غزوها الصمت العربى والدولى، إلى جانب أن العراق كان دولة أشبه بالحطام، بعد تدميرها فى حرب الخليج الثانية "تحرير الكويت"، ثم الحصار الذى استمر لأثنى عشر سنة متوالية، مما أنهك القيادة والجيش والشعب معا.

فإذا كان الموقف الأمريكى من الصعوبة بمكان أن يحقق فى الوقت الحالى نجاح الضربة الإجهاضية للبرنامج النووى الإيرانى، فإن هناك لدى الولايات المتحدة خيارا ثانيا، وهو أن تقوم إسرائيل بدور الوكيل فى تنفيذ هذه العملية، خاصة أن لإسرائيل مصالح فى تنفيذ هذا الأمر، حيث تعانى من شدة الصراع مع النظام الإيرانى منذ قيام الثورة الإسلامية، إلى جانب أن النظام الإيرانى الحالى بقيادة "أحمدى نجاد" قد وجه لإسرائيل أكثر من مرة العبارات التى تعتبر من قدس الأقداس بالنسبة لإسرائيل، حيث أنكر محارق اليهود فى المعتقلات الألمانية، وأقترح ترحيل اليهود لدولة أوروبية، إلى جانب الدعم الإيرانى الواضح لحزب الله فى لبنان، الذى يؤلم إسرائيل بعملياته، وفى ظل وصول اليمين المتطرف إلى الحكم فى إسرائيل بقيادة "بنيامين نتنياهو"، ولذلك

فهناك من المبررات التى تسمح بمثل هذا الخيار، حيث يمكن التحجج بأى من هذه الأسباب، لتوجيه ضربة وقائية من إسرائيل لإيران، تستهدف المنشآت النووية، والمنشآت الصاروخية، ومراكز القيادة والسيطرة، والقواعد الجوية والمطارات، ووسائل الدفاع الجوى من رادارات، إضافة إلى مواقع الحرس الثورى الإيرانى، والقواعد البحرية الإيرانية فى الخليج، والتى قد يصل عددها إلى أكثر من خمسين هدفا.

لكن هذا الخيار يصطدم بالواقع، الذى يمكن أن نقول أنه يصل إلى درجة المستحيل، فهذه الأهداف الخمسين، يحتاج كل هدف منها لنجاح القصف إلى أربع مقاتلات قاذفة، وعلى ذلك فإجمالى المقاتلات المطلوبة سيتعدى ٢٠٠ مقاتلة، هذا إلى جانب سرب مقاتلات اعتراضية على الأقل لتوفير الحماية الجوية للمقاتلات القاذفة أثناء تنفيذ مهامها، وانسحابها إلى قواعدها بعد ذلك، وبالطبع فهذا العدد اللازم من المقاتلات القاذفة والاعتراضية متعددة المهام لن يكون متاحا لإسرائيل، لاسيما مع ضرورة توفير ما لا يقل عن ثلاثة أسراب مقاتلة لحماية الأجواء الإسرائيلية، تحسبا لهجوم جوى من قبل سوريا الحليف الرئيسى لإيران والقريب من إسرائيل، وهو ما يبرز ضرورة مشاركة القوات الجوية الأمريكية العاملة فى المنطقة، لتغطية العجز فى المقاتلات الإسرائيلية، هذا إذا ما أريد للحملة الجوية الإسرائيلية النجاح فى تنفيذ أهدافها، أضف إلى هذا مشكلة رئيسية تواجهها إسرائيل، وهى بعد المسافة بينها وبين إيران والتى تصل إلى ١٥٥٧ كم، مقارنة ببغداد ٨٥٧ كم، عندما قامت المقاتلات الإسرائيلية بقصف المفاعل النووى العراقى (تموز) فى عام ١٩٨١. وهو ما يبرز مشاكل

لوجيستية عديدة أهمها ضرورة إعادة الإمداد بالوقود فى الجو، والحصول على موافقة الدول الأخرى التى ستعبر الطائرات الإسرائيلية أجواءها، وهى الأردن ثم العراق أو تركيا، أو السعودية فى خطط مقترحة أخرى.

وعلى الرغم من صلات تركيا الوثيقة بكل من إسرائيل والولايات المتحدة، ومحاولة أن تتحول تركيا إلى منصة إطلاق للهجمات العسكرية ضد تجهيزات إيران النووية، إلا أن هذا السيناريو "تواطؤ تركيا فى هجوم إسرائيلى ضد المواقع النووية الإيرانية"، أصبح فى حكم الماضى، بسبب الانتكاسات الأخيرة فى العلاقات التركية الإسرائيلية، فمن جهة كانت هناك بعض التسريبات الإعلامية التى أشارت إلى أن إسرائيل تدرب مجموعات كردية بشكل نشيط فى المنطقة، وقد رفضت تل أبيب التهمة بشكل قاطع عندما واجهتها أنقرة بقسوة منذ عهد قريب.

يضاف إلى ذلك أن تركيا وقعت مع إيران عام ٢٠٠٧ على اتفاق التعاون التركى الإيرانى، وهو الخطوة التى جاءت فى الوقت الذى كانت تسعى فيه واشنطن إلى فرض عقوبات أشد ضد إيران بسبب برنامجها النووى.. وقد ردت الحكومة التركية على ذلك قائلة أنها تهدف من خلال علاقاتها الودية مع دول المنطقة والمجتمع الدولى إلى إشاعة أسلوب دبلوماسى مكثف سوف يساعد، بدون شك، على نزع فتيل التوتر النووى.

هذا بخلاف الموقف الحاسم الذى اتخذته تركيا، عقب الاعتداء الإسرائيلى على قطاع غزة، والذى تصاعد فيما بعد إلى حد إلغاء المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وإسرائيل فى أكتوبر ٢٠٠٩، إضافة إلى التقارب الحالى

الحادث بين تركيا وإيران من جهة، وتركيا وسوريا (حليفة إيران) من جهة أخرى، وهو كما قلنا ما يمثل حلف ثلاثى، يقف فى وجه المشروع الصهيونى الأمريكى.

كما أن تركيا نصبت فى مايو ٢٠١٠ بطاريات صواريخ مضادة للطائرات فى إحدى القرى القريبة من الحدود مع سوريا، لمنع الطائرات الصهيونية من اختراق الأجواء التركية فى حالة شن غارات على العاصمة السورية دمشق أو الأهداف الإيرانية.

وعليه، فإن سيناريو الاستعمال الإسرائيلى لمجال تركيا الجوى ضد إيران، من غير المحتمل أن يتحقق، خاصة بعد التقدم الحادث فى السياسة التركية نحو مزيد من الاستقلال عن السياسة الأمريكية، والتقارب مع إيران وسوريا والقضية الفلسطينية.

هذا إضافة إلى أن تركيا تدعو إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وتسعى من أجل إبعاد البرنامج النووى الإيرانى عن طبيعته العسكرية، وتحاول تشجيع إيران على الاستفادة من هذا البرنامج لأغراض سلمية، لأن البرنامج النووى الإيرانى إذا ما كان ذا طبيعة سلمية، فعلى الأرجح أن لا يكون له تأثير على هذه المنطقة، بل على العكس من ذلك، فربما يشكل فى هذه الحالة، لاسيما إذا كان الهدف من هذا البرنامج هو حقا لتوليد الطاقة الكهربائية، على وفق وجهة النظر الإيرانية، عاملا يفضى إلى بناء نوع من علاقات التعاون بين دول المنطقة، عندما يصدر الفائض فى هذه الطاقة إلى الدول المجاورة، التى تعانى نقصا منها، أو عن طريق الاشتراك بمنظومة ربط للطاقة الكهربائية مع دول من منطقة الشرق الأوسط.

نفس الحجة تنطبق، مع بعض الفوارق. على جيران إيران الآخرين، مثل أذربيجان، التى زار زعيمها الجديد إيران، وطمأن طهران بأنه مهما كانت الظروف لن يسمح بهجوم أجنبى ضد إيران عبر أذربيجان. ومقارنة مع تركيا، فإن لدى أذربيجان مخاوف أكبر من رد فعل إيرانى قاسى حالة هجوم إسرائيلى عبر دول بحر قزوين، كما أنها تتطلع إلى دعم إيران فى دعواها لاستعادة الأرض التى فقدتها فى حربها مع أرمينيا أثناء التسعينيات.

وكما هو الحال مع أذربيجان، تبدو حاليا كل الأبواب الآسيوية القوقازية الأخرى موصدة أمام هجوم إسرائيلى على إيران.

أما بالنسبة إلى باكستان، فهى مثل تركيا وأذربيجان، لها مصلحة أكثر من اللازم مع إيران، تحول دون السماح لنفسها بأداء دور مساند لضربة إسرائيلية موجهة لإيران. وإن تسربت معلومات بسماح باكستان لقوات أمريكية خاصة بالتدريب في بيشاور استعدادا لأى تدخل ضد إيران، إلا أن هذا التدريبات ليست موجهة ضد إيران بالضرورة، فالاعتبارات الإستراتيجية تتغلب على حالة الشك المتبادل بين طهران وإسلام آباد.

يتبقى أمام إسرائيل مسارا واحدا، بأن تعبر الضربة الإسرائيلية المجال الجوى الأردنى، وبعد ذلك العراق قبل وصولها إلى إيران.

ولذلك فإن هذا الخيار غير فعال، ما لم تشترك به الولايات المتحدة بنفسها، نظرا لضخامة عدد الأهداف الإيرانية، وانتشارها على مساحات واسعة فى إيران، إلى جانب تحسب إسرائيل للانتقام الإيرانى، والمتمثل أصلا فى قصف الأهداف الإستراتيجية، والمناطق السكانية فيها بواسطة الصواريخ

الباليستية الإيرانية "شهاب٣ وشهاب٤" والتى يتعدى مداها ٢٠٠٠ كم، لاسيما وأن معظم هذه الأهداف يتركز فى المنطقتين الساحلية والوسطى من إسرائيل، والمزدحمتين بكثافة سكانية، الأمر الذى يعرض معظم شمال إسرائيل لمخاطر شديدة.

بوادر الضربة الإسرائيلية:

تصاعد التهديد الإسرائيلى بضربة جوية لمنشآت إيران النووية على فترات متفرقة، غير أنه عقب صعود اليمين المتطرف إلى الحكم فى إسرائيل، بدأت بعض البوادر تظهر فى الأفق نحو حتمية هذه الضربة، ومن هذه البوادر ما يلى:

١- تزايد المباحثات الماراثونية بين واشنطن وتل أبيب، خلال الفترة الماضية، والزيارات المكوكية للمسئولين فيهما، وجاءت هذه الزيارات فى كل مستوياتها السياسية والأمنية والعسكرية، حيث حضرت المسألة الإيرانية بكل قوة خلال المباحثات.

٢- الهجوم الجوى الناجح الذى استهدف منشأة نووية سورية فى سبتمبر ٢٠٠٧، رأت فيه إيران عودة من جديد لتزايد الدوافع نحو العملية العسكرية ضدها؛ مما دفع بالرئيس "بوش" فى حينه لأن يعلن أن هذه الضربة رسالة موجهة لطهران، وكان من الواضح أن الإيرانيين أبدوا قلقا متزايدا من حقيقة أن أى دولة عربية أو إسلامية، لم تستنكر ذلك الهجوم.

٣- تزايد الإشارات الدالة على الإعداد للعملية العسكرية ضد إيران، فى ضوء انتشار التقارير حول التدريبات العسكرية التى أجراها سلاح الجو الإسرائيلى فى عرض البحر المتوسط، وكأنه إعداد للقوات لتنفيذ العملية ضد إيران.

٤- ما تم تداوله مؤخرا حول نشر غواصة نووية إسرائيلية فى سواحل البحر الأحمر، والتسريبات التى تم نفيها لاحقا حول سماح بعض الدول العربية لمرور الطائرات الإسرائيلية عبر أجوائها.

سيناريو الهجوم الإسرائيلى المحتمل على إيران:

رسم تقرير صادر عن المركز الأمريكى للبحوث الدولية والإستراتيجية، نشرته وكالة نوفوستى للأنباء فى سبتمبر ٢٠٠٩، نقلا عن المركز الروسى للتحليل التقنى والاستراتيجى فى مجلة يصدرها، سيناريو كاملا حول إمكانية توجيه إسرائيل ضربة وقائية إلى المنشآت النووية الإيرانية.

وجاء فى التقرير أن إسرائيل تحتاج لتحقيق هدفها، أى تصفية المشروع النووى الإيرانى، أو على الأقل وقفه، إلى ثمانين طائرة قاذفة مقاتلة، أو إلى ثلاثين صاروخا باليستيا ذا دقة عالية من طراز "أريحا ٣".

والجدير بالذكر أن إسرائيل تملك ٢٥٠ طائرة مقاتلة من طراز إف ١٦، تستطيع الوصول إلى إيران.

وأشار المحللون فى التقرير إلى أن ضربة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية قد تتطلب العشرات من القنابل الأمريكية الموجهة بالليزر، وهى التى تتمكن من اختراق طبقة من الخرسانة بسماكة ١,٨-٦ أمتار.

ويذكر فى السيناريو أن تدمير مصنع تخصيب اليورانيوم الواقع على سطح الأرض فى منطقة أصفهان، يتطلب من إسرائيل توجيه تسع قنابل، ولضرب المفاعل النووى فى منطقة أراك أربع قنابل، و٥٥ قنبلة لتدمير مصنع تخصيب

اليورانيوم الواقع تحت سطح الأرض فى ناتانز، بينما ستقوم مقاتلات من طراز إف ١٦، وإى ١٥، بنقل القنابل.

وطرح التقرير مسار تحليق ممكن للطائرات الإسرائيلية على طول الساحل اللبنانى والسورى للمتابعة شمالا، والمرور فوق كردستان أو وسط العراق.

وفى احتمال آخر يتحدث معدو التقرير عن إمكانية الهجوم بالصواريخ ذات الدقة العالية، وفى هذه الحالة تصل حاجة إسرائيل إلى ثلاثين صاروخا من هذا النوع، توزع على الشكل التالى: خمسة صواريخ توجه إلى أصفهان، وثلاثة إلى أراك، و٣٤ صاروخا لتدمير ناتانز، غير أن إسرائيل لا تملك هذا العدد من الصواريخ حاليا.

شروط نجاح الضربة الإسرائيلية:

فى دراسة للكاتب الإسرائيلى "إفرايم كام" الباحث بمركز يافا للدراسات الإستراتيجية بإسرائيل، يرصد حزمة من الشروط الأساسية لنجاح أى عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية، ويقول أنه إذا لم تتوفر مثل هذه الشروط، فإنه من الأفضل الاستغناء عن القيام بذلك، وهذه الشروط هى:

١- التوصل إلى تقرير استخباراتى دقيق لحالة البرنامج النووى الإيرانى، فالفشل الاستخباراتى الذى منيت به الدول الغربية فى الفترة التى سبقت غزو العراق، وكذلك الفشل الاستخباراتى فى عدوان إسرائيل على لبنان (يوليو - أغسطس ٢٠٠٦) يؤكد الحاجة الضرورية لعرض تقرير دقيق وواضح بأن إيران تقترب جدا من امتلاك الأسلحة النووية.

والمعلومات الاسنخباراتية لا تتصل بالمنشآت الإيرانية المعروفة فحسب، وإنما بمعرفة وجود منشآت أخرى غير معروفة، فهذه المعلومات ينبغى التحقق منها عمليا مسبقا، لكى يتم ضمان أن الهجوم سيدمر البرنامج النووى لفترة معينة من الزمن، وإذا ما تبين أن هذا الهجوم قد يؤخر هذا البرنامج لسنة أو اثنتين فقط، فإن هذه النتيجة لا تبرر مثل هذه المخاطرة على الإطلاق، ومن الضرورى الأخذ فى الحسبان أن الظروف التى ستنشأ عن الهجوم قد لا تسمح بتكرار هجوم آخر على المنشآت الأساسية التى لم تتضرر فى الهجوم الأول، أو تلك المنشآت التى يتم اكتشافها بعد ذلك.

٢- لابد أن تكون احتمالات نجاح العملية العسكرية كبيرة، لأن فشل العملية العسكرية من شأنه أن يشجع الإيرانيين على مواصلة البرنامج النووى على خلفية الشعور بالتحدى، وهذا من شأنه أن ينطوى على ثمن باهظ خارج حدود قدرة إسرائيل.

٣- تحقيق التعاون والتنسيق بشكل مسبق مع الولايات المتحدة، فمثل هذين الأمرين "التنسيق والتعاون" يعدان عنصرين مهمين، بل وفعالين فى تنفيذ العملية العسكرية، طالما أن الخطوط التى ستمر عبرهما تنفيذ عملية عسكرية كهذه موجودة فى مناطق تنتشر فيها قوات أمريكية، ومن الأهمية بمكان تخفيف المخاطر عبر هذه المناطق.

٤- ينبغى أن تكون الظروف الدولية مواتية، بل ومساعدة، لتبرير القيام بمثل هذه العملية العسكرية، وذلك بالموازاة مع وصول الجهود الدبلوماسية إلى طريق مسدود.

الرد الإيرانى على هجمات إسرائيل المحتملة:

يشير الباحث العسكرى الإسرائيلى "دانى شوهام" فى دراسته المنشورة فى مجلة "نتيف" فى يناير ٢٠٠٩، إلى أن إيران تمتلك عددا من الردود المتوقعة ضد إسرائيل إذا ما هاجمتها، على النحو التالى:

أ- إطلاق مكثف للصواريخ تجاه إسرائيل، وسيكون ذلك الرد الأكثر توقعا وسرعة، فهى تمتلك عدة مئات من صواريخ شهاب، التى يغطى مداها كامل الأراضى الإسرائيلية، وفى ضوء أن صاروخ شهاب غير دقيق، فستلجأ إيران لاستخدامه ضد مناطق كبيرة، لاسيما ضد المدن السكانية، وربما تلجأ لاستهداف المفاعل النووى فى ديمونا.

ويجب التذكر أيضا أن إيران تمتلك قدرات قتالية كيماوية وبيولوجية، وإذا ما زودت تلك الصواريخ بهذه الرؤوس، فسيسفر ذلك عن خسائر إسرائيلية هائلة غير متوقعة.

ب- الاستعانة بالقذائف الصاروخية من حزب الله ضد إسرائيل، والسؤال هنا: لأى مدى سيكون الحزب مستعدا لفتح جبهة قتالية مع إسرائيل، وهو يحاول منذ حرب لبنان الثانية الحفاظ على الهدوء، تخوفا من رد عسكرى إسرائيلى مكثف غير مسبوق ضده.

ج- تنفيذ عمليات انتحارية ضد إسرائيل بواسطة منظمات فلسطينية، فمن الممكن الافتراض لجوء إيران لهذه الوسيلة، لاسيما وأنها عملت كل ما بوسعها لتفعيل العمل المسلح ضد إسرائيل، من خلال علاقاتها الحميمة مع حركتى حماس والجهاد، لكن هناك شكوكا حول مدى الموافقة التى ستعطيها هذه

المنظمات، غير المرتبطة تنظيميا بإيران، فى ضوء أن مصلحة حماس اليوم هى المحافظة على التهدئة.

د- تنفيذ عمليات مسلحة ضد أهداف إسرائيلية ويهودية، خارج إسرائيل، كما حصل فى هجوم العاصمة الأرجنتينية خلال التسعينيات، مستغلة البنى المعلوماتية الاستخبارية فى مختلف أنحاء العالم، وسيكون هذا من أهم الأساليب التى سيلجأ إليها الإيرانيون، حيث سيجتهدون فى عدم ترك أى علامات تربط بينهم وبينها.

هذه هى أراء المحللين الإسرائيليين أنفسهم، وهى توضح أن إيران تمتلك عدة خيارات عملية واقعية للرد على أى ضربة عسكرية إسرائيلية قد توجه لها، ما من شك فى أنها سترد، ولن تذهب فى طريق من سبقها فى بعض العواصم العربية، والمتوقع أن يكون ردها قاسيا.

إضافة إلى كل ذلك، هناك التصريحات الإيرانية التى تطلق بين الحين والآخر، والتى تتحدث عن رد الفعل الإيرانى فى حالة مهاجمة إسرائيل لإحدى منشآتها النووية، ومنها التصريح الذى أدلى به قائد الحرس الثورى الإيرانى الجنرال محمد على جعفرى، من أن إيران سوف تقصف المنشآت النووية الإسرائيلية فى حال شنت إسرائيل هجوما على بلاده.

ونقل عن جعفرى قوله إنه فى حالة قيام إسرائيل بشن هجوم على إيران، فإن طهران سوف تقوم بتدمير المنشآت النووية الإسرائيلية عن طريق قصفها بالصواريخ.

وأضاف قائد الحرس الثورى أن إسرائيل تقع فى مدى القصف الإيرانى، مضيفا أن القدرات الباليستية الإيرانية تضع النظام الصهيونى تحت طائلة الهجوم الإيرانى، وأن إسرائيل غير قادرة على مواجهة الهجمات الصاروخية المكثفة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، موضحا أن الدرع الصاروخى لإسرائيل وأمريكا هو ادعاء أكثر من كونه حقيقة.

وتابع المسئول الإيرانى القول: "فى تقييمنا بشكل عام، ولى زمن توجيه التهديد العسكرى ضد إيران، ونظرا لاقتدار إيران فى مجال المعدات والتجهيزات والتخطيط، والمكانة المؤثرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية بين شعوب المنطقة المسلمة، فإن الأعداء لن يصلوا إلى نتيجة عبر هذه الإستراتيجية".

وأشار القائد العام للحرس أن إحدى قدرات الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمواجهة التهديدات المحتملة للأعداء، تتمثل فى القدرات الصاروخية للقوات المسلحة، وخاصة حرس الثورة، مؤكدا أنهم يعلمون فيما إذا ارتكبوا أى حماقة، فإن صواريخنا تغطى جميع أنحاء الكيان الصهيونى، مشددا على الدقة العالية للصواريخ الإيرانية، وأن العدو لم يختبر بعد أى صاروخ قادر على مواجهة الصواريخ الإيرانية.

هل تفعلها أمريكا؟

وبعيدا عن كل التحليلات، السياسية والعسكرية، فيظل هناك دوافع قوية لدى الإدارة الأمريكية للتخلص من الملف النووى الإيرانى، عبر شن ضربة استباقية ضد إيران، حتى لا تصل إلى ما وصلت إليه كوريا الشمالية من نجاح، ويبررون

ذلك بأن ما حدث فى العراق من فشل لن يتكرر، لأن العملية العسكرية ضد إيران ستعتمد فقط على ضربات جوية وصاروخية، دون الزج بقوات برية أمريكية فى المستنقع الإيرانى.

إلا أن هناك فى المقابل، وبالذات مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة، من يختلف مع هذا الفصيل المتشدد، ويرون أن استخدام القوة لن يوقف البرنامج النووى الإيرانى، بل سيعجل من توجيهه نحو الوجهة العسكرية. ذلك أن المواقع النووية والصاروخية الإيرانية مبعثرة، وبعضها غير معروف لدى المخابرات الأمريكية، ثم إنه لا يوجد شيء اسمه تحقيق هدف عسكرى من هذا القبيل باستخدام الهجمات الجوية والصاروخية فحسب، فقد حاولت إسرائيل ذلك مع حزب الله (عام ٢٠٠٦) فى لبنان بهدف تدميره والتخلص من ترسانته الصاروخية وفشلت فى ذلك، فبدون استخدام فاعل وحاشد ومكثف للقوات البرية لا يمكن تحقيق مثل هذا الهدف، لا مع إيران ولا مع كوريا الشمالية، ولا مع أى دولة أخرى، ناهيك عن ردود الفعل الكارثية المتوقعة من قبل الصواريخ الإيرانية، خصوصا ضد القوات الأمريكية فى العراق، مع تأكيد إيران قدرتها على إغلاق مضيق هرمز فى وجه ناقلات النفط التى تنقل ٢٠٪ من احتياجات السوق العالمى من النفط.

هذا بالإضافة إلى أن ضرب إيران عسكريا لن يؤدى إلى تحطم البرنامج النووى الإيرانى بشكل كامل، ولكنه طبقا لرأى الخبراء سيؤخر البرنامج لمدة سنة أو اثنتين على الأكثر، لكن نتائج هذه الضربة ستكون كارثية على المنطقة، ولا يعلم أحد تداعياتها.

كما أنه فى حالة ضرب المنشآت النووية الإيرانية، ونظرا للخبرات الإيرانية المكتسبة، فإن إيران ستكون قادرة على بناء منشآت بديلة فى فترة زمنية قصيرة.

السيناريو الأمريكى المتوقع وخسائره:

تحدثت وسائل الإعلام الأمريكية عن خطط وضعت فى البنتاجون حول سيناريوهين عسكريين أساسيين ضد إيران: الأول يحتاج إلى خمسة أيام، ويشمل حملة قصف واسعة النطاق بهدف تدمير مجموعة كبيرة من الأهداف الإستراتيجية والعسكرية، تشمل مراكز القيادة السياسية والإستراتيجية التى بها القيادات السياسية والدينية والعسكرية الكبرى فى إيران، ومقار الحرس الثورى والاستخبارات، وبعض المواقع الحكومية الحساسة، هذا إلى جانب قصف جميع المنشآت النووية، ومواقع الدفاع الجوى والمطارات والقواعد الجوية والبحرية فى الخليج.

أما السيناريو الثانى فهو يحتاج إلى يوم واحد فقط، وهو أشبه بضربة جراحية، ويشمل قصفا جويا وصاروخيا يقتصر على المنشآت النووية فقط، وأبرزها مصنع تخصيب اليورانيوم فى "ناتانز"، ومصنع تحويل اليورانيوم فى "أصفهان"، حيث يتدارس مخططو البنتاجون كيفية تدمير أهداف تقع على عمق ١٠ – ١٥ مترا تحت الأرض وفى كهوف الجبال، ولاسيما وأن منشأة "ناتانز" تحتوى على أكثر من ٢٠ مبنى بما فيها قاعدتان تحت الأرض تم بناؤهما مع جدران يبلغ سمكها متران.

أما عن الخسائر التى من المتوقع حدوثها للقوات الأمريكية، فإنها ستتكبد

خسائر جسيمة لا قبل لها بتحملها، سواء فيما يتعلق بالـ ١٥٠ ألف جندى أمريكى الموجودين فى العراق، والذين تعتبرهم إيران رهينة تحت يدها، أو إغلاق مضيق هرمز.

وينشغل العسكريون الأمريكيون بدراسة ردود الفعل الإيرانية المتوقعة، وكيفية مواجهتها، لاسيما فى ثلاثة اتجاهات:

الأول: يتمثل فى قصف صواريخ (شهاب ٣) للقواعد الأمريكية فى منطقة الخليج، ويتوقع أن تنفذ خلال ١٠ دقائق من بدء العملية العسكرية، وقد توجه أيضا ضد إسرائيل، حيث تملك إيران نحو ٥٠٠ صاروخ شهاب يصل مداها ٢٠٠٠ كم.

الثانى: يتمثل فى اجتياح قوات الحرس الثورى الإيرانية جنوب العراق، لشن عمليات هجومية واستشهادية ضد القوات الأمريكية فى العراق.

الثالث: وسيكون ميدانه مياه الخليج، حيث يتوقع أن تشن الوحدات البحرية الإيرانية هجمات بواسطة لنشات الصواريخ، والزوارق الاستشهادية، ضد القواعد الأمريكية الموجودة على الساحل الغربى للخليج، مع احتمال قيام الغواصات الصغيرة "قادر" التى طورتها إيران أخيرا بعمليات إنزال كوماندوز لمهاجمة هذه القواعد البحرية، إلى جانب شن عمليات هجومية لزوارق وغواصات ضد السفن الحربية الأمريكية، وناقلات النفط بالخليج، بالإضافة إلى تلغيم ممرات السفن، ومضيق هرمز، وإغلاقه بالصواريخ الساحلية "سيلك وورم" المتمركزة فى الجزر المتحكمة فى المضيق، وهو ما يتطلب شن عمليات هجومية

بواسطة القوات الخاصة الأمريكية والمارينز لاحتلال هذه الجزر، وقاعدة بندر عباس حتى يمكن إعادة فتح مضيق هرمز ثانية فى وجه ناقلات النفط.

ويكتسب مضيق هرمز أهمية إستراتيجية، لأنه الممر الأهم لإمدادات النفط العالمية، وباستثناء السعودية التى تصدر بترولها عبر البحر الأحمر، فإن جميع صادرات بترول دول الخليج، التى تشكل نحو ٢٠ إلى ٢٥٪ من البترول الخام العالمى تمر من خلال مضيق هرمز.

الاستعداد الإيرانى:

الدولة الإيرانية تمتلك من المقومات الكثير، التى تجعل محاولة التفكير فى غزوها أو ضربها مغامرة يجب عدم القيام بها، فالتسليح فى الجيش الإيرانى فى قمة مستوياته، وإلى جانب التعاون العسكرى مع الصين وروسيا، فإن الجيش الإيرانى يطور من أسلحته بيده، وبواسطة جنوده وضباطه، وهو يملك من أسلحة الردع – مثل الصواريخ – ما يجعله فى الموقع الأفضل إذا حدثت مواجهة عسكرية.

وبعيدا عن الجانب العسكرى، هناك الجانب السياسى، وهو ما نراه متمثلا فى الالتفاف حول القيادة السياسية داخل إيران، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمواجهة مع أمريكا، كما أن الرئيس الإيرانى "أحمدى نجاد" يلقى كل الدعم من الشعب ومرشد الثورة، وكل الأجهزة، دفاعا عن حقهم فى امتلاك التكنولوجية النووية.

كما أن البرنامج النووى أصبح مشروعا قوميا إيرانيا، لا يدخل ضمن

الخلاف بين ما يسمى "الإصلاحيين" و"المحافظين"، انطلاقا من أن امتلاك هذا البرنامج هو الضمانة الأكيدة للحفاظ على الثورة الإيرانية.

كل ذلك يضاف إليه أن هناك صعوبة النجاح فى ضرب المشروع النووى الإيرانى، حيث قامت إيران بإنشاء العديد من منشآتها النووية بشكل محصن جدا أسفل الأرض، وفى مناطق متباعدة، وبشكل مضلل، مما يجعل من الصعوبة على سلاح الجو الأمريكى ضرب هذه المنشآت، خاصة فى ظل عدم وجود معلومات استخباراتية أو معلومات دقيقة حول هذه المنشآت.

وإذا نظرنا لما تنوى الولايات المتحدة فعله من فرض عقوبات على إيران، فذلك أمر ليس له أهمية، لأن إيران قد جربت العقوبات والحصار الاقتصادى والتجارى الأمريكى منذ بداية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وخاضت حرب الثمانى سنوات ضد العراق، الذى كان يلقى دعما أمريكيا وعربيا ودوليا آنذاك، ولكنها صمدت وأصرت على تنفيذ برنامجها النووى والصاروخى رغم ما تتعرض له من مصاعب، ولديها من القدرات والإمكانات الذاتية المادية والعسكرية ما يعينها على تحمل عقوبات جديدة والصمود في مواجهتها.

إلى جانب أن إيران قد استعدت لمثل هذا الأمر جيدا وذلك فى إطارين:

الأول: اتخاذ الإجراءات الاقتصادية التى تقلل بدرجة كبيرة من التأثيرات السلبية للعقوبات، وأبرز هذه الإجراءات زيادة حجم المخزون الوطنى من الاحتياجات الرئيسية للشعب الإيرانى من الحبوب والمواد الغذائية والوقود وقطع الغيار، إضافة إلى سحب المدخرات والودائع الموجودة فى البنوك الغربية،

وتحويلها إلى بنوك آسيوية، مع زيادة رصيد الذهب والعملة الحرة فى البنوك الإيرانية لمواجهة احتمالات الحصار الاقتصادى.

الثانى: الرد على العقوبات بتصعيد مرن ومحسوب مع كل خطوة تفرض على إيران، يدخل فى هذا الإطار الانسحاب من المفاوضات الجارية بخصوص التصديق على البروتوكول الإضافى لاتفاقية الحد من الانتشار النووى، الذى يقضي بالتفتيش المفاجيء على المنشآت النووية الإيرانية، ثم الانسحاب من هذه الاتفاقية نفسها، كما فعلت كوريا الشمالية من قبل، ثم الاتجاه علنا نحو تحويل برنامجها النووى السلمى إلى الاستخدامات العسكرية. وذلك بالإعلان عن نجاح تجربة نووية معملية ثم ميدانية.

حركة التصنيع العسكرى الإيرانى:

يشكل النمو المتسارع فى قدرات إيران التسليحية مصدرا للقلق لدى الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل خاص، والدول الأوروبية بشكل عام، وتنشط أجهزة المخابرات الغربية والإسرائيلية فى هذا الاتجاه، لمعرفة حجم وحقيقة القوة الإيرانية، ومصادر التسليح، غير أن هذه الأجهزة تعترف بوجود نقص حاد فى هذه المعلومات، لاسيما فى شأن القوة الصاروخية الباليستية.

وقد حاولت الولايات المتحدة وإسرائيل، إيقاف صفقات تسليح إيرانية مع كل من الصين وروسيا، خاصة تلك الأسلحة التى توفر تفوقا عسكريا إيرانيا على الجانب الإسرائيلى.

فى نفس الوقت سعت إيران جاهدة لامتلاك ترسانة عسكرية قوية، تعوضها

عما خسرته فى حربها المدمرة مع العراق، والتى استمرت ثمانى سنوات، إلى جانب تعزيز دفاعاتها فى وجه خطر التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، وزادت هذه الأهمية بعد دخول إيران فى مشروعها النووى، وضرورة وحتمية حماية هذا المشروع بقوة ردع، فى وجه أية قوة.

وتشير الدراسات العسكرية الحديثة إلى أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من ٨٠٪ من أسلحتها الثقيلة، كما أنها دشنت مصنعا جديد لإنتاج صاروخ كروز البحرى وصاروخ فجر، وخط إنتاج للمدفعية المضادة للجو من عيار ٣٥ ملم، كما تم إعلان إنتاج صواريخ مضادة للدروع، وصواريخ تعمل بالوقود الصلب.

وبدأت فى تصنيع الدبابات تيماز "وهى تطوير للدبابة الروسية تى ٧٢" وكذا تصنيع دبابات ذو الفقار.

كما بدأت فى تصنيع الطائرات الخفيفة من دون طيار ومقاتلات إف ٤ وإف ٥ والطوافة شباوز ٧٥ وشباوز ٢٠٦ التى يمكنها التحليق على ارتفاع ١٢٦٠٠ قدم "٣٨٠٠ متر".

هذا بخلاف أن إيران بدأت فى تصدير السلاح إلى أكثر من ٤٥ دولة، من بينها السودان، التى يقوم خبراء وزارة الدفاع الإيرانية فيها بتعمير وصيانة طائرات من دون طيار.

وإلى جانب كل ذلك بذل الإيرانيون الكثير من المال يقارب ١٢ مليار دولار لشراء كميات كبيرة من السلاح والعتاد، وتلك الصفقات طبقا لدراسة اللواء الركن جمال مظلوم من مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية كالآتى:

ضمت صفقة الأسلحة الروسية حوالى ١٢ قاذفة استراتيجية ثقيلة و٢٤ مقاتلة هجومية استراتيجية بعيدة المدى من طراز "سوخوى ٢٧" و٤٨ مقاتلة "ميج ٢٩" و٢٤ مقاتلة "ميج ٣١" و٢٤ مقاتلة "ميج ٢٧" وطائرتين للرصد والإنذار المبكر من طراز اليوشن، إضافة إلى ٤٠٠ دبابة حديثة و٤٠٠ عربة قتال مدرعة، ومدافع ذاتية الحركة عيار "٥٢ مم و١٢٢ مم"، ووحدات صاروخية متعددة الفوهات عيار "٢٢٠ مم و١٢٢ مم"، وصواريخ للردع، وأخرى مضادة للطائرات من طراز "سام ٥ وسام ١١ وسام ١٣"، و٣ غواصات هجومية، بالإضافة إلى صفقة أخرى اتفق عليها حديثا تشمل شبكات متطورة للدفاع الجوى من طراز "سى٣٠٠" وطائرات مروحية حربية من طراز "إم آى ٧" وطائرات مقاتلة من طراز "سوخوى ٢٥" وأسلحة تقليدية أخرى.

بينما شملت الصفقات مع الصين ١٠٠ مقاتلة من طراز "إف ٧" إلى جانب عدد من مقاتلات "سوخوى ٢٤" الصينية، مع التعاون فى مجال تكنولوجيا التسلح.

أما مع كوريا الشمالية فتركزت الصفقات على صواريخ أرض/أرض، وإنشاء قواعد صاروخية بحرية، إضافة إلى صواريخ سكود متطورة مداها ٦٠٠ كم بقيمة مليارين ونصف المليار دولار.

كما سعت إيران إلى تطوير القاعدة الصناعية الحربية لها لتحقيق الاكتفاء الذاتى، والحصول على تكنولوجيا تسلح ومعدات صناعية متطورة لتحديث قاعدة الإنتاج الحربى، والحصول على حاسبات إلكترونية متطورة، وألياف زجاجية لإقامة صناعة تسليح متطورة.

وعن حجم الجيش الإيرانى وعناصره المختلفة، تشير الدراسات إلى أن الجيش الإيرانى النظامى يتكون من ٥٤٠ ألف فرد، إضافة إلى ٢٢٠ ألف من أفراد الاحتياط، وقوات الحرس الثورى ٣٠٠ ألف، وأفراد قوات التعبئة (الباسيج) ١٣ مليونا، وهم من الطلاب والمتطوعين المدنيين على اختلاف أعمارهم. كما يضم الجيش ٤ فرق مدرعة، تضم ٣ ألوية مدرعة، ولواء ميكانيكيا، و٤ إلى ٥ كتائب مدفعية، و٦ فرق مشاة، و٤ ألوية مشاة، و٤ إلى ٥ ألوية مدفعية، بالإضافة إلى فرقة صاعقة، وفرقة قوات خاصة، ولواء محمول جوا، وألوية مدرعة مستقلة، ومشاة ميكانيكية، وصاعقة، ومجموعات مدفعية، وتمثل دبابات القتال الرئيسية "إم بى تى" منها "ت ٥٤/٥٥ وت ٦٢ وت ٧٢"، وأنواع أخرى، مع مئات العربات المدرعة ذات النوعيات المتعددة، و١٩٥٠ قطعة مدفعية مجرورة، و٢٩٠ قطعة ذاتية الحركة، و٦٦٤ مدفعية صاروخية، و١٧٠٠ مدفع مضاد للطائرات، مع صواريخ سكود بى/سى وسام ٧.

بينما تشمل القوات الجوية نحو ٤٥ ألف عنصر، وتضم ٢٩١ مقاتلة موزعة على ٩ أسراب مقاتلة، و٤ أسراب مسلحة بـ ٦٦ طائرة "إف ٤"، و٥ أسراب مسلحة بـ ٦٠ طائرة "إف ١٥"، وسرب مسلح بـ ٢٤ طائرة "سوخوى ٤"، و٧ طائرات "سوخوى ٢٥"، إضافة إلى ٧ أسراب مقاتلة، منها سربان مسلحان بنحو ٦٠ طائرة "إف ١٤"، وسرب مسلح بنحو ٢٤ طائرة "إف ٧"، وسربان مسلحان بـ ٣٠ طائرة "ميج ٢٩ إيه"، إضافة إلى عدد آخر من طائرات النقل الجوى والمروحية.

فى حين تضم البحرية الإيرانية ١٨ ألف عنصر، منها: ٢٦٠٠ من مشاة الأسطول، و٣ غواصات روسية، و٣ تشكيلات بحرية، و٣ فرقاطات، و٦٣

قطعة بحرية دورية ودفاع ساحلى، و٥ كاسحات ألغام، مع عدد آخر من سفن الألغام والإبرار المائى وطائرات المروحية.

كما تمتلك إيران أيضا قاعدة كبيرة من الصناعات الحربية، التى تطورت بدرجة كبيرة فى الفترة التالية من الحرب العراقية الإيرانية، إذ تغطى ٨٠٪ من الاحتياجات العسكرية الداخلية، كما أن القدرات التصنيعية الإيرانية تشمل إنتاج الأسلحة الصغيرة، والصواريخ المضادة للدبابات من طراز سى طوفان وطوفان ٢، ومدافع الهاون من أعيرة مختلفة، والمدفعية وثندر عيار ١٢٢ مم، وثندر ٢ عيار ١٥٥ مم، إضافة إلى تصنيع ناقلات الجند المدرعة، والدبابات "ذو الفقار" الإيرانية، وتوفان وتى ٧٢ الإيرانية، بالإضافة إلى أجهزة الاتصال وقطع الغيار والذخيرة.

القوة التسليحية الإيرانية:

وإذا كانت إيران حتى اليوم تصر على أن برنامجها النووى للأغراض السلمية، وتتلقى من الولايات المتحدة التهديدات، إلا أنها فى محاولة منها لردع من يفكر فى مهاجمتها، أجرت مناورات بحرية ضخمة فى الخليج، شارك فيها نحو ١٧ ألف عنصر من الحرس الثورى، ومتطوعو الباسيج والشرطة الإيرانية، إضافة إلى ١٥٠٠ قطعة من السفن، وأنواع من المقاتلات والمروحيات والصواريخ. امتدت من أقصى شمال الخليج حتى مدينة شاه بهار الساحلية جنوبا، والتى تقع على مسافة ٤٠ كم من بحر العرب.

وقد كشفت إيران فى هذه المناورات عن عدد من أنظمة التسليح والمعدات

الحربية التى طورتها داخل مصانعها الحربية. وكانت إيران قد أعلنت قبل بدء المناورات عن تطويرها غواصة صغيرة "قادر" التى بإمكانها نقل مجموعات كوماندوز إلى الأماكن المستهدفة على الساحل العربى للخليج، ومهاجمة السفن الحربية وناقلات النفط، وكانت أولى المفاجآت التى كشفت عنها إيران أثناء المناورات إطلاق الصاروخ الباليستى (فجر ٣) والذى وصف بأنه لا يمكن التقاطه بالرادارات المعادية، وأنه متعدد الرؤوس الحربية، ويتعدى مداه الـ ٢٠٠٠ كم، الأمر الذى جعل المراقبين يصنفونه بطور حديث من الصاروخ (شهاب ٣)، ويحتمل أن يكون (شهاب ٤)، وأنه مماثل للصاروخ الروسى (إسكندر إى) إلا أن المصادر العسكرية الإسرائيلية التى قامت بتحليل الصور التى التقطت للصاروخ (فجر ٣) نفت أن يكون نسخة من (إسكندر إى)، حيث لا تطابق بينهما. ولقد فسر المراقبون ما تعنيه إيران بعدم كشف الصاروخ راداريا أنه ربما يكون مزودا بمعدة قادرة على تشويش وخداع الصواريخ المعادية وجذبها بعيدا عن الصاروخ الحقيقى.

ثم أعلنت إيران بعد ذلك عن تجربة الصاروخ بحر/بحر "الحوت" الذى يمكن إطلاقه من قطع بحرية أو قواعد ساحلية، وهو أسرع صاروخ بحرى فى العالم، تصل سرعته إلى ١٠٠ متر فى الثانية تحت الماء، أى ما يعادل ٣٦٠ كم فى الساعة، وحتى لو تمكنت السفن المعادية من اكتشافه، فلن يسعفها الوقت لتفاديه، وهو تطوير متقدم للصواريخ الروسية "فى آى ١١١"، والمعروف أن المتاح فى العالم لعائلة الصواريخ تحت الماء تبلغ سرعتها القصوى ٢٥ مترا فى الثانية، وهو مخصص لتدمير السفن الحربية والمدنية والغواصات تحت الماء،

كما يمكن تفادى رصده بالسونار. وذكرت المصادر الإيرانية أنه متفوق على الصاروخ الروسى المماثل (شاكفال ٣) الذى صنع عام ١٩٩٥.

وفى يونيو ٢٠٠٩، أعلنت إيران عن البدء محليا فى إنتاج أنظمة صواريخ أرض/جو أسرع من الصوت اسمتها "شاهين"، مضيفة أن مداه يبلغ أربعين كيلومترا، وأنه قادر على استهداف الطائرات الحربية والمروحيات.

وحسب المصدر نفسه فإن منظومة شاهين تتألف من صواريخ ورادارات بحث وملاحقة الهدف، وشبكات إلكترونية ومنصات إطلاق، وفى نفس الوقت عرض التلفزيون الإيرانى لقطات للصاروخ سجيل ٢ ينطلق فى السماء.

ويقترب المدى المعلن للصاروخ أرض/أرض سجيل ٢ (٢٠٠٠ كيلومتر) من مدى صاروخ إيرانى آخر هو شهاب ٣، ويقول محللون عسكريون أنه يمكن أن يصل إلى إسرائيل وقواعد أمريكية فى المنطقة وجنوب شرق أوروبا، وأشار العرض إلى أن الصاروخ تم إطلاقه بنجاح، وأصاب هدفه المحدد بدقة.

ويستخدم هذا الصاروخ الوقود الصلب، ويعد استخدام هذا الوقود فى نموذج "سجيل"، حسب خبراء عسكريين، قفزة نوعية فى الصواريخ الباليستية الإيرانية، تتيح القدرة على تصنيع صواريخ عابرة للقارات، يصل مداها إلى أكثر من ٥ آلاف كيلومتر، إلا أن طهران تنفى امتلاكها أو السعى للحصول عليها.

كما تم اختبار إطلاق طائرة مائية، قيل أيضا أنه لا يمكن رصدها بالرادار، وتستخدم لتنفيذ مهام انتحارية ضد السفن المعادية، واختبر أيضا صاروخ الدفاع الساحلى "كوثر" المضاد للسفن، وصاروخ أرض جو مقيد المدى يحمل على الكتف مضاد للطائرات، وطائرة استطلاع بدون طيار.

وقد علقت أجهزة المخابرات الغربية والإسرائيلية على هذه الأنظمة التسليحية بأن الأصل التكنولوجى لها إما روسى أو كورى شمالى، إلا أن المصادر الصناعية الحربية الروسية استبعدت ما قيل عن تسرب وثائق سرية عن تصميمات هذه الأنظمة إلى المخابرات الإيرانية خلال مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتى السابق.

وقد شملت المرحلة الأولى من المناورات البحرية إطلاق ١٠٠٠ زورق مسلح ضد السفن الحربية المعادية، وناقلات النفط لتدميرها داخل الخليج، وذلك بواسطة الاستشهاديين من "فرق عشاق الشهادة" فى زوارق استشهادية، ووحدات "عاشوراء الاستشهادية".

وشملت المرحلة الثانية من المناورات إطلاق الغواصات الصغيرة "قادر" والغواصات التقليدية "كيلو" لمهاجمة السفن الحربية المعادية، والقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على الساحل الغربى من الخليج.

أما المرحلة الثالثة من المناورات فقد استهدفت حصار السفن المعادية وتدميرها بالصواريخ الساحلية "سيلك وورم" الصينية، وتلغيم المضيق بواسطة ١٠ آلاف لغم، واستعادة قاعدة بندر عباس البحرية، وعدد من الجزر المتحكمة فى المضيق بعد احتلالها بقوات معادية، ومنع وصول إمدادات بحرية من خارج الخليج إلى داخله.

وبالطبع لم يكن مطلوبا من هذه المناورات إلا جذب انتباه الأمريكان للقوة التسليحية الإيرانية، ولطبيعة المعركة التى من الممكن حدوثها، وكيفية نجاح الإيرانيين فى صد أى هجوم، وإلحاق الهزيمة بالمعتدى.

وإلى جانب استعراض القوة، فإن إيران تسعى من جانب آخر لتعزيز قدراتها التسليحية، حيث كثفت جهودها للحصول على قطع غيار لصيانة وتشغيل ٢٥ مقاتلة أمريكية الصنع "توم كات ١٤" التى تملكها منذ أيام الشاه. بواسطة تجار السلاح. وكذلك طائرات مقاتلة تجريبية، وأجهزة تستخدم فى قياس قوة الصلب تدخل فى صنع الأسلحة النووية، وأنظمة صواريخ. ومحركات طائرات، ومعدات رؤية ليلية، وطائرات بدون طيار.

وعلى الرغم من أن إيران تعانى مشاكل من تقادم أنظمة تسليحها التقليدية، إلا أن قوتها التسليحية الحديثة هائلة، فمن بين ١٦٥٥ دبابة تملكها إيران يوجد ٤٨٠ دبابة حديثة (تى ١٢)، و٣١١ طائرة قتال منها ٦٥ (إف ٤) و٦٠ (إف ٥) أمريكية الأصل معظمها متقادم، أما الحديث منها ٢٥ مقاتلة روسى (ميج ٢٩) تم تحديثها مؤخرا، و٣٠ (سوخوى ٢٤)، ٢٤ (ميراج إف ١). أما الصواريخ الباليستية فتمتلك منها (شهاب ١) ٣٥٠ كم، (شهاب ٢) ٧٠٠ كم، (شهاب ٣) ١٣٥٠ كم، (زلزال ٣) ١٥٠٠ كم، و(شهاب ٣ د) ١٧٠٠ كم، بالإضافة لمعلومات مشكوك فيها حول تطوير (شهاب ٥) ٤٠٠٠ كم، (شهاب ٦) ١٠,٠٠٠ كم، ومعظم هذه الصواريخ ذات تقنية روسية أو كوريا الشمالية.

هذا بالإضافة لامتلاك ١٢ صاروخ كروز (إكس ٥٥) من أوكرانيا. وأبرز أسلحتها البحرية ٣ غواصات روسية (كيلو)، ٢ قراويطة، ١٠ زوارق صواريخ (كوميتانت) فرنسية، ٤٤ زورق دورية ساحلية، ٢ سفينة زرع ألغام، ٩ سفن برمائية.

أما قوات الحرس الثورى (٢٠ فرقة) فهى مسلحة بـ ٤٧٠ دبابة، ٦٤٠

ناقلة مدرعة، ٣٦٠ قطعة مدفعية، ٤٠ قاذف صواريخ، ٥٠ زورقا مسلحا بصواريخ مضادة للدبابات، أما أحدث أنظمة تسليح الدفاع الجوى التى حصلت عليها إيران أخيرا من روسيا فهى ٢٩ نظام (تور إم ١) قصير المدى.

هذا إضافة إلى صواريخ "نور" والتى تستخدم فى البحر وتوجه بالرادار، وتم تطويره ليستخدم فى البر، ومداه يصل إلى ٤٥٠ كم، وهو نسخة مطورة من الصاروخ الصينى "سى ٨٠٢"، وهو الذى استخدمه "حزب الله" ودمر به الفرقاطة الإسرائيلية "ساعر" فى حرب يوليو "تموز" عام ٢٠٠٦.

السلاح الكيماوى الإيرانى:

هناك بعض الخبراء الذين يتحدثون – بل ويؤكدون – امتلاك إيران للسلاح الكيماوى، وأن الصين والهند من أهم مصادر الخبرة الإيرانية فى هذا المجال، وتشير بعض التقارير إلى وجود مواقع عديدة فى إيران تجرى فيها أنشطة عسكرية كيماوية مثل "أصفهان" و"كرج"، أما قدرة إيران على إنتاج الأسلحة البيولوجية، فهى غير معروفة حتى الآن، ويمكن فهم دوافع إيران من استخدام هذه الأسلحة، وذلك راجع إلى الخبرة المستمدة من خسارة (حرب الناقلات) أثناء حرب الخليج الأولى بينها وبين العراق، وتعرض إيران لضربات كيماوية من جانب العراق خلال هذه الحرب، هذا إضافة إلى أن القوات التقليدية ربما لا يمكنها الردع، ولا إيقاف الغزو المحتمل.

غير أن التقديرات حول امتلاك إيران للأسلحة الكيماوية محل بحث، خاصة إذا علمنا أن إيران أعلنت فى يونيو ١٩٩٦ أنها لن تقوم بإنتاج أو استخدام أسلحة كيماوية، بل وصدقت فى يونيو ١٩٩٧ على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.

الصواريخ الإيرانية وقدراتها:

لعله من المفيد إلقاء نظرة على الإنجاز الإيرانى فى مجال تصنيع الصواريخ، هذا المجال الذى شهد تطورا كبيرا داخل الجيش الإيرانى، خاصة فى مجال الصواريخ متوسطة المدى، فإيران تعرف جيدا ما الذى تعنيه الصواريخ متوسطة المدى، فقد عانت من تجربة قاسية خلال حرب الـ ٨ سنوات مع العراق، عندما قرر الطرفان استخدامها بصورة مكثفة ضد عاصمتى الدولتين، مما أدى إلى خسائر فادحة، قادت إلى نزوح واسع إلى خارج طهران، كما أن الأطراف الأخرى المعنية بقدرات إيران العسكرية، تدرك جيدا ما الذى تعنيه تلك الصواريخ، على ضوء ثلاث عوامل رئيسية، هى:

١- أن برامج تطوير الصواريخ الإيرانية، تتسم بالطابع المحلى، فقوة إيران الصاروخية لا تعتمد على الشراء من الخارج، وإنما على التطوير من الداخل، ومن الصحيح أنها تعتمد على نماذج خارجية وتعاون خارجى، لكنها اكتسبت القدرة على التطوير المحلى، بما يفتح آفاقا واسعة تتعلق بأعداد الصواريخ ومداها الجغرافى ورؤوسها الحربية.

٢- أن أعمال التطوير الصاروخية فى إيران، قد توازت مع ما قيل عن سعى إيران لامتلاك أسلحة نووية، ومن هنا أتت كل المخاوف، فالصواريخ الحاملة لرؤوس عادية، لا تمثل فى حد ذاتها - فى معظم الأحوال - سوى سلاح تقليدى يتمتع بقدرة واسعة على الاختراق والوصول للهدف، لكن إذا تم تحميلها برؤوس نووية، تتحول إلى سلاح مرعب.

٣- أن أعمال التطوير الصاروخية الإيرانية تجرى فى ظل حالة حرب محتملة

فى المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران، وبالتالى تطرح مشكلات الاستخدام الفعلى لها، فى منطقة ذات أبعاد جغرافية ضيقة، وتتمركز فيها مصالح حيوية قابلة للاشتعال، كحقول النفط والقواعد العسكرية.

٤- أن الصواريخ هى السلاح الوحيد تقريبا، الذى يتمتع بمصداقية عالية فى استمرارية استخدامه فى حالات الحرب، كما حدث عام ١٩٩١ مع العراق، فقد توقفت كل أنظمة التسليح العراقية عن العمل، ما عدا الصواريخ التى ظل العراق يطلقها حتى أيام الحرب الأخيرة، وظلت تصل لأهدافها، رغم وجود أنظمة باتريوت المضادة لها.

وتشير معظم التحليلات المتعلقة بإيران، إلى أن عناصر قوتها الحقيقية تتعلق بقدراتها العسكرية غير النظامية أو شبه النظامية من ناحية، وقدراتها الصاروخية من ناحية أخرى، فهى عناصر القوة التى ستعمل أو تؤثر حتى النهاية، فى ظل أية سيناريوهات عسكرية محتملة.

إن الفكرة التى لا يمكن تجاهلها، هى أن الصواريخ تمثل أهمية، خاصة فى حسابات الحرب المتوقعة، فلم يعد يمر شهر واحد، دون أن تعلن إيران عن امتلاكها نظاما صاروخيا جديدا، أو جيل أكثر تطورا من نظام صاروخى قائم، أو نوعية غير معروفة، شديدة التقدم لنظم صاروخية مختلفة، لدرجة أصبح من الصعب معها، حتى بالنسبة للمتخصصين، أن يتم حصر أو تقييم ما لدى إيران بالفعل من صواريخ، وما إذا كان الأمر يتعلق بمشروعات وتجارب، أو بأنظمة نهائية دخلت الخدمة، أو حتى إدراك الفارق الدقيق بين طرازات صواريخ شهاب المختلفة.

وبعيدا عن كل التفصيلات الفنية الخاصة بقوة إيران الصاروخية، يمكن الإشارة إلى ما يلى:

١- أن إيران تمتلك أعدادا كبيرة وطرازات متعددة من صواريخ المدفعية أو الصواريخ الساحلية قصيرة المدى، التى يتراوح مداها المؤثر بين ٢٥ - ١٥٠ كم، وهنا تأتى كل المسميات الشائعة أو المعدلة، مثل فجر وشاهين أو رعد وزلزال وفتح وذو الفقار وشفق ونور، وغيرها من الصواريخ، التى هدد أحد قادة الحرس الثورى بإمكانية إطلاق ١١ ألف صاروخا منها على الفور فى حالة وقوع أية حرب ضد إيران.

٢- إن إيران تمتلك طرازا مطورا واحدا مؤكدا من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى "داخل الخدمة"، هو شهاب ٣، الذى يتراوح مداه بين ١٠٠٠ - ١٣٠٠ كم، إضافة إلى الطرازات الأقل مدى منه، وقد تم تطويره فعليا فيما يبدو، ليتمكن من حمل رؤوس تقليدية تتكون من قذائف عنقودية، ولا يوجد تقدير محدد لأعداد تلك الصواريخ ومنصات إطلاقها، فهناك إشارات إلى عشرات أو مئات.

٣- أن إيران تقوم بتطوير صواريخ أكثر تقدما من شهاب ٣ فى اتجاه امتلاك صواريخ طويلة المدى، تصل إلى ٣٦٠٠ كم، أو كما يقال صواريخ عابرة للقارات، استنادا إلى طرازات "تايبودونج" الكورية الشمالية، أو س. س ٤ الروسية، لأغراض عسكرية أو مدنية خاصة بإطلاق الأقمار الصناعية، وهى لا تزال تحت الاختبار، ولا توجد مؤشرات حول مدى اقترابها من ذلك.

ولقد أدى هذا الوضع إلى سيطرة تقييمات متباينة حول قوة إيران

الصاروخية، مثلما حدث بشأن قدراتها النووية، وساهمت المناورات والعروض العسكرية والتصريحات المتتالية فى زيادة الارتباك، لكن المؤكد أن إيران لديها قوة صاروخية فعالة، فحتى تلك الصواريخ قصيرة المدى، يمكن أن تمثل أهمية فى ظل سيناريوهات محددة، تتعلق بالقوات الأمريكية فى الخليج، أو مضيق هرمز الملاصق، أو قواعد الكويت القريبة.

لكن الصواريخ الأطول مدى، هى التى كانت تثير عادة ضجة أكبر من غيرها، بفعل إمكانية استخدامها ضد إسرائيل، أو إمكانية أن يتجاوز مداها حدود المنطقة إلى مسرح عمليات أوروبا، أو أنها - وفقا لتقديرات الرئيس الأمريكى السابق بوش - يمكن أن تصل إلى الأراضى الأمريكية بحلول عام ٢٠١٥.

هنا تبدو الصورة معقدة، فقد سبق وشهدت المنطقة مثل تلك الحالة عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠، عندما توالت الإعلانات العراقية عن وجود صواريخ مطورة، كالحسين والعباس، أو صواريخ مضادة للصواريخ، مثل "تقاطع الفاو"، أو صواريخ متعددة المراحل مثل "العابد"، قبل أن يتضح أن الصواريخ المطورة ليست شديدة الفعالية، عندما استخدمت فعليا عام ١٩٩١، أو أن بقية الطرازات المتقدمة، كانت مشروعات أو "دعاية".

فى حالة إيران، تميل الولايات المتحدة إلى التضخيم من قدرات إيران الصاروخية، على النحو الذى أدى بها إلى إثارة مشكلة برنامج الدرع الصاروخى فى أوروبا، أو مشروع إقامة نظام مضاد للصواريخ فى الخليج، والحديث أحيانا عن احتمالات نشوب حرب عالمية ثالثة، بينما تؤكد روسيا على ما تسميه

ضرورة وجود "رؤية واقعية حول مدى توافر الخطر الصاروخى على أرض الواقع"، فى ظل تقدير بأن الدرع الأوروبى يستهدف صواريخها هى وليس صواريخ إيران.

يأتى ذلك فى الوقت الذى صرح فيه قائد القوات الجوية لحرس الثورة الإسلامية، أن قواته تواجه مشكلة فى عدم كفاية مخازن ما يقومون بإنتاجه من الصواريخ الإستراتيجية، وهو تصريح له مغزاه فى مواجهة الحرب الإعلامية التى تشنها الولايات المتحدة ضد إيران، وأضاف: "إن جميع تلك الصواريخ الباليستية، هى من إنتاجنا الوطنى، ويتم تصنيعها فى المؤسسة الفضائية التابعة لوزارة الدفاع".

فهل يمكن للولايات المتحدة بعد الوضع السياسى والعسكرى الراهن، وبعد استعراض القوة الإيرانية، أن تفكر فى مهاجمة إيران؟

وهل يمكن أن تتحمل نتيجة مغامرة جديدة، يمكن أن تكون نهاية لإمبراطوريتها؟ أم ستكتفى بالمفاوضات، عسى أن تصل بها إلى وضع يحفظ ماء وجهها!

التخصيب خارج إيران:

فى المفاوضات التى جرت بين إيران ومجموعة الدول الست فى أكتوبر ٢٠٠٩، تم طرح مشروع لتخصيب اليورانيوم خارج إيران، ويقضى هذا المشروع بإرسال اليورانيوم منخفض التخصيب إلى خارج إيران (وتحديدا إلى روسيا، على اعتبار العلاقات الوثيقة التى تربطها بإيران) ليتم تخصيبه وتحويله إلى وقود نووى عالى التخصيب، ثم يعاد إلى إيران ليتم استخدامه فى المجالات السلمية.

وهذا المشروع هو المحاولة الأخيرة من أجل إقناع إيران بوقف تخصيب اليورانيوم، وبموجب هذا الاقتراح سيتم تصديق إيران على البروتوكول الإضافى للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يمنحها التفتيش على جميع المواقع النووية الإيرانية، وفحصها والتأكد من خلوها من أية أنشطة نووية عسكرية، وهو ما يعنى عمليا إيقاف البرنامج النووى الإيرانى.. ليس هذا فحسب، بل أيضا التوقف العلمى للعلماء الإيرانيين الذين لن يستطيعوا فى حالة الموافقة على هذا الاقتراح من الاستمرار فى أبحاثهم وتطويرها.

لكن إيران لم تستجب لهذا المشروع، وإن كانت قد قامت بتوقيع اتفاقية مشابهة بينها وبين كل من تركيا والبرازيل فى مايو ٢٠١٠، تنص على مبادلة ١٢٠٠ كجم من الوقود النووى منخفض التخصيب، مقابل كمية مماثلة من الوقود عالى التخصيب، وذلك على الأراضى التركية. وهو الاتفاق الذى أثار حفيظة الولايات المتحدة والغرب، على الرغم من موافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عليه.

وبعد هذا الاستعراض للبرنامج النووى الإيرانى، وتداعياته، وحجم الضغوط التى تتم ممارستها على إيران من أجل التخلى عنه، يتبقى أن نسأل سؤال، وهو: هل ستستجيب إيران لهذه الضغوط، أم تظل ثابتة على مواقفها؟

كل المؤشرات حتى الآن تؤكد إصرار إيران على عدم التراجع عن برنامجها النووى، وسنتابع التطورات فى طبعة قادمة من كتابنا هذا، إذا شاء الله.

المراجع

كتب:

- القنبلة النووية الإسلامية – ترجمة: محمد حمدى صاحب التميمى – تقديم: طارق الكركيت – دار الكتاب العربى – دمشق – سوريا – ١٩٩٤.
- أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط – د. فوزى حماد – د. عادل محمد أحمد – الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة – مصر – ٢٠٠٦.
- إسرائيل والمشروع النووى الإيرانى – تأليف مجموعة باحثين إسرائيليين – ترجمة: أحمد أبو هدبة – مركز الدراسات الفلسطينية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠٦.
- البرنامج النووى الإيرانى وأثره على منطقة الشرق الأوسط – د. رياض الراوى – الأوائل للنشر والتوزيع – دمشق – سوريا – الطبعة الأولى – مارس ٢٠٠٦.
- د. صدقة يحيى مستعجل: "الإمكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها فى الصراع العربى الإسرائيلى"، مطبوعات تهامة، السعودية.
- انتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط.. الأبعاد الإستراتيجية – محمد عبد السلام – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام – القاهرة – مصر – ١٩٩٩.
- القانون الدولى واستخدام الطاقة النووية – محمود خيرى بنونة – مؤسسة دار الشعب – القاهرة – مصر – ١٩٧١.

- انتحار شمشون – حسنى إبراهيم الحايك – دار النفائس – بيروت – لبنان – ١٩٩٣.

- البرنامج النووى الإسرائيلى والأمن القومى العربى – د. ممدوح عطية – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – مصر – ١٩٩٦.

- ترسانة إسرائيل النووية – بيتر براى – ترجمة: منير غانم – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت – لبنان – ١٩٨٩.

- الخيار شمشون.. أسرار وخفايا الترسانة النووية الإسرائيلية – سيمور هيرش – دار الكتاب العربى – دمشق – سوريا – ١٩٩٢.

دراسات وأبحاث:

- انعكاس تجربة كوريا الشمالية على إيران – لواء أ.ح متقاعد/ حسام سويلم – مختارات إيرانية – عدد نوفمبر ٢٠٠٦.

- البرنامج النووى الإيرانى: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية – أحمد إبراهيم محمود – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٣١ – يناير ١٩٩٨.

- الحد من التسلح والسلام الشامل – طه المجدوب – مجلة السياسة الدولية – العدد ١١٠ – أكتوبر ١٩٩٤.

- الملف النووى الإيرانى.. متغير جديد فى معادلة أمن الخليج – سامح همام أحمد – مختارات إيرانية – عدد يوليو ٢٠٠٦.

- النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية – الصينية – د. السيد عوض عثمان.

مواقع إليكترونية:

- حزب العمل المصرى www.el-3amal.com
- وكالة الأخبار الإسلامية www.islamicnews.net
- مجلة كلية الملك خالد العسكرية www.kkmaq.gov.sa
- قناة العالم www.alalam.ir
- إذاعة الجمهورية الإسلامية فى إيران www. arabic.irib.ir
- مفكرة الإسلام www.islammemo.cc
- قناة الجزيرة www.aljazeera.net

الفهرس

هذا الكتاب

الكتاب الذى بين يديك عزيزى القارىء هو محاولة لفهم ما يحدث على أرض الواقع من محاولة بناء قوة نووية إسلامية، نعتز بها كرصيد استراتيجى لكل الدول العربية والإسلامية، وليس لدولة إيران فحسب، لأننا ندرك أن امتلاك السلاح النووى أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للعرب والمسلمين، وأمرا لابد منه اليوم قبل الغد، حتى نواكب المتغيرات الدولية الخطيرة، خاصة أننا نملك كل الإمكانيات التى تسمح لنا بذلك، وأهمها المال والعقل، ولا شيء يقف فى وجه دخول النادى النووى إلا اتخاذ خطوات عملية، والتخلى عن الخوف والتردد، لكى نرفع رأسنا، ونشعر بالثقة فى أنفسنا، والاعتزاز بالانتماء إلى الصف العربى، وإلى الإسلام.

فلو امتلكنا السلاح النووى، فإن الوضع سيتغير رأسا على عقب، ويرتفع شأننا، ونصبح أمة مسموعة الكلمة، ورأيها له مكانة، ولا أحد يفكر فى الاقتراب منا، بما فى ذلك إسرائ
بل وسنستعيد ثقتنا فى أنفسنا ومجدنا السابق، ونتحول إل
تتحدث من مركز قوة، بدلا من لغة الضعف والرضوخ.



طارق الكركيت